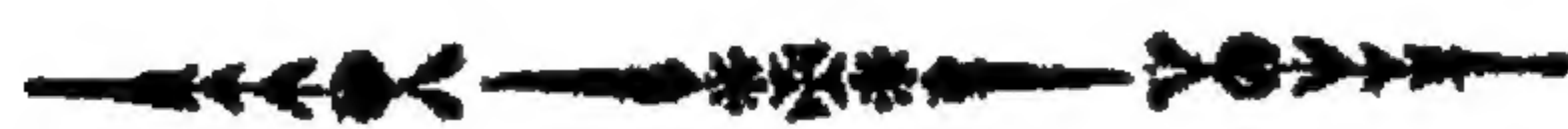


والله اكبر



سبحان المنزه عن الاشباه والنظائر * المتفضل بغفران الصغائر
والكبائر * ولا اله الا الله وحده لا شريك له العلم بما في الضمائر *
والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يتخالط باشارة مشير
او عبارة عابر * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم في جميع
الموارد والمصادر * والصلوة والسلام على رسوله المنقاسب
اليه جميع الفضائل والمفاخر * المذكور في كتاب الله باشراف
الامام واللقاب والنعوت والمآثر * وعلى آل الطيبين الامثال
وصحبه النجوم الزواهر * اما بعد فيقول العبد الضعيف احمد
بن نجيم الحنفى ان والده الشيخ الامام العالم العلامة * الحبر
البحر الفهامة * وحين دهره * وفريد عصره * عمدة علماء
العاملين * وقوة الفضلاء الماهرين * ختام المحققين

والمفتيين * كشاف المشكلات والمعضلات طراز اهل العلم
والدين * امام اهل الفقه والاصول وارباب علوم سيد المرسلين *
من خصه الله بوفور حظ من العلى * واوتى من الفضائل العلمية
والصحية بالقدحين الرقيب والمعلم * ولم يترك في جواز
المكالم السنوية مكانا * الا ويحق له قول من قال * شعر * لقد ذلت له
سبل المعاني * وفائق الخلق طرافى البيان * من كان له الفقه طبعيا
لا وصعيا * وتحقيقا لا اضافة * نهارة في التدريس والافتاء و
ليله في التأليف والمطالعة * ولقد قال في بعض مؤلفاته هذا الان
الفقه اول فنونى * طال ما اسهرت فيه عيونى * واهملت
بدنى اعمال الجدمابين بصرى ويدرى وظنونى * ولم ازل
من زمن الطلب اعتنى بكتبه قد يهاوحد يثاواسعى في تحصيل
ما هجر منه سعيا حثيثا الى ان وقفت منها على الجم الغفير *
واحتت بغالب الكتب المودة في بلدنا الفاهرة مطالعة و
تأمل حيث لم يفتنى الا القدر اليسير انتهى كلامي * فلم تلك
تصلح الامر * ولم يلك يصلح الاله * ولو رامها احد غير * لزلزلت
الارض زلزالها * ولو لم تطعه نبات القلوب * لما قبل الله اعمالها *
وانى لا اسطيع كنه صفاته * ولو ان اعضائى جميعا تكلم * هو
المرحوم الشيخ زين بن الشيخ المرحوم ابراهيم بن المرحوم نجيم
الحنفى تغمده الله برحمته ورضوانه * واسكنه فسيح جناته *

وكفاس زوجه وفسح في شيبه مراجه * وافاض عليه من سحائب
رحمته وغفر انه * واسكنه الفردوس الاعلى والسه من حلى
جنانه * وبلغه المقام الاسمى الاسنى بجاه * حمد آله وغفر له
ولو والديه ولا حبابه ولا منتهواخوانه من المسلمين والمسلمين
امين * قد الف رسائل ووقائع وحوادث في فقه من هب الخنفية
من ابتداء امره الى ان قضى الله امره * محتاجا اليها في زماننا *
وغالبها وقعت بين يدي القضاة مشائخ الاسلام فيطلبون منه
الجواب عن المسئلة فيو صحها لهم في رسالته فيقع ذلك عندهم
مع قعاحسنا * وهذا مع وجود اشتغاله بالتدريس والافتاء و
التأليف كشرح الكنز المسمى بالبحر الرائق * شرح كنز الدقائق *
يباغ منه مائة وخمسون كراريس وصل فيه الى آخر كتاب الدعوى
وكتاب الاشباة والمظائر المشتمل على سبعة فنون الفريد في
ذرع لم يسبق احد الى مثله والكتاب المسمى بفتح الغفار شرح
المنار وكتاب لب الاصول مختصر تحرير الاصول لابن الهمام
وافق اسمه مسماه وكالفوائد الزينية في فقه الخنفية وصل فيها الى
القاعدة واكثر ليس لها نظير في الفقه وتعليقات على الهداية
بعض كراريس من البيوع كنت قرأتها في المدرسة الصرغتمشية
حين كان مدرسا بها وحاشية على جامع الفصولين جدها
الفقيه في بعض كراريس نسو العشرة وغير ذلك مثل

الفتاوى جمعتهما نحو ألف سؤال وأكثر ورتبتها على ترتيب
 الكتب ليسهل الكشف عنها من الطهارة الى الفرائض
 وتسميتها الفتاوى الزينية في فقه الحنفية فاردت بعون الله تع
 ان اجلد ما نحن بصدد في بعض كراريس على ترتيب تاليفها
 ليسهل الكشف عنها بعد تسميتها بالسائل الزينية في
 مذهب الحنفية ونسبت الي المؤلف وكان بعد ذلك وفاة المرحوم
 في شهر شعبان وتاريخ وفاة المرحوم صبيحة يوم الاربع ثامن رجب
 ألفرد سنة سبعين وتسعمائة * فاقول وبالله المستعان والمعين
 عدة الرسائل اربعون خلا من رسائل كثيرة اخذها قصة
 اعساكرو لم نقلها فنفهرسها ليسهل الكشف عنها * ٧ *
 الاولى رسالة في امياة المسماة بالخير الباقي في جواز الوضوء من
 الفساقى * ٢٠ * ورسالة في الافعال التي تفعل في الصلوة على
 قواعد المذاهب الاربعة * ٢٢ * ورسالة في اخراج القاضى
 والامام الوظائف بغير سبب المسماة بالقول النقي في الرد
 على الطغرى * ٣٥ * ورسالة في التوكيل العام المسماة بالمسئلة
 الخاصة في الوكالة العامة * ٣٩ * ورسالة في رفع الغشاء وتتى
 العصر والعشا * ٤٥ * ورسالة في التحفة المرضية في الاراضى
 المصرية * ٦٧ * ورسالة في الطلاق المعلق على الابرء
 هل يسكون رجعى او دائن * ٧٢ * ورسالة في طلب اليدين بعد

حكم المالك والشافعي والقاضي * ١٣ * ورسالة في تحرير المقال
في مسألة الاستبدال * ١٥ * ورسالة فيما ضبطه اهل النقل في
حيز الفصل * ١١٢ * ورسالة في الرشوة واقسامها * ١١٣ * ورسالة
في الكنائس المصرية * ١٢١ * ورسالة في اقامة القاضي المنتدب
على المفسد بلا دعوى احد * ١٣٣ * ورسالة في مسألة دخول اولاد
البنات تحت لفظ الولد والاولاد * ١٣٩ * ورسالة في بيان ما يسقط
من الحقوق وما لا يسقط * ١٤٢ * ورسالة في بيان الاقطاعات
الديوانية * ١٤٧ * ورسالة فيمن يتولى الحكم بعد موت الباشا *
* ١٥٠ * ورسالة في السفينة اذا غرقت او انكسرت * ١٥٢ * ورسالة
خاير بك في شرط كتاب وقفه * ١٥٩ * ورسالة في ان
المكتوب لا يجوز العطل به ولو ثبت مضمونه * ١٧٦ *
ورسالة في وقف الغوري في شيخ الغورية واولاده
* ١٨٣ * ورسالة في حدود تغية اختلفت الاجوبة فيها * ١٩١ *
والرسالة التي استقر الحال عاينها ثانيا * ١٩٩ * ورسالة في
نكاح الفضولي * ٢٠٥ * ورسالة فيما تسمع فيه الشهاده
حسبه * ٢٠٩ * ورسالة في متروك التسمية عهدا
* ٢١٢ * ورسالة في تعاق طلاق الامراتين بتطبيق
الاخرى * ٢٢٣ * ورسالة في المرتبات في الاوقاف * ٢١٨ *
ورسالة في دعوى استبدال عيس * ٢٢٢ * ورسالة في

صورة دعوى فسخ الاجارة الطويلة * ٢٢٦ * ورسالة في
 بيع الوقف لاعلم وجه الاستبدال * ٢٣٢ * ورسالة في بيان
 المعاصي بكتبها وصغائرها * ٢٥١ * ورسالة في الاستصحاب
 * ٢٦٨ * ورسالة في النذر بالتصدق الرسالة الاولى في جواز الوضوء
 من الفساق لابن نجيم * بسم الله الرحمن الرحيم *
 الحمد لله الذي انزل من السماء ماء طهورا بفضله وجعله مزيلا
 للاحداث والابخاث بطبعته وازال هذا الوصف عنه بتغيير
 وصفه * احمد على نعمه وفضله * واشكر على ما اولانا
 من دينه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له في حكمه
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله افضل خلقه صلى الله عليه
 وسلم وعلى آله وصحبه على كل خلقه ورضاه نفسه وزنة
 عرشه * وبعد فقد قال العبد الضعيف بن نجيم الحنفى لما كثر
 الكلام في مسئلة الوضوء من الفساق الصغار الموضوعة بالمداير بين
 الحنفية في عصرنا سألني بعض الاصلد قاء والاخوان ان اكتب له
 رسالة في المياة فاستخرت الله تعالى وجمعت ما تيسر
 جمعه فيها على وجه الاختصار وسميتها الخیر الباقي في جواز
 الوضوء من الفساق فنقول وبالله التوفيق * اعلم ان العلماء
 رض اجمعوا على ان الماء اذا تغير احد اوصافه بالنجاسة لا تجوز
 الطهارة به قليلا كان الماء او كثيرا اجاريا كان او غير جار هكذا

فنقول الاجماع في كتبنا ومن نقله ايضا النووي في شرح المذهب
 عن جماعة من العلماء وان لم يتنعم بها فانفق جماعة العلماء على
 ان القليل ينجز بهادون الكثير لكن اختلفوا في الحد الفاصل
 بين القليل والكثير * فقال الشافعي رحمه الله اذا بلغ المائة اتبعت به
 كثير والافه وقليل * وقال ابو حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية عند
 يعتبر فيه اكبر راي المبتلى به ان غلب ما في نفسه انه يتبين نص
 النجاسة الى الجانب الاخر لا يحذف من الموضوع والاجاز ومن نص
 عليه انه ظاهر المذهب شمس الاثنية اخرج في المبسوط وقال انما
 الاصح * وقال الامام الرازي في احكام الفرق ان مذهب اصحابنا
 ان كل ماء تيقما فيه جزء من النجاسة او غلب في اطن ذلك
 لا يجوز الموضوع به سواء كان بجماريا او لا انتهى * وقال الامام ابو
 الحسن الكرخي وما كان من المياه في الغدران او في مستنقع من
 الارض وقع فيه نجاسة نذر المستعمل في ذلك فانه كان في غالب
 رأيه ان النجاسة لم تختلط بجميعه لكن منه نوصاء من الجانب
 الذي هو ظاهر عنده في غالب رأيه في اصابة الطاهر منه وما كان
 قليلا بحيط العلم ان النجاسة قد خلطت في جميعه او كان ذلك
 في غالب رأيه لا يترضاء منه انتهى وقال ركن الاسلام ابو الوفاء
 عبد الرحمن الكرماني في شرح الايضاح واخذنا من الروايات
 في تحديد الكثير والظاهر عندنا انه اربع مائة عشرة في عشر

والصحيح عن أبي حنيفة أنه لم يوقت في ذلك بشيء وإنما هو
 موكل إلى غلبة الظن في خلوص النجاسة انتهى وقال الحاكم
 لا يشهد في الكافي الذي هو جمع كلام محمد قال أبو عصمة كان
 محمد بن الحسن بوقت عشرة في عشرة ثم رجع إلى قول
 أبي حنيفة وقال لا أوقت فيه شيئاً انتهى وقال القاضي
 الأسدي في شرح مختصر الطحاوي ثم الحد الفاصل بين
 القليل والكثير عند أصحابنا هو الخلوص وهو أن تخلص بعضه
 من جانب إلى جانب لم يفسد الخلوص في رواية الأصول
 وسئل محمد بن عيسى عن حد الحوض فقال مقدار مسجد في فناء
 فوجدوه ثمان في ثمان وخارجه عشر في عشر ثم رجع محمد
 بن عيسى إلى قول أبي حنيفة رجع وقال لا أوقت فيه شيئاً انتهى وفي
 معراج الدرابة الصحيح من أبي حنيفة رجع أنه لم يقدر في ذلك
 شيئاً وإنما قال هو موكل إلى غلبة الظن في خلوص النجاسة
 من طرف إلى طرف وهذا أقرب إلى التحقيق لأن المعتزلة عدم
 وصول النجاسة وغلبة الظن في ذلك تجري مجرى اليقين
 في وجوب العمل كما إذا أخبر واحد بنجاسة الماء وجب العمل
 بقوله وذلك بخلاف بحسب اجتهاد الراي وظنه انتهى
 وكذا في شرح الجمع والمجتبى وفي الغاية ظاهر الرواية عن
 أبي حنيفة اعتبار غلبة الظن وهو الأصح انتهى وكذا في التبیین

وفي الينا بيع قال ابو خنيفة روح الغدير العظيم هو الذي لا يشخص
 بعضه الى بعض ولم يفسر في ظاهر الرواية ~~وهو~~ الى راي
 المبتلى له وهو الصريح وبه اخذ الكرخي روح انتهى ~~وهو~~ كذا في
 كثير من الكتب فثبت بهذه النقول المعتبرة عن مشايخنا
 المتقدمين مذهب اسامنا الاعظم وصاحبيه ابي يوسف وحماد روح
 فتعين المصير اليه واما اختارة كثير من ~~نشا~~ اسامنا اخرين
 بل عامتهم كما نقله قاض خان ونسبه بعضهم الى التسميع
 من اعتبار العشر في العشر فقد علمت انه ليس مذهب اصحابنا
 الثلاثة وان محمد ان كان قدس به لكن رجع عنه كما نقله الاثمة
 الثقات المتقدمون الذين هم اعلم بهذا مذهب اصحابنا وما كان
 المذهب الشفويض الى راي المبتلى له وكان الرأي يختلف بل
 من الناس من لا رأي له ~~واعتبر~~ المتأخرون العشر في العشر
 توسعوا تيسيرا على من لا رأي له لكن لا بعمل الاصمعي من
 المذهب يدل عليه ما ذكره الامام الزاهد في القنية معلما
 بعلامة النون قيل لابي نصر وقعت عندنا ربيع كتبت كتاب
 ابراهيم بن رستم وادب القاضي عن الخصاص وكتاب المجردو
 النواذر من جهة هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها فقال اصمعي
 عن اصحابنا ذلك علم مجتبي مرغوب فيه مرضى به فاما
 الفتوى فاني لا اري لاحد ان يفتي بشيء لا يفهمه ولا يشتمل

انقال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت عن اهل البيت
 رجوت ان يسع الا اعتماد عليها في النوازل انتهى وعلى
 بقية من علم وجوع محمد ربح عن هذا التقدير فما قدر به
 لا يستلزم تقديره الا في نظره وصولا يلزم غيره وهذا لانه لما
 وجب كونه ما استتبعه المبتلى به فاستكبار واحد لا يلزم غيره
 بل يختلف باختلاف ما يقع في قلبه كل وليس هذا من قبيل
 الامور التي يجب فيها على العاصي تقليد المجتهد اليه اشار
 المحقق كمال الدين بن الإمام فشرح الهداية ويؤيد ما
 في شرح الزاهد نقلنا عن الحسن واصح حدة ما لا يخلص بعض
 الماء الى بعض بطن المبتلى به واجتهاده لا ينافي المجتهد فيه
 انتهى فعلم من هذا ان التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل
 شرعي يعتد به عليه كما قاله محيى البهجة وامام استدلال به صدور
 الشريعة في شرح الوقاية عليه من قوله وامام قدر به بناء على
 قوله صلعم من حفر بئر اقله حولها ان يعون ذوا عما فيكون له
 حر يمين من كل جانب عشرة ففهم من هذا انه اذا اراد اخر
 ان يستغفر في حريمه بغير ابالوعة يمنع ايضا السراية النجاسة الى
 البئر الاولى يمنع لانه ينجذب الماء اليها وينقص الماء في البئر
 الاولى وتنجس ماءها ولا يمنع فيما وراء الحريم وهو عشر
 في عشر فعلم ان الشرع اعتبر العشر في لعشر في عدم سراية

النجاسة حتى لو كانت النجاسة يسرى بحكمها لمنع انتهى
 فهو مردود من ثلاثة اوجه الاول ما ذكره الشيخ انتهى المدين
 الشمس في شرح النقاية من ان كون حریم البئر عشرة اذ
 من كل جانب قول البعض والصحيح انه اربعون من كل
 جانب كما عرف في ما به الثاني ما ذكره يعقوب بن داود ان
 قوام الارض اشعاف قوام الماء فقياسه عليها في مقدار عدم
 السراية غير مستقيم الثالث ان المختار اعتمد في البعد
 بين البئر والوعاء والبئر نفوذ اثر النجاسة ان تغير لونه او
 ريحه او طعمه يتنجس والا فلا هكذا في الخلاصة وفتاوى
 قاضي خان وغيرهما وصرح في التاتارخانية ان اعتبار العشر
 في العشر على اعتبار حال اراضيهم والنجس يمتد
 باختلاف صلابة الارض او رخاوتها فاذا عرفنا هذا علم ان
 الماء المستعمل لم ينجس بظهوره في رواية ولقد اذكر في الكافي
 الذي هو جمع كلام محمد بن ابي عمير ان الماء المستعمل لا يجوز ان يجرى
 به ولم يبين صفته من الطهارة او النجاسة فلهذا لم يثبت
 مشائخ العراق خلافا بين اصحابنا في صفته فقالوا انه طاهر
 غير طهور حتى قال الزاهد في المجتبى وقد سمعت
 الروايات عن الكل على انه طاهر غير طهور الا الحسن انتهى
 وقال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير هو المختار عندنا وهو

أو نفي الماء فعلى قول من لم يجعل هذا الماء مستعملاً لا ينزح شيء
 وكذا على قول من جعله مستعملاً وجعل المستعمل طاهراً
 لأن غير المستعمل أكثر فلا يخرج عن كونه طاهراً، وإما ما ذكره
 المستعمل غالباً عليه كماله صلب اللبن في البئر ~~بما ذكره~~ جماع
 أو بالت فيها شاة عند محمد بن أبي انتهى وقال في موضع آخر فلا
 اختلاط الماء بالمستعمل بالماء القليل قال بعضهم لا يجوز التوضي
 به وإن قل وهذا فاسد إمامنا محمد بن أبي لأنه طاهر ما لم يغلب الماء
 المطلق فلا يغيره عن صفته الطهور كاللبن وإما عندهما فلا
 القليل لا يمكن التحرز عنه ثم الكثير عند محمد بن أبي ما يغلبه
 على الماء المطلق وعندهما أن يستبين موضع القطرة في الأذناء
 انتهى فهذا أصح في ما قلناه ويدل عليه أيضاً ما في الخلاصة
 الفتاوى جندباً غتشل ^{عنه} انتضح من غسله شيء في أنائه لم
 يفسد عليه الماء إذا كان يميل فيه خيلاً نافعاً فساداً وكذا حوض
 الحمام على هذا وعلى قول محمد بن أبي لا يفسد ما لم يغلب عليه
 يعني لا يخرج من الطهورية انتهى بلفظه فإذا عرفنا هذا لم
 نتأخر عن الحكم بصحة الوضوء في الغساقى الموضوعة في الماء أو
 عند عدم غلبة الظن بغلبته الماء المستعمل أو مسراته أو
 وقوع نجاسة في الصغار منها لأن الماء المستعمل هو ما لاقى
 الغصون انفصل عنه ولا شك أنه قليل بالنسبة إلى ما لم يستعمل

الا اذا تكرر الاستعمال زمانا وغلب على الظن ان الماء الطهور في
 قليل فح لا يجزئ التطهير به فان قلت قد وجدنا فروعا كثيرة
 في مخالفة هذا الماهر في الكتب المشهورة فقد صرح قاضي خان
 في فتاواه انه لو صب الوضوء في بئر عند البيهقي ففقد صرح قاضي خان
 ان الماء عند صاحبه اذا كان استنجي بذلك فكتل المك وان لم يكن
 استنجي به على قولهم كما روى لا يكون نجسا لكن ينزح
 منها عشرون ليصير الماء طهورا انتهى في هذا الماهر في استعمال
 الماء بوقوع قليل من الماء المستعمل فيه على قول محمد بن
 وكذا للشمس في البير جحط المذكور في المتون والشروح دالة
 على ان الماء يصير مستعملا عند محمد بن دالا غتسال فيه
 وصورتهما وجل نزل لطلب الدلو وليس على بدنه نجاسة
 حقيقة فعند ابي حنيفة روى الماء في الرجل نجسان وعند
 ابي يوسف روى على حاله من الماء طاهر غير طهور
 والرجل طاهر مع ان الماء الذي لاقى بدنه في البير اقل من غيره
 وقد جعله محمد بن مستعملا لانعدام الضرورة وقت المبتغى
 بالغين المعجمة لو ادخل الكف صاوح الماء مستعملا وقال
 القاضي ابو زيد الدبوسي في الاسرار في الكلام على حديث
 لا يبولن احدكم من قال ان الماء المستعمل طاهر طهور لا يجعل
 الاغتسال فيه حراما وكذا من قال طاهر غير طهور لان الماء

هذه ان الماء المستعمل اذا وقع في ماء آخر لم يفسد حتى يغلب
 عليه بمنزلة اللبن يقع فيه عادة يكون افضل من الماء فضل من
 ملاقاته فلا يفسد ويبقى طهور ذلك ولا يجزم في غير
 الاغتسال الا ان يحكم بنجاسة الغسالة فيفسد لكل وان كان
 اكثر من الغسالة كقطرة خمر تقع في جب الا ان محله ارة
 يقول بصير ورتبه بمشعلا بالاغتيال فيه وفي الخلاصة
 رجل توضع في طشت ثم صب في الماء في يبر يشرح هذه
 الاكثر من عشرين دلو او من ماء صب فيه عند محله ارج
 وعند ابي حنيفة وابي يوسف يشرح ماء البير كله
 لانه نجس عند ههنا انتهى وفي منية المصلي وعن الفقيه ابي
 جعفر لو توضأ في اجمة القصب فان كان لا يخلص بعضه الى
 بعض فانه لا يجوز التوضؤ فيه وفي الخلاصة ولو توضأ في اجمة
 القصب او في ارض فيها فروع متوالة بعضها ببعض ان كان عشرة
 في عشر يجوز انتهى فمفهومة انه اذا كان اقل من عشر لا يجوز
 التوضؤ فيه والاجمة محرمة الشجر الكثير المتفرع والاراد بها
 هنا الطبيعة التي هي منبت القصير في الخلاصة ومنية
 المصلي ايضا ولو توضأ في حوض وعلى جميع وجه الماء الطحالب
 ان كان بحال او حرك يتحرك يجوز انتهى ومفهومة انه لو كان
 لا يتحرك الطحالب يتحرك لك الماء فانه لا يجوز فان علم

تحرر كنه بتتريك الماء يدل على انه بحاله من التثاقث
والاستمرار لا يطرح الماء بحيث يمنع انتقال الماء المستعمل
بالواقعة فيه من ذلك المحل الى محل آخر فيقع الرضوء بماء
مستعمل والمخلوب نبت اخضر يعار الماء بعضه على بعض
وهذا كله يدل على ان الماء يصير مستعملا بالوضوء فيه مطلقا
قلت اما ما ذكرته من عبارة فيا شيخان الاولى من مسألة البير
جخط ومن كلام الدبوسي ومن عبارة الخلاصة الاولى فكله مبني
على رواية ضعيفة عن محمد بن قائلته بان الماء يصير مستعملا
بوقوع القليل فيه من الماء المستعمل لا على الصحيح من
مذهبنا يظهر لك صدق المقالة لصادقة بالبينة العادلة قال
في المحيط واذا وقع الماء المستعمل في البير يفسد الماء
وينز الماء كله عند ابي يوسف ^{لانه نجس} وعند محمد
لا يفسد ويجوز التوضي به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح
لان الماء المستعمل طاهر غير طهر وفصار كالماء المقيت اذا اختلط
بالماء المطلق انتهى بلفظه وقال العلامة مراج الدين الهندي
في شرح النهداية اذا وقع الماء المستعمل في البير لا يفسد عند
محمد بن وهب ويجوز الوضوء به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح
كما الماء المقيت اذا اختلط بالماء المطلق وفي التحفة يجوز
الوضوء به ما لم يغلب على الماء على المذهب المختار وبعضهم

قد لا يجوز ان يثبت به بخلاف بول الشاة مع ان كلامنا ظاهر
 في محله و الفرق له ان الماء المستعمل من جنس ماء البير
 فلا يستعمل في البول ليس من جنسه فيعتبر الغالب فيه
 انتهى كلام العلامة السراج و قد افاد ان بعضهم قال ~~بشتر~~ استعماله
 بوقوع القليل و ان الصحيح المختار انه لا يصير مستعملاً بالماء
 يغلب عليه فهذه العبارة كشف اللبس و اوضحت كل تشبهين
 وحس و اما ما ذكرته عن فتوى قاضي خان من صيرورته
 مستعملاً باذخال اليد فهذا محمول على الرواية الضعيفة
 القائلة بنجاسة الماء المستعمل لا على المختار المقتضى لان
 ملاقات النجس للماء القليل تقتضي نجاسة ملاقات الطاهر له
 وقد كشف عن هذا اختتام المحققين كمال الدين بن الهمام في
 شرح الهداية حجاب الاختار فقال حوضان صغيران يخرج
 الماء من احداهما و يدخل في الاخر فتوضأ في خلال ذلك جاز
 لانه جاز و كذا اذا قطع الجارى من فوق و قد بقى جرى الماء كان
 جائزاً يتوضأ بما يجري في النهر و ذكر في فتاوى قاضي خان في
 المسئلة الاولى قال و الماء الذي اجتمع في الحفيرة الثانية فاسد
 و هذا مطلقاً انما هو بناء على كون المستعمل نجساً و كذا كثير من
 اشياء هذا ما على المختار من روايته انه ظاهر غير ظهور
 فلا فليحفظ الفرع عليها ولا يفتى بمثل هذه الفروع انتهى

للإمداد به بلفظه وإمام مسئلة الاجبة المذكورة في الخلاصة والمنية
 فخرج أيضا على القول بنجاسة الماء المستعمل وقد صرح به
 شارح المنية العلامة محمد الشيرازي باب أمير حاج التبريزي
 قال: يند المحقق بن الهمام فقال وانساقيد الجواز بعدم الخلو من
 لا ندم لو كان يخلص بعضه إلى بعض لا يجوز لكن على القول
 بنجاسة الماء المستعمل إمام على طهارته فلا بل يجوز ما لم يغلب
 دلي ظنه أن القدر الذي يقتتر منه لا يقطر من مسح
 أو غسل ماء مستعمل أو ماء يمان جه ماء مستعمل مساو له
 أو غالب عليه انتهى بلفظه فهذا صريح فيما قلناه من جواز
 الوضوء في الفساقى وإمام مسئلة الطحلب المذكورة في الخلاصة
 والمنية فقال شارح المنية أيضا ثم هذا أيضا بناء على نجاسة
 الماء المستعمل أو مساو له وكذا صريح في مسئلة قالوا تروضا في
 حوض التجمد ماء وفانهم قالوا ان كان الجمر رقيقا يند كسر
 بالتحريك يجوز أما إذا كان الجمد كبيراً قطعاً لا يتحرك
 بالتحريك لا يجوز فقال ثم هذا أيضا بناء على نجاسة الماء
 المستعمل إمام على طهارته فالجواب ما ذكرنا في السابقات
 يعني ما قدمناه عنه وحمل فروعا كثيرة على هذا النحو فإذا
 عرفت هذا تعين عليك القول بجواز الوضوء في الفساقى
 الصغار الموضوعة في المدارس بالشرط الذي قد مناه من منا

يعلم كما قال ابن الغرس: ان فهم المسائل على وجه التفتة يبق
 يحتاج الى معرفتها اصلين احدهما ان الغلات في التفتة في
 الغالب مقيدة بتيو ويعبر فيها صاحب الفهم المستنير من المداوس
 الاصول والفروع وانما يسكتون عنها اعتمادا على صحة فهمهم
 الطالب والشأنى ان هذه المسائل اجتهادية معقولة المعنى
 لا يعرف الحكم فيها على الوجه التام الا بمعرفة وجه الحكم
 الذي بنى عليه وتفرع عنه والافتش شبه المسائل على الطالب
 ويحار فهمه فيها لعدم معرفة الوجه المبني ومن العمل ما
 ذكرناه جار في الخطا والغلط هذا ما يسر الله تع جمعت في اقل من
 نصف يوم من يد مؤلفها زين ابن نجيم التفتة في وسط شهر
 ربيع الاول من سنة احدى وخمسين وتسعمائة وكان ذلك
 با خانقاة الشيخ نبي الله الحمد لله رب العالمين * مقدمة
 لطيفة في ذكر الافعال في الصلوة على قواعد المذاهب الاربع
 * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * *

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله
 وصحبه اجمعين وبعد فهذه مقدمة لطيفة مشتملة على
 ذكر الافعال التي تفعل في الصلوة على وجه اللزوم اجمالا
 على المذاهب الاربعة ليكون الانسان على بصيرة مما يلزم
 فعله في الصلوة في مذاهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان

رضى الله تعالى عنه وارضاه فجعل الجنة منقلبة ومشوا افسحة
 وعشرون وهي ثلاثة اقسام القسم الاول الشرائط التي تكون
 خارج الماهية وهي ستة * ١ * الطهارة من الحدث * ٢ * والطهارة
 من الخبث * ٣ * وستر العورة * ٤ * واستقبال القبلة * ٥ * والايقاع
 في الوقت * ٦ * والنية القسم الثاني الاركان التي تكون داخل
 الماهية وهي ستة تكبيرة الافتتاح او ما يقوم مقامها والقيام
 والقرأة والركوع والسجود والقعدة الا خيرة مقدور
 التشهد يلحق بها الخروج من الصلوة بصنع المصلى والقسم
 الثالث واجباتها وهي ثلاثة عشر قرأة الفاتحة وضم السورة
 وتعيين القرأة في الاول ليبيّن ورعاية الترتيب في فعل مكرر
 وتعديل الاركان والقعود الاول والتشهد ولفظا لسلام
 وقنوت الوتر وتخييرات العيّنين والجهر والاسرار
 فيما يجهر ويسر والاصل انه اذا ترك شرطاً من ركعات مع القدرة
 على فعله بطلت صلواته عمداً كان او سهواً او اذا ترك واجباً
 لا تبطل مطلقاً لكن ان كان عمداً او جب عليه الاءادة فان لم يعد
 سقط الغرض منه وان كان سهواً او جب عليه سجدة او سهواً فان لم
 يسجد له او جب عليه الاءادة واما من سبب الامام في الشرع
 على ما ذكره ابن الحاجب في المختصر والشيخ خليل في
 التوضيح الذي يلزم فعله في الاءادة بحيث لو تركه بطلت

صلواته مطلقاً سبعة عشر وهي قسمان الأول الشرائط التي
تكون خارج الماهية وهي ستة طهارة الخبث ابتداءً ودواً
وطهارة الحدث كذلك وسر العورة واستقبال القبلة والنية
وايقاعها في الوقت والقسم الثاني وهي الفرائض بمعنى
الأركان فهي أحد عشر التكبيرة للأحرار والمفاتيحة والقيام
لها والركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والاعتدال
والطمأنينة على الأصح والجلوس للتسليم وأما ما يلزم فعله في
الصلوة على مذهب الإمام الشافعي روح على ما في الروض
فخمسة وعشرون وهي قسمان الأول الشرائط وهي ثمانية
الاستقبال والوقت وطهارة الحدث وطهارة الخبث وسرة
العورة وترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة والأمساك بتبطل
بإدخال مفطر وينبغي أن يكون خمسة لأن ترك الكلام وماء داف
عليه من الشرطان ما طلب تركه يعد من الموانع اصطلاحاً
إن كان عدم المانع شرطاً القسم الثاني الأركان وهي سبعة عشر
النية وتكبيرة الأحرار والقيام وقرأة الفاتحة في سبيل ركعة
والركوع وطمأنينته والاعتدال وطمأنينته والسجود و
طمأنينته والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه والتشهد
الآخر والجلوس له والصلوة على النوى صلعم في الأخير
والسلام والقرآن كذا ذكرنا وأما ما يلزم فعله على مذهب

الامام احمد بن حنبل رضى ^{سبعة} وعشرون على ما في المجمع
 شرح المقنع أما الشرائط الستة دخول الوقت و الطهارة من
 الحدث و الطهارة من الخبث و ستر العورة و استقبال القبلة
 و النية و اما اركانها فاثنا عشر القيام و تكبير و قراءة
 الفاتحة في كل ركعة و الركوع و الاعتدال منه و السجود و الجلوس
 السجدتين السجدة الاولى و السجدة الثانية في هذه الافعال و تشهد
 الاخير و الجلوس له و التسليمة الاولى و الترتيب من ترك شيئا
 منها عمد او سهوا بطلت صلواته و اجباتها التكبير غير
 تكبير الاحرام و التسميع و التحميد في الرفع من الركوع
 و التسميع في الركوع و السجود مرة مرة و سوال المغفرة بين
 السجدتين مرة و التشهد الاول و الجلوس له و الصلوة على النبي
 صلعم في موضعها و التسليمة الثانية من ترك منها شيئا عمد
 بطلت صلواته و من ترك سهوا سجد للسهو فالحاصل انهم اتفقوا
 على ان الشرائط الستة لا الشافعية فانه خالف في النية
 فجعلها ركنا لا شرطا لما علمت و اتفقوا على ان الاركان الستة
 التي هي مذهب ابي حنيفة و هي تكبير و الاحرام و القيام
 و القراءة و الركوع و السجود و القعود الاخير و اتفق الثلاثة
 على ان الاعتدال و الطهارة و السلام و قراءة الفاتحة في كل
 ركعة اركان و خالفهم ابو حنيفة و وافقه الشافعية بركنية

الصلوة على النبي صعموا تفق الشافعي و احمد و علي و كنفية
 التشهد الاخير والترتيب والجار من بين السيد زين
 ولم ينفرد ابو حنيفة ربح بشي من الاركان والا امام احمد
 وانما انفرد ابو حنيفة رة بشي من الواجبات
 وكذا الامام احمد كما قرروا انه انتهى رسالتنا القول
 النقي على المفتري زين ابن نجيم غفر الله له

*** بسم الله الرحمن الرحيم ***

الحمد لله الذي يظهر الحق ولو بعد حين ويظهر الصديق ويفضح
 الكاذبين وينشر العدل في الخلق ويقمع المبطلين والصلوة
 والسلام على اشرف المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد
 فهذه رسالة شريفة مختصرة مبنية اشتملت على نقل كلام
 الثقات من علماء الحنفية في ما يتعلق بالوظائف في الاهـ قاف
 والسعي فيها واصل القاضي لارادها بغير حجة وفي اخرها تنمة
 مشتملة على مسائل مهمة حملني على تاليفها ما نسب الي
 الحنفية في عصرنا ما لم يكن قولا لهم لا صحيحا ولا ضعيفا
 لا قد يما ولا حد يثا افتراء عليهم من لا خبر له ولا ذرية
 بهذههم بحيث ادى ذلك الى استباحة الحقوق المحرمة شرعا
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم القول النقي في الرد
 على المفتري روى صاحب المشارق معزيا الى جميع مسام

من ابي امامة اياهم من ثعلبة رضى قال رسول الله صلعم من
 قطع حق امرء مسلم بيمينه فقد اوجب الله تعالى له النار و
 حرم الله عليه الجنة فقال له رجل و ان كان شيئا يسيرا
 يا رسول الله قال و ان كان قضيبا من اراك انتهى قال شارحه
 ابن سنان ذلك قوله حق امرء بموهبة متناول للحقوق التى ليست
 بها من حد القنف ونصيب الزوجة وغيرهما انتهى فقد ثبت
 بموهبة ان الوظائف من اقتطعها بغير حق كان له ذلك الوعيد
 فثبت انها حقوق محترمة كالا موال وذكر الامام السعدي فى
 فتاواه مغزيا الى رسالة ابي يوسف الى هارون الرشيد ليس
 للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف
 شيئا ذكره فى سياق النفى فتعم الاموال والحقوق و اذا كان
 فى الامام فما بالك بالقاضى الذى ولاه السلطان ليحكم
 بالصحيح فى من هبه بالنسبة الى القول الضعيف
 فلا ينفذ قضاء به فكيف اذا حكم بالجور قال الامام
 البرزقنى فى فتاواه غاب المتعلم عن البلد اياما ثم رجع
 و طلب غيخته فان خرج مصيرة سفر ليس له طلب مما مضى
 وكذا اذا خرج و اقام عشرة يوما وان خرج اقل من ذلك لا امر له
 منه كطلب اقرب الرزق وهو عفو ولا يحل لغيره اخذ حجرته
 و وظيفته وان كان فى المصر ولا يختلف الى التعليم فان اشتغل

بشيء من الكتابة المحتاجة كالعلوم الشرعية. تحمل له الوظيفة
وان كان لعمل آخر لا يحل له ويجوز ان توجر حجرة وظيفته
انتهى فقد استفيد منها حرمة اخذ الخلو^ة والوظيفة عنه مع
خروجه عن البلد لا امر لا بد له منه فكيف لا يسر^م اخذها
من المقيم المتاهل المباشر لوظيفته واستفيد منها جواز الاخراج
بحكم الغيبة وبحكم عدم المباشرة مع الاقامة واستفيد منها
طالب العلم يستحق المعلوم بلا حضور الدرس كما لا يخفى
وان الاخراج بحكم المغفور انما هو في حق من لم يكن طالب العلم
الشرعي فمن جواز اخرج المتاهل المباشر بغير جنابة فقد
استباح المحرم وجنى وخالف امر به واعتدى وافتاوى
قاضيخان ولو ان سلطا^ن ناخذ لقوم ان يجعلوا ارضاه اراضي
البلد حوا^ن اذيت هو قوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في
مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر بالمارة
والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحا
لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فتحت عنوة تصير ملكا
للمغنا^ن معين فلا ينفذ امر السلطان فيها انتهى والله اعلم فاذا علم
ذلك في امر السلطان فكيف يفعل القاضي فمن جعل الامر في
الوظائف للقاضي مطلقا فقد هتك الشريعة واستباح ما حرم
فيها وذكر قاضيخان ما نقلناه عن البزازية وصرح بان المتعلم

اذا خرج من البلد اقل من خمسة عشر يوما لا بد له منه
 بمطلب القوت يكون ذلك عفو او ليس لغيره ان ياخذ بيته
 انتهى فهو صريح في حرمة اخذ خلوته وانما سكت عن الوظيفة
 ليعلم حكمها بالاولى وكذا صرح به في البرازية كما نقلناه
 مما بقا في فتاوى قاضي خان من كتاب الشهادة ان الحق في
 الرقعة شالف الشفعة فان حق الشفعة مما يحتمل الابطال
 فاذا قال ابطلت شفعتي بطلت شفعتي واما الوقف على
 المدرسة فمن كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا
 لا وقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حقى
 كان له ان يطلب وياخذ بعد ذلك انتهى فقد افاد ان الحق في
 الوقف اكد واقرى من الشفعة فثبت به ان الوظائف حقوق
 محترمة لا تستباح الا بحققها كالا من الهمم اباحها بغير وجه
 شرعى وجعل امرها للقاضي فقد ضل واصل وفي جامع الفصولين
 من الفصل الاول معزيا الى فوائد شيخ الاسلام برهان
 الدين شرط الواقف ان يكون المتولى من اولاده او اولاده
 هل للقاضي ان يزى خيرة بلا خيانة او ولاه هل يصير متوليا
 قال لا انتهى فقد افاد حرمة تولية القاضي لغيره وعدم
 صحة عزل المشروط له وهذا العبارة زالت اللبس واوضحت
 دل تخمين وحسن وافضحت الكاذب المفترى واظهرت جهل

الا حقيق المعتقدى فاذا كان هذا فى التولية يلى الوقف فكيف
 يحتل لامرء به من بالله تع واليوم الاخر ان يفترى على من ذهب
 الحنفية بان للمقضى العزل بحجة وغير حجة نعوذ بالله من
 شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا وفي جامع الفصولين ايضا
 الفصل الثالث عشر المقضى لا يملك نصب وصى وقيم مع بقاء
 وصى الميت و قيمه الا عند ظهور الخيانة منهما انتهى
 جعل للمقضى العزل بغير حجة فقد كذب و بغي و على ربه
 افترى وفي الخلاصة من الوصايا الوصى اذا كان قويا امينا
 يمكنه القيام على ما ل يتيم الميت ليس للحاكم عزله ثم قال
 وفي نسخة الامام خواهرزاده الوصى اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي
 للمقضى ان يعزله لكن مع هذا لو عزله لم ينعزل و هكذا
 في الفتاوى الصغرى انه لا ينعزل وفي الاقضية ذكر فية
 اختلاف المبادئ انتهى فقد افاد انه ليس له عزله اتفاقا و انه
 لو فعل ما لا يجوز اختلفوا فى العزل فكيف يستدل
 بهذا الفرع على انه يجوز للمقضى العزل بغير حجة فى
 الوظائف مع اتفاقهم فى الوصى على عدم الجواز و مع عدم
 صحة قياس الوظائف و مع عدم جواز القياس لاحد فى زماننا
 لما صرح به فى الخلاصة فالمستدل بذلك احمق جهول ليس
 باهل لنقل كلامهم فضلا عن فهمه وفي جامع الفصولين من

الفصل السابع والعشرين ^{مختص} الوصي من الميراث لو عدل لا كما فيا
لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو عزل له قيل ينعزل اقول الصحيح
عندى انه لا ينعزل لانه كموص وهو اشفق بنفسه من القاضي
فكيف يعزله وينبغي ان يقتضى به لغساده قضاء الزمان انتهى
فقد افاد ترجيح عدم صحة العزل للوصى فكيف يالوظائف
في الامور في القنية نصب القاضي فيما خلا ينعزل الاول
ان كان منصوب الوفاق انتهى فقد افاد ان القاضي اذا فعل
مالا يجوز فلا ينفذ فعله فمن جعل الامر للقاضي مطلقا فقد
هدم الشريعة وابطلها وفي الدخيرة القاضي اذا قرر شخصا
فراش المسجد بغير شرط الوفاق وجعل له شيئا معارفا فانه
لا يحل للقاضي في الاوقاف يتصرف كيف شاء فقد تعدى وظلم
وبه علم حرمة المرتبات في الاوقاف بغير شرط واقيها وحرمة
احداث الوظائف وان فعل القاضي الذي ليس بجائز لا يحل
هرامه كون المسجد محتاجا الى الفراش لا مكان استيجار
فراش لكتفه من غير نصب من القاضي وفي الاسعاف في احكام
الاوقاف ولو طعن اهل الوقف في امانة الناظر لا يخرج الحاكم
الا بخيانة بينة انتهى فمن جعل الامر للقاضي مطلقا فقد
خاب واقتري واستحق الظن وفي الاسعاف ايضا وخرج
القيم حاكم ثم جاء حاكم آخر فادعى عنده انه اخرج بتعامل

فمسمعوا إليه من غير جبر يمتنع يستحق بها الآخر اج من
 الوقف لا يقبل قوله لان مبنى امور الحاكم على الصحة لكن
 يتول له صحيح انك هو وضع للولاية بما هو الوقف ما اذا ثبت انه
 هو وضع لها وها اليه واجرى له ما كان جاريا عليه من الغلة
 انتهى فقد افاد ان اخراجه مسمول على انه استحققه وانتهى
 تبين خلافه وجب على القاضى الاثنان الرد الى المخرج هو
 دليل على ان القاضى لو عين لاخر اجه سبب ليس بشرعى وان
 اخراجه باطل والاول على وظيفته كماله وعين لعزله تعذر
 جهانه فان الجمع بين وظائفى او قاف جائز شرعا اجماعا
 حيث لا معارض كما افتى به علماء العصر من المذاهب
 الاربعة وعمل الناس عليه من غير تكبير فمن جعل الامر
 للقاضى مطلقا فقد اضله الشيطان واغراه وخالف به ومراة
 وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف حى فالراى
 فى نصب قيم اخر الى الواقف لا الى القاضى فان كان الواقف
 مبتلا فوصيه او لى من القاضى فان لم يكن او وصى الى احد
 فالراى فى ذلك الى القاضى انتهى فقد افاد ان راى القاضى
 فى تولية الناظر انما هو عند عدم وصى الواقف فنفيد ان
 ليس له نقرير الواقف فى الارواق عند وجود شرط الواقف
 بان الناظر هو المقرر وان ولاية نقرير انما هى عند عدم الشرط

فمن جعل الامر للقاضي مطلقاً فقد اتبع هواه وافتداه
لاصلاح دنياه وفي فتح القدير واما نصب الموزن والامام فقال
ابو نصر لاهل المحلة وليس باني المسجد احق منهم بذلك
وقال ابو بكر الاسكافي الباني احق بتصيبهما من غير كالعصاة
قال ان الليث وبه نأخذ الا ان يريد اماما وموزنا والقوم
يؤمنون الاصلح فليهم ان يفعلوا ذلك كذا في النزاع انتهى فقد
علمت بالاختلاف المفيد انه لم ينل احد بان نصبه للقاضي
فمن جعل الامر في لوظائف للقاضي عزلا وتولية مطلقا فهو
احق عنيد جبار وفي تسمية الفتاوى الشرع اطلق للقاضي
اخراج من كان متهمادفع الضرر عن الفقير فقد افاد بمفهومه
ان الشرع لم يطلق له اخراج من لم يكن متهمادفع ماذا
الاحق اغبره فمن اطلق للقاضي التصرف في الاولوية
المفتوحة واستحق الظى وفي الفتاوى المتنازع
الديعة اذا كان على ارباب معلومين يحصل عددهم اذا
دسوا يابدون استطلاع رأي القاضي يصح اذا كانوا امناء
الصالح والمتقون ناولوا الاولى ان يرفعوا الى القاضي انتهى
فقد علمت ان الوقف الاهلي اي الذي على قوم يخصص
لا تعلق للقاضي فيه وانما اختلفوا في الاولوية لراي
المتقدم على غيره واهل المتأخرون لا يجمعوا على قرار

المتأخرين فمن جعل الامر للقاضي مطلقا فقد نصر الباطل
واعمانه وخذل الحق واهلها نه وفي التتارخانية القاضي اذا نصب
قيما وجعل له شيئا معلوما ياحذ : كل سنة لا يحل له الا بقدر
اجرمثله وهكذا في فتاوى الولوالجي انتهى فمن جعل الامر
لقاضي مطلقا فقد بغى واعتدى ونسى الجبار الاعلى وفي
التتارخانية نية معزيا الى التتمة سئل على بن ابي حمزة
الاوقاف التي على الفقهاء هل يجوز للاعتيا منها شيئا فقال
اذا فرغ نفسه للفقاه فهو كالفقير يجوز له ومن لم يفرغ نفسه
فان كان معينا يجوز والا فلا وسئل ابو الفضل عن الوقف على
اصحاب البيجينة روح المختلفين الى مدرسة الاوقف هل
يختص به الفقراء من اصحاب البيجينة روح ام كل من يشاء
اليه من الاغنياء والفقراء فقال لا بل من ان ياحذ الغنى من
ذلك وسئل عنها ابو حامد فقال الفقير والغنى على السواء
انتهى فمن جعل سبب العزل الغنا فهو جاحل حشود مبغض
حقود وفي التتارخانية معزيا الى فتاوى ابي الميث ولو
نصب القاضي خادما للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في
الوقف حل له الاخذ وان لم يكن شرط ذلك في الوقف لا يحل
لقاضي نصب الخادم فيه باجر ولا يحل للخادم القبض ايضا
انتهى فهذا يفيد منع الزيادة في المعاليم الواقفة في

زماننا اذا كانت خارجة عن شروط الواقفين وان حكم القاضى
 ليس بنافذ فيها فمن جعل الامر للقاضى مطلقا فقلنا اذفى
 الشريعة برأيه و افسد الدائنين بسوء فهمه فالواجب على كل
 حاكم رد و اعلى كل مسلم منع صنعه وفى التتار خانبة مثل
 شيخ الاسلام عن اهل المسجد اتفقوا على نصب رجل متوليا
 ما ربح المسجد فتولى ذلك باتفاقهم بل يصير متوليا مطلقا
 التصرف فى ما ل المسجد كما لو قلده القاضى قال نعم
 ومشا ئننا المتقدمون يجيبون عن هذه المسئلة ويقولون
 هو الا فضل ان يكون ذلك باذن القاضى ثم اتفق
 المشائخ المتأخرون واستاذنا ان الا فضل ان ينصبوا متوليا
 ولا يعلموا القاضى فى زماننا لما عرف من طمع الفصاحات
 فى اموال الاوقاف انتهى وقد قد مناه ايضا فى الوفا على قوم
 يحصون فاستفيد منه ان وقف المسجد كوقف الذرية فى عدم
 اعلام القاضى فى زماننا فمن جعل الامر للقاضى مطلقا فقد
 تسبب فى حرم الاوقاف و ضياعها و امكن مستحقها و اهلها
 وفى جامع الفصولين الفتوى فى زماننا على عدم العمل بقول
 القاضى من غير معاينة وان علمه ليس كالبينة كما هو مروي
 عن محمد رح انتهى وقد قد مناه فى السراج الوهاج
 ولو نصب القاضى خذ ما للمسجد ان كان الواقف شر طذلك

في وقته جاز وحل لها الاخذوا ان لم يشترطه لا يجوز انتهي
 فمن جعل الامر للقاضي مطلقا فقد ظلم واعتدى ونسى المبدأ .
 والمنتهى وهكذا في فتاوى الولي الحكي وفي الدخيرة معزيا
 الى فتاوى النجفي سئل عن اهل منجلة باعوا وقف المسجد
 لا جل عمارته المسجد قال لا يجوز بامر القاضي وغيره
 انتهى فقد افاد ان امر القاضي لا اعتبار به في الاوقاف الاخر
 وانق الشرح فمن جعل الامر للقاضي مطلقا فقد فسق وظلم
 وبمنعته ربه كفر وفي شرح تلخيص الجامع الكبير من كتاب
 الوصايا من باب بيع الوصي الاصل ان ولاية القاضي العامة
 مقيدة بالنظر فاذا لم يوجد النظر فان فعله يلغوه تنفر عليه
 انه لو اوصى بان يشتري بالنثلت عبدا ويعتق فاشتري القاضي
 عبدا به واعتقه ثم ظهر هين يسيد بالبركة فاعتاق القاضي باطل
 الى اخر التفاريع فمن جعل الولاية العامة للقاضي مطلقا
 فقد اعتدى واستحق ان يحجر عليه بالسفاه وفي انفع الرسائل
 ان بمجرد الطعن في امامة الناظر يسوغ للحاكم ان يداخل معه
 غيره اذ اراه من غير ثبوت ذلك عليه عند ولا يجوز العزل
 بمجرد من غير بيان خيانة ظاهرة ولا بد من الثبوت لما يوجب
 ذلك من ظهور الخيانة انتهى فمن جعل العزل للقاضي بغير
 حجة فقد فسق واستحق العقوبة وفي فتاوى الولي الحكي ردا

المختلفة اذا كان فيها ساكني ما نهى الرباط فان اذ الساكنون
 لا ليس كانوا فيها ان يسكنوها او اذ غيرهم ذلك ان لم ينههم
 ليس فيهم فيها او نقص منها الخالدين كانوا فيها اذ حق من غيرهم
 لانه ينتهي سكناهم فكان هذا ابتداء سكنى انتهى فقوله ولم يكن
 لغيرهم ولاية الا زما ج و اذا نهى كلهم بعضها لا يكون
 لساكنين وفيها حق لانه بطل سكناهم فكان هذا ابتداء سكنى
 انتهى فقوله ولم يكن لغيرهم شامل للمقاضي لان غير نكرة
 في سياق النفي فيعم لما تقرران غير لا يتعرف فاذا علم هذا في
 الملامى فالوظائف بالاولى وفيه ايضا الفتوى على ان
 الواقف لا يملك عزل الناظر اذ لم يشترط ذلك في اصل الوقف
 وهذا في غيره وهو قول محمد بن فاذ كان الواقف لا يملك
 العزل بغير حجة فغيره اولى والله اعلم *

رسالة في المسئلة الخاصة في الوكالات العامة لاسن نجيم
 * بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد سئلت
 عن التوكيل العام فكتبت فيه هذه الرسالة وسميتها المسئلة
 الخاصة في الوكالة العامة تاليف زين بن نجيم الحنفى في سنة
 اربع وستين وتسعمائة قال ذكر في الخانية لوقال انت وكى اى
 في كل شىء يكون وكى لا يحفظ المال لا غير من الصحيح وكذا لوقال

ثبت وكيلى بكل قليل وكثير ووقوف انت وكيلى بكل شئ
 جائز امرك يصير وكيلافى جميع التصرفات المالية كالبيع
 و الشراء والهبة والصدقة واختنوعا فى الاعتاق والطلاق
 والوقف قال بعضهم يملك ذلك لطلاق لفظا لتعميم وقال
 بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابق الكلام وبه أخذ
 الفقيه ابو الليث وذكر الناطقى اذا قال انت وكيلى فى كل
 شئ جائز صنعك روى عن محمد بن ابراهيم انه وكيل فى المعارضات
 والاجار ابتوا الهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا
 قريب مما اختاره ابو الليث وفى فتاوى الفقيه ابى جعفر
 رجل قال لغير وكنتك فى جميع امورى التى يجوز التوكيل
 بها كانت الوكالة عامة تتناول البيعات والانكحة وفى الوجه
 الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امر الرجل مختلفا ليسببه
 صناعة معروفة فالوكالة باطله وان كان الرجل تاجرا معروفا
 فالوكالة باطله وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة تنصرف
 الوكالة اليها انتهى وفى الجزازية انت وكيل فى كل شئ
 جائز امرك ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة
 حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه
 من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بما لمعا وذات ولا يلزم
 الاعتق والتبرع وبما يملكه الفتوى وكذا الوقف طلق امراته و

وهبت ووقفت ارضك في الاصح لا يجوز انتهب في
 الذخيرة انه توكليل بالمعاوضات لا بالاعتاق والهبات وانه
 يفتنى انتهى وفي الخلاصة كمال البزازية والحاصل ان
 الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق
 والوقف والهبة والصدقة على المفتى به وينبغي ان لا يملك
 الابراء والخطأ من المديون لانهما من قبيل التبرع فدخل
 تحت قول البزازی انه لا يملك التبرع وظاهرة انه يملك
 التصرف مرة بعد اخرى فيملك ان يزوجه امرأة بعد اخرى
 وان يزوجه مطلقة فما في الخا نية من ان الوكيل بالنكاح
 ليس له ان يزوجه امرأة طلقها بالموكل بعد التوكيل ويزوجه
 من طلقها قبله انما هو مصور فيما اذا وكله في ان يزوجه
 امرأة لا في التوكيل العام فانه يملك التزويج مطلقا
 قول القاضي خان تناول البيعات ولا نكحة ودا
 له الا قتراض والهبة بشرط العوض فانهما بالنظر الى ابتداء
 تبرع فلان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى والعوض بشرط
 العوض هبة ابتداء معاوضة انتهى وينبغي ان لا يملكها
 الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الا من يملك التبرعات
 وكذا لا يجوز اقتراض الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض
 وان كانا معاوضة في الانتهاء وظاهرة العموم انه يملك

قبض الدين واقتضاؤه وإيقاؤه والادعاء على الحق للموكل
 وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقاؤه غير على الموكل
 بالدين ولا يختص بمجلس القاصي لأن ذلك في الوكيل
 بالخصوص لا في العام وفي القنية ولو كلفه تركه
 ما مافى جميع أحواله وأمره فقال أنت وكيل في كل
 شيء جائز امر لك على في جميع أمورى وللموكل جوهر
 وأمهات أولاد يصير وكيلاً بئز ويجهن وله أن يزوج إحدى
 هن من نفسه انتهى وهو يفيد أن له أن يتزوج الوكالة لنفسه
 أو وكالة عامة لكن في القنية قالت المرحلة زوجتى
 ممن شئت فزوجها من نفسه لم يجز ثم ذكر قولاً آخر قال
 ونحن نفتي بأنه لا يجوز أنتهى لكن هذه وكالة مطلقة
 كلاً منافي العامة ولا يخفى ما بينهما من الفرق وهل له أن يبيع
 من نفسه الظاهر لا لا يلزم عليه من كونه مطالباً ومطالباً كما
 صرحوا به في الوكيل بالبيع وفي القنية قال للوكيل ما صنعت
 من شيء فهو جائز من بيع أو شراء أو عتق عبداً أو طلاق امرأته فوكل
 هذا الوكيل غيره بعتق عبداً أو طلاق امرأته ففعل لا ينفذ
 لأن هذا إما يحلف به فلا يقوم غير مقامه بخلاف البيع والشراء
 فإنه لا يحلف بهما فقام غير مقامه بخلاف البيع والشراء انتهى
 فإن قلت لو كلف بصيغة وكلتك وكالة مطلقة عامة فهل يتناول

الطلاق والعتاق والتبركات فلتعلم انه صرح يظهر انه
لا يملكها على المقتضى به لان من الا لفاظه صرح قاضي خان
وغيره بانه توكيل عام ومع ذلك قلنا بعد ما انتهى والله اعلم
رسالة في رفع الغشاعين وقتي العصر والعشا لا بن نجيم

*** بسم الله الرحمن الرحيم ***

الحمد لله الذي ينصر الحق واولي عدا حين ويظهر الصديق وينفضع
الكاذبين وينشر العدل في الخلق ويقمع المبطلين * والصلوة
والسلام على خير خلقه سيدا مرسلين * وعلى اله واصحابه
اجمعين وبعد فهذه رسالة في وقتي العصر والعشا على مذهب
الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان اذكر فيها مذهبه وداياه
والجواب عن ما يعارضه الفقهاء حين رايت كثير من الناس
قد تركوا هذا المذهب حتى من المذنبية في زماننا
بحيث يصلون ساعتين الصلوتين قبل دخول وقتي العصر
على مذهبهم معتمدين على قول الصاحبين غافلين
عن قولنا حب المذهب فاقول والله التوفيق
بعد تسميتها برفع الغشاعين وقتي العصر والعشا وقت
العصر فروى عن ابي حنيفة في اوله روايتان الاولى رواها
محمد بن عمار عن ابيه اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيبي
الزوال والثانية رواها الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا

صار ظل كل شيء مثله سوى فيئ الزوال وهو قول ابي يوسف شرح
 ومحمد بن ابي قول ابي حنيفة روح قليل فذكر البدائع انها
 المذكورة في الاصل وهو الصحيح وفي النهاية انها طاهر الرواية
 من ابي حنيفة روح وفي غاية البيان وبها اخذ ابو حنيفة روح
 ثم قال وهو المشهور عنه وفي المحيط الصحيح قول ابي حنيفة روح
 وفي الهداية انه عند ابي حنيفة روح وفي الينابيع وهو الصحيح
 من ابي حنيفة روح وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم ابن برهان
 الشريعة المحبوبي اختارة وعول عليه النسفي ووافقه
 صدر الشريعة ورجح دليله قال وفي العتابة واوله وقتها
 العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وهو المختار انتهى وفي
 شرح المجموع للمصنف انه من مذهب ابي حنيفة روح وجزم به
 في الكنز مع نصر يحيى في ديباجة الكتاب انه من مذهب انتروي
 واختاره في المختار مقتصر اعليه ورجحه ان يلدى دليله
 واجاب عن دليليهما ووافقه الشمني في شرح النقاية ويؤيده
 ما ذكره في انفع الرسائل من انه لا عبرة بقول الفتاوى اذا
 عارضتها نقول المذهب وانما يستأنس بها في الفتاوى اذا لم
 يوجد ما يخالفها من كتب المذهب فثبت بهذه القول من
 الكتب المعتبرة ^{المصححة} المشهورة من مذهب ابي حنيفة وانه اصح
 من قوليهما انه المختار للعمل والفتوى مع انه لا يحتاج قول

ابي حنيفة رح في العمل به الى تصحيح المشائخ بمائة
 وقاضيان في فتاواه ان ابا حنيفة رح اذا اخذ لفه صا جبا
 يعمل بقوله لا بقولهما كما اختار عبد الله بن المبارك
 الا في بعض مسائل يسيرة كالمزارعة والمعاملة لضرورة
 تعامل الناس او لاختلاف عرف زمان ورجحه الشيخ قاسم
 في تصحيح النقودى اعتمده وحيث ثبت ان وقت العصر اذا
 صار ظل كل شئ مثليه وانه من ذهب ابي حنيفة رح
 وصححه المشائخ واختاروه فوجب على مقلدا بيجنيفة رح
 العمل به ولا يجوز له العمل بقول غيره ما نقله الشيخ قاسم في
 تصحيحه عن جميع الاصوليين انه لا يصح الرجوع عن التقليد
 بعد العمل بالاتفاق وهو المختار في المذهب وامامنا نقله بعض
 حنيفية زماننا من ان الفتوى على قولهما فعلى نقاير وحوذ
 في كتاب غريب غير مشهور وغير المشهور ولا يجوز الافتاء
 بما فيه لما قاله المحقق كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية
 انه لا يفتى الا بالمجتهد وقد استشر رأى الاصوليين على ان
 المفتى هو المجتهد فاما غير المجتهد فمن حفظ اقوال المجتهد
 فليس بمفتى والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد
 ابي حنيفة رح على جهة الحكاية فعرف ان ما يكون في زماننا
 من فتوى المجتهد بن ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتى

ليأخذ به المستغنى وطريق نقله كذا لك عن المجتهدين احدا من
 اما ان يكون له سند فيه اليه او يأخذ من كتيب معروف تداولته
 الايدي فهو كتيب محمد بن الحسن وشمسها من التصانيف
 المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور
 هكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض النسخ النواذر في
 زماننا لا يحل عزوها الى محمد بن علي ولا الى ابي يوسف لانهم
 تشتهر في مصر نادر ديارنا ولم تتداول نعم اذا وجد النقل عن
 السراة مثلا في كتاب مشهور معتبر كالهداية والمبسوط كان
 ذلك تعويلا على ذلك الكتاب انتهى كلام المحقق روح فقد افاد
 انه لا يحل ائراء الرواية من كتاب غير مشهور الى الأئمة
 ما لم يوجده في الكتب المشهورة فكذلك لا يحل الافتاء والاعتماد
 على غير المشهور ومع مخالفته المشهور هذا كله باعتبار نقل
 الحكم من صاحب المذهب واماد ليله فاحاديث منها حديث
 صحيح رواه البخاري عن ابي ذر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر
 فاراد المؤذن ان يؤذن فقال له اسر دحتى ما وى الظل اتلول
 فقال صلعم ان شدة الحر من فيح جهنم الحديث فقد بقى الظاهر
 بعد صيرورة ظل كل شئ مثله ومنها ما رواه الترمذي عن
 ابي حنيفة رح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان للصلوة اولا واخرا وان
 اخر وقت الظهر حين يدخل وقت العصر وفسره ابو هريرة

في اليوم الاول والای جماع منعقد على تغاير وقتي الظهر والعصر
 فكان الحديث منسوخا في الفرع ولا يقال معنى ما روى انه
 صلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله اي بعد
 ما صار ومعنى ما روى انه صلعم صلى الظهر في اليوم الثاني
 حين صار ظل كل شيء مثله اي قرب من ذلك فلا يكون منسوخا
 لاننا نقول هذا نعبه النبي صلعم الى الغفلة وعدم التمييز بين
 الوقتين او الى التعامل في امر تبليغ الشرائع والتسوية
 بين امرين مختلفين وترك ذلك منهما من غير بيان منه
 او دليل يمكن الوصول به الي الافتراق بين امرين
 ومثله لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى بلفظه
 فالحاصل ان امامة جبرئيل عم في اليوم الاول في وقت العصر
 امامة خة بامامته في اليوم الثاني او باحد اديث بعدها وفي
 الهداية واذ تعارضت الاثار لا يقضى الوقت بالشك
 وذكر المصنف في شرح الجمع ان رواية الحديث قد اختلف
 فروى الله صلعم صلى في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء
 مثله وروى حين صار كل شيء مثليه فوقع هذا الخلاف
 شكافي وقت دخول العصر والا صل بقاء الوقت الاول لشبوتة
 قطعاً فلا يرتفع الا بيقين مثله فلا يدخل الوقت الثاني
 بالشك بضده ومارواه من انه صلى الظهر في اليوم الثاني

حين صار ظل كل شيء مثله و حقيقة اللفظ مما يدل على بقاء
وقت الظهر حينئذ على اننا نقول الباب باب العباد ة و الاخذ
بالاحتياط فيها اولى وما ذهبنا اليه وقت العصر بما لا تقا ق
قالمودى فيه يخرج عن العهدة بيقين فكان الاخذ به اقرب الى
الاحتياط انتهى كلا منه بلفظه و في النهاية معزيا الى شيخ
الاسلام قال مشائخنا و الاحتياط ان لا يؤخر الانسان صلوة
الظهر الى ان يصير ظل كل شيء مثله سوى فئ الزوال و ان
لا يعمل العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه حتى يكون
الصلواتان في وقتهم بالاجماع انتهى فقد علمت من هذا ان
مذهب ابي حنيفة ر ح في اول وقت العصر هو الاحتياط و قد
صرح المحقق ابن الهمام في شرح الهداية ان الاحتياط هو
العمل باقوى الدليلين و ان العمل به واجب فظهر بهذا ان
الصواب ما ذهب اليه ابو حنيفة ر ح و ان العمل به على مقلديه
واجب و الافتاء بغيره لا يجوز لهم لانه لا يرجع قول صاحبيه
او احد هم على قوله الا هو جب و هو اما ضعف دليل الامام
رحمه و اما الضرورة و التباعد كتر جميع قولهم ان المزارعة و
المعاملة و امالان خلا فيهما له بسبب اختلاف العصر و الزمان
و ان ابا حنيفة ر ح لو شاهد ما وقع في زمانه ما كان
المقضاء بظاهر العدا لة و كتر جميع قول ابي يوسف ر ح في بعض

مسائل القضا الكونية بأشده وقد جمع ذلك في مسئلتنا ويؤيد ذلك ما أشار إليه صاحب الاختيار من أن الاعتماد إنما هو على قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وَالْأُولَى وَحَسْبُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْإِفْتَاءُ بِمَا فِي الْكِتَابِ الَّتِي لَمْ تَشْتَهَرْ بِإِنْقَالِهَا إِلَى إِمَامِ الزَّاهِدِ فِي الْقَضِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُفْتَى أَنْ يَفْتِيَ بِمَسْئَلَةٍ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ آيِنِ قُلُنَاهُ لِيَحْتَاجَ فِي زَمَانِنَا إِلَى هَذَا إِمَامٌ يَكْفِيهِ الْحِفْظُ فَقَالَ يَكْتَفِي بِالْحِفْظِ فَقَالَ يَكْفِي بِالْحِفْظِ نَقْلًا مِنْ الْكِتَابِ الْمَصْحُوحَةِ وَفِي أَصُولِ الْفَقْهِ لَا بِي بَكْرٍ الرَّازِي فَأَمَّا مَا يَوْجَدُ مِنْ كَلَامِ رَجُلٍ وَمِنْهُ هَبْهُ فِي كِتَابٍ مَعْرُوفٍ بِهِ قَدْ تَدَاوَلَتْهُ النُّسخُ يَجُوزُ لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ أَنْ يَقُولَ قَالَ فُلَانٌ كَذَا أَوْ فُلَانٌ كَذَا وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَحَدٍ فَقَدْ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَهُوَ طَائِفٌ بِالْكَتَابِ وَنَحْوُهَا مِنْ الْكِتَابِ الْمَصْنُوعَةِ فِي أَصْنَافِ الْعُلُومِ كَانَ وَجُودُهَا عَلَى هَذَا الرِّصْفِ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ الْمَتَوَاتِرِ وَالْإِسْتِفَاضَةُ لَا يَحْتَاجُ مِثْلَهُ إِلَى إِسْنَادٍ نَتَهَى وَقَدْ نَقَلْنَاهُ عَنْ الْمُحَقِّقِ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَأَمَّا وَقْتُ الْعِشَاءِ فَاتَّفَقَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ وَصَاحِبَاهُ أَنْ أُولَئِكَ يَغْيِبُ الشُّفُوقُ وَخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِهِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ الْبَيَاضُ وَهُوَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي بَكْرٍ الصَّلَاقِ وَعَمْرٌ وَمَعَاذُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍ وَهُوَ وَابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَيْثَمِ فِي شَرْحِ لِهَذَا آيَةٍ وَمِنْ الْمَشَائِخِ مَنْ اخْتَارَ الْغَتَوِيَّ عَلَى وَابْنِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَمْرٍو

وَمِنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا وَلا تَسْمَعُوا رِوَايَةَ وَلا دِرَايَةَ أَمَّا
الْأَوَّلُ فَلَا نَهْ خِلَافَ الرِّوَايَةِ الظَّاهِرَةِ عَنْهُ أَمَّا الثَّانِي فَلَمَّا
قَدْ مَنَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ فَضِيلٍ ^{وَأَبْنِ حُزْرٍ} وَتَهْمُ أَحْيَيْنَ يَغِيبُ الْإِفْقُ
وَيَغِيبُ بَقِيَّتُهُ بِسُقُوطِ الْبَيِّنَاتِ الَّتِي يَعْقِبُ الْحُمْرَةَ وَالْأَكْثَانُ بِأَدْيَا
وَيَجْعَى مَا تَقْدِمُ أَعْنَى إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَخْبَارُ لَمْ يَنْقُضِ الْوَقْتُ
بِالشَّكِّ وَقَدْ نَقَلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْبَصْدِيقِ وَمَعَاذِ ابْنِ حَنْبَلٍ
وَمَا تُبَيِّنُهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ عَنْهُمَا رِوَايَتُهُ أَنَّ هَرِيرَةَ رَضِيَ عَنْهُ
قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَالْمُزَنِّيَّ وَالسَّنَدِيَّ وَالْمُنْذِرِيَّ
الْخَطَّابِيَّ وَاخْتَارَةَ الْمُبَرِّدَ وَثَعْلَبَ وَلا يَنْكَرُ أَنَّهُ يُقَالُ عَلَى الْحُمْرَةِ
يَقُولُونَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ كَأَنَّهُ لَشَفَقٌ كَمَا يُقَالُ عَلَى الْبَيَاضِ
الرَّقِيقُ وَمِنْهُ شَفَقَةُ الْقَلْبِ لِرَقَّتِهِ ذَمِيرُ أَنْ النَّظَرَ عِنْدَ التَّوَجُّعِ
أَعَادَ تَرْجِيْعَهُ أَنَّهُ الْبَيَاضُ هُنَا أَقْرَبُ أَمْرُهُ أَنَّهُ إِذَا تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ
لَا وَقْتُ مَهْمَلٍ بَيْنَهُمَا فَيَخْرُجُ وَقْتُ الْمَغْرَبِ يَدْخُلُ وَقْتُ
الْعِشَاءِ نَفَاقًا وَلَا صِحَّةَ لُصْلُوحَةٍ قَبْلَ الْوَقْتِ فَمَا لَا حَتِيَا ط فِي
التَّأْخِيرِ أَنْتَهَى كَلَامُ الْمُحَقِّقِ بِلَفْظِهِ وَقَالَ تَلَمُّذُهُ: إِنْ لَعَلَّامَةُ
قَاسَمُ رَحِمَهُ فِي تَصْحِيْحِ الْقَدِّ وَرَى قَوْلَ أَبِي يُونُسَ وَمُسْتَمَدُّ رَحِمَهُ
هُوَ الْحُمْرَةُ قَالَ الْأَمَامُ أَبُو الْمَفَاخِرِ السَّيْدِي فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ
وَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ عَنْهُ فِي جَمِيعِ النُّفَارِيقِ أَنَّهُ رَجَعَ
إِلَى قَوْلِهِمَا وَقَالَ أَنَّهُ الْحُمْرَةُ مَا ثَبَتَتْ عِنْدَهُ مِنْ حَمَلٍ عَامَّةٍ

لصحابة رض الشفق على الحمره و عليه الفتوى و تبعه
 المحبوبى و صدر الشريعة قلت ما ذكره من الرجوع فشاذا لم
 يثبت لما نقله الكافة عن الكافة من لدن الائمة الثلاثة
 و الى الآن من حكاية القولين و دعوى حمل عامة الصحابة
 خلاف المنقول و قال فى الاختيار الشفق البياض هو مذهب
 أبى بكر الصديق رض و معاذ بن جبل و عايشة رض قلت
 و رواه عبد الرزاق عن أبى هريرة و عمر بن عبد العزيز رض و لم ير
 البيهقى ان الشفق الحمره الا عن ابن عمر رض و اما اختاره
 للفتوى فبناء على ظن ضعيف و ذلك لانه قال الشفق الحمره
 و عليه الفتوى لانه فى جعله اسما للبياض لكونه اشفق اثبات
 اللغة بالقياس و انه لا يجوز فأن ان هذا هو حجة الاسلام و ليس
 كذلك و انما حجة الحد يث الصحيح مع تفسير الصحابة مع
 موافقة اصول النظر على ما سندا كرا ان شاء الله تعالى فكان اختيار
 مخالف لما هو الاصح و اية و دراية اما الاول فلان رواية الشفق
 البياض و فى رواية الاصل و هى ظاهر المذهب عن البيهقيفة رح
 و روى انه الحمره و رواية اسد بن عمر و هى خلاف ظاهر
 الرواية عنه و اما الثانى فروى الترمذى عن أبى هريرة رض
 عن النبى صلعم انه قال و ان وقت العشاء حين يغيب الافق
 و يغيب بنته بسقوط البياض الذى يعقب الحمره و الا كان باديا

وأما أقوال الصحابة المرافقة لهذا الحديث فما قدمناه وإماموافقة
 أصول النظر فإنه وإن روى عن ابن عمر وغيره الشفق الكسرة
 فقد روى ما قدمناه عن غيرهم من أن تعارضت الآثار لا يخرج
 الوقت بالشك كما قال في الهداية وغيره ما ثبت أن قول
 الإمام هو الأصح كما اختاره البيهقي روح انتهى كلامه روح
 فتحصل لنا من كلامه وكلام شيخه روح أن الصحيح المفتى به
 قول صاحب المذهب لا قول صاحبه واستفيد منه أنه لا يفتى
 ولا يعمل إلا بقول أبي حنيفة روح ولا يعدل إلى قولهما إلا لموجب
 من ضعف دليل أو ضرورة أو تعامل كما قدمناه في وقت العصر
 واستفيد منه أيضا أن بعض المشائخ وإن قال الفتوى على
 قولهما وكان دليل الإمام واضحا ومنه ثبتا لا يلتفت إلى فتواه
 ولا يعمل بهما وإن كانت في كتاب مشهور معروف فاذا ظهر لنا
 مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة روح في هذين الوقتين وظهر
 أيضا دليله وقوته وصحته وأنه أقوى من دليلهما وجب علينا
 اتباعه والعمل به والافتاء به والله الموفق للصواب واليه المرجع
 والمآب وكان ذلك في آخر شعبان سنة اثنين وخمسين
 وتسعمائة بالخانقاه الشيخ ونية انتهى يليها رسالة في التحفة
 المرضية في الأراضى المصرية وهي هذه الرسالة رحم الله مؤلفها
 وكاتبها والديهما أمين رسالة في التحفة المرضية في الأراضى

المصرية لابن نجيم * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * *
 الحمد لله الذي فضل العلم واهله والصلوة والسلام على من
 لا نبي بعده وبعد فيقول الصعيدي بن نجيم الحنفى
 كثر الكلام في سنة ثمان وخمسين وتسعمائة في حكم المبائنة
 من بيت المال واستمر مدة طويلة في صحة الوقف وحكم
 المبائنة من بيت المال الخراج في الوقف من الاراضى سالنى
 جماعة ان اكتب رسالة مختصرة ونبذة مشحونة مشتملة على
 بيان هذه الاحكام لعل ان يعمل بها الحكام واستخرت الله تعالى
 ذلك وسهيتهما التحفة ارضية فى الاراضى المصرية المسئلة
 الاولى اعلم ان الامام نصب ناظر المصالح والمساكين وصرح فى
 فتح القدير بانه كوصى اليتيم واختلفوا فى وصى اليتيم هل
 يبيع عقار اليتيم فذهب المشائخ المتقدمون الى انه له البيع
 مطلقا واختاره القاضى الاسيچايسى وصاحب الجمع وكثير
 وذهب المتأخرون الى ان له البيع بشرط ان يكون
 على الميت دين او وصى بدراهم مرسلة وليس له غير
 العقار او يكون فيه مصلحة ظاهرة كبيعه بضعف قيمته
 او الحاجة كعدم وجود ما ينفق على اليتيم قالوا و
 الفتوى على قول المتأخرين ومن صرح به الامام ان
 يلغى فى شرح الكنز فساد ذلك ان الامام يبيع

عقار بيت المال على قول المتقدمين مطلقا وعلى المفتى به
 الحاجة او مصلحة ومن ذلك الاراضى الخراجية وما افتى به
 المحقق في فتح القدير من اشتراط الحيلة لجواز بيع الامام
 الاراضى تخريجا على بيع الموصل عقار اليتيم غير صحيح على
 قول الكل لانه على قول المتأخرين لا يقتصر على الحاجة بل
 اما الحاجة او مصلحة كما ذكرنا اما على قول المتقدمين
 فظاهر ثم ظاهر ما في الخلاصة يدل على جواز البيع للامام مطلقا
 فانه قال في كتاب البيوع من فصل الخراج هالفنطه ارض
 خراج مات مالكمها فللسلطان ان يوجرها او ياخذها خراج من
 اجرتها او في سير واقعات الناطقى فباب الجاهل واراد
 السلطان ان يشتريها لنفسه ياه ونمير بان يبيعها ثم يشتريها
 منه لنفسه انتهى فقد افاد جواز البيع ولم يقيد بشيء مع
 ادابهموت مالكمها صارت لبيت المال اذا مفروض ان ليس
 لما لكها وارث بدليل انه قال للسلطان ان يوجرها ولو خلف
 مالكمها وارثا لكان الارث هو المتصرف والخراج واجب عليه فيها
 ولو كان صغيرا لان الخراج يجب في ارض الصبي لانه مؤنة
 كما في اكثر الكتب وصرح الامام الزيلعى في شرح
 الكنى بان الامام ولاية عامة وله ان يتصرف في مصالح المسلمين
 والاعتياض عن المشترك العام جائز من الامام ولو كان لوداع

صبيحة من بيوت اهل مصر ببيعه انتهى فقوله شيئاً ذكره في
 سيباق الشرط ففتح المنقول والعقار والدور والاراضي الخاج
 وصرح في فتح القدير بان المأخوذ من اراضي مصر الآر
 انما هو بدل اجارة لا خراج الا ترى ان الاراضي ليست
 بمملوكة للزراع و ههنا بعد ما قلنا ان ارض مصر خراجية
 والله اعلم كما نه لمحض المالكين شيئاً فشيئاً من
 اخلاف ورثة فصارت لبيت المال انتهى فالحاصل ان
 ارض مصر خراجية في الاصل كما صرح به في الهداية فقال
 فمهر رضى حين فتح السواد وضع الخراج عليها بمحض من
 الصحابة رضى ووضع على مصر حين افتتحها عمر بن العاص
 وكذا اجمعت الصحابة على وضع الخراج على سواد مصر اى
 اقراها حين افتتحت صلاحاً على يد عمر بن العاص وذكر
 العلامة الشامي في شرح النقاية معزياً الى ابن مسعود في
 الطبقات ان مصر افتتحت عنوة على يد عمر بن العاص رضى ثم
 صالحهم على الجزية في رقابهم والخراج على اراضيهم انتهى
 فقد انفقوا على ان مصر خراجية بوضع عمر بن العاص رضى
 وانما اختلفوا اهل فتحت عنوة او صلحا ولا اثر له في كونها
 خراجية اذ لم يسلم اهلها سواء فتحت عنوة او من على اهلها
 بها او صلحا ووضع الجزية عليهم كما صرح به في الخلاصة وغيرها

قَالَ فِي الْهَذَا آيَةٌ وَمَكَّةٌ مُنْخَصَرَّةٌ مِنْ هَذَا فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَحَهَا عَنُودًا وَتَرَكَهَا لِأَهْلِهَا وَلَمْ يَبْرُكْ غُفَا الْخَرَاجَ ثُمَّ اتَّفَقَ
 أَئِمَّةُ الْحَنْفِيَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا فَتَحَ بِلَادًا وَأَقْرَبَ أَهْلَهَا عَلَيْهَا
 وَوَضَعَ الْخَرَاجَ عَلَى أَرْضِيهِمْ فَإِنَّهُمْ يَمْلِكُونَ الْأَرْضَ وَيَصِحُّ
 مِنْهُمْ سَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ مِنْ بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَاجَارَةٍ وَاعَارَظَةٍ
 وَوَقْفٍ عَوَاءٍ كَانَ الْمُتَصَرِّفُ بِإِثْقَالِ الْكُفْرِ أَوْ اسْلَمَ وَإِنْ
 الْخَرَاجَ لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ وَلَا بِالْبَيْعِ مِنْ مُسْلِمٍ بَلْ يَجِبُ الْخَرَاجُ
 عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَخْلَافِهِمْ فِيهِ أَذْكَرُ نَافَعَةٍ وَكَذَا اتَّفَقُوا عَلَى
 أَنَّهَا تَوَرَّثَتْ عَنْهُ فَكَانَ وَجِبُ الْخَرَاجِ فِي الْأَرْضِ الشَّرَاجِيَّةِ
 عَلَى أَرْبَابِهَا إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ فَحَسُنَ يُنْتَقَلُ الْمَلِكُ
 إِلَى بَيْتِ الْمَالِ فِيُوجِرُهَا الْإِمَامُ وَيَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْأَجْرَةِ لِبَيْتِ
 الْمَالِ كَدَارِ صَارَتْ لِبَيْتِ الْمَالِ وَاخْتَارَ الْإِمَامُ اسْتِغْلَالَهَا فَإِنَّهُ
 يُوجِرُهَا وَيَأْخُذُ بِجُرْتِهَا مِنَ الْمُشْتَاجِرِ لِبَيْتِ الْمَالِ فَإِذَا اخْتَارَ
 بَيْعَهَا فَلَهُ ذَلِكَ أَمَّا مُطْلَقًا وَحَاجَةً أَوْ مَصْلَحَةً كَمَا بَيَّنَّا فَتُثَبِتُ
 بِذَلِكَ أَنَّ بَيْعَ الْأَرْضِ الْمَصْرِيَّةِ صَحِيحٌ عَلَى كُلِّ
 حَالٍ أَمَّا مَنْ مَالِكُهَا أَوْ مِنَ السُّلْطَانِ فَإِنْ كَانَ
 مَالِكُهَا انْتَقَلَتْ بِوُضُوءٍ مِنْهَا مِنَ الْخَرَاجِ إِلَى الْمُشْتَرِي
 وَإِنْ كَانَ مِنَ السُّلْطَانِ فَلَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَوْلَى
 مَالِكُهَا أَوْ لِعَجْزَةٍ عَنْ زُرْعَتِهَا فَإِنْ كَانَ لِعَجْزَةٍ عَنْ زُرْعَتِهَا فَإِنْ

الخراج لا يملكه قط قال الامام الولوالجي في فتاواه ولو عجز رجل
 عن زراعة ارضه وهي خراجية دفعها الامام الى من يقدر على
 الزراعة وياخذ منه الخراج ويدفع الفضل الى رب الارض
 بعد حصة الزارع وكذلك النخيل لان في الخراج منفعة عامة
 للمسلمين وفي انكسار وضرر عامة للمسلمين فجاز دفع
 ضرر العامة باجارة العرصة او بدفعها مزارعة فان لم يجدوا متاجرا
 او مزارعا باعها من من يقدر خراجها انتهى وكذلك في النهاية
 والمحيط وغيرهما وزاد في التجميع بان السلطان اذا
 اراد ان يشتريها لنفسه امر غيره ان يبيعها من غيره ثم يشتريها
 لنفسه من المشتري لان هذا بعد من التهمة انتهى وان كان
 لموت مالكا فقد مناهما صارت لبيت المال وان الخراج
 سقط عنها لعدم من يجب عليه وان الما خوذ انما هو بدل اجارة
 وانه كانه لبيت المال فاذا باعها الامام والحالة هذه فلا يجب
 على المشتري خراج لما ان الامام قد اخذ الثمن لبيت المال
 فلا يمكن بعهده ان تكون المنفعة له كلها وبعضها فان قلت
 ان المالك لها لو باعها او باعها السلطان لعجزه لم يملك الخراج
 كما قد مناه فكذا اذا باعها السلطان لموت مالكا قلت ان في
 مسئلة ما اذا باعها مالكا او السلطان لعجزه لم يحصل لبيت
 المال في مقابلة الخراج شيئا اما اذا باعها مالكا فظاهر لانه اخذ

يجمع الثمن وإنما وقع الاختلاف في وجوب الخراج منه بالبيع
 هل هو على البائع أو المشتري و أمافيها إذا باعها السلطان
 لعجز مالها فلا نأخذها السلطان من الثمن إنما هو خراج
 السنة فقط وما بقي يرد على مالها كما صرح به في المحيط
 وغيره وفي شرح الكنز من مسائل شتى أخذ : فلأنه لم يأخذ
 في مقابلة الخراج الأبدى شيئاً لم يمت المال و أما إذا باعها بعده
 ما صارت لم يمت المال فأنما باعها بعد إسقاط الخراج لم يمت المال
 .. ههنا لعدم من يجيب عليه لأنه كما صرحوا به يجب في الذمة
 لا في الخارج بدليل أنه يجب بالتمكن من الزراعة كبذل
 الأجرة إلا أن بينهما فرقا ذكره في النهاية وهو أن بدل الأجرة
 يجب شيئاً فشيئاً بحسب حدوث المنافع بخلاف الخراج وقد قال
 في الخلاصة والخانية أن خراج الوظيفة هو أن يكون الواجب
 فيه في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالأرض انتهى
 لا يقال إن الخراج وظيفة الأرض لا يسقط أصلاً لأننا نقول هو
 كذلك مادامت الذمة صالحة للوجوب فإذا مات مالها ولم
 يخلف وارثاً سقط لعدم المحل كما قررناه ولا يمكن الوجوب
 على المشتري من السلطان لأن الخراج لا بد فيه من الالتزام
 حقيقة وهو ظاهر وأحكما بأن انتقلت الأرض إليه من
 وجب الخراج عليه بنفسه كبيعته أو بيع السلطان عند عجزه

ولم يوجده في مسئلتنا ولو قيل يوضع الخراج الآن على أرضه
 لم يجز لان المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقاء
 بالتزامه وانما وجب الخراج عليه فيما اذا جعل داره بستانا
 وسقاة بماء الخراج لما ان سقيه بماء الخراج التزام منه له كما
 قال في شرح الهداية مع ان المذهب وجوب العشر مطلقا دون
 الخراج وهو الاظهر كما في غاية البيان لما ذكرنا ولو قيل
 بعوده لم يجز لان الساقط لا يعود وليس هو من باب زوال المانع
 لان المقتضي لم يبق هو جو داره والالتزام حقيقة او حكم
 المستلثة في صحة وقف اراضي مصر فاعلم ان الواقف لها لا يخلو
 اما ان يكون مالكا في الاصل بان كان اهله احياء من الامام على
 اهله او تلقى الملك من مالكم ابو جده من الوجوه او غيرهما
 فان كان الاول فله حقا في صحة وقفه لو جرد ملكه كما
 صرحوا به في الخصاف وغيره وان كان الواقف غيرهما فلا يخلو
 اما ان وصلت اليه يد اقطاع السلطان اياها له وبشرأ من
 بيت المال بعد ما صارت لبيت المال مات مالكمها وعلام
 وارثا ويكون الواقف لها السلطان من بيت المال من غير
 ان يكون ملكه فان كان الاول صدقة ففيه تفصيل فان كانت
 مواتها لملك السلطان صرح وقفها وان كانت من حق بيت المال
 لا يصح كذا في الاسعاف للعلافة الطريق والجمع بين

وقفى هلال واخصاف والقاضي وفي احكام الواقف للخصاف
 وصرح الشيخ قاسم في فتاواه بان من اقطعه السلطان
 ارضاً من بيت المال ملك المنفعة بمقابلته استعداداً لما يمد له
 العين فله اجارتها و تبدل بموته او اخراجه من الاقطاع
 لان للسلطان يخرج منه انتهى وان وصلت الارض الى
 الواقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا فان
 وقفه صحيح لانه مال ملك لها ويراعى شروطه سواء كان سلطاناً
 او اميراً او غيرهما و ما ذكره جلال السيوطي الشافعي في
 كتابه المسمى بالينبوع من انه لا تراعى شروطه ان كان سلطاناً
 او اميراً انه يستحق ريعه ويستحق في بيت المال من غير
 مباشرة للوظائف فمجهول على ما اذا وصلت الى الواقف
 باقطاع السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى الا ان يكون
 بناءه على اصل في مذهبه فلا كلام لنا فيه وان كان الواقف لها
 السلطان من بيت المال من غير شرأفا فتى الشيخ قاسم بان
 الوقف صحيح اجاب به حين سئل عن وقف السلطان
 حمق ارضاً من بيت المال على مصالح منسجد وافتى بان
 سلطاناً اخر لا يملكه ابطاله وذلك بعد ان كان للسلطان
 برقوق قبله ارضاً على رجل ثم من بعد هم على ماله ذلك
 المنسجد و قال ان الارصاد من السلطان برقوق المتقدم ليس

من يحا في الوقفية فتضمن كلامهم منه حكم وقب السلطان
 بيت المال وارصاده كذا لك و ذكر في فتح القدير انه
 يجب على السلطان وقف مسجد من بيت المال و سيأتي في
 بيان مصرف الخراج المسئلة الثالثة في وجوب الخراج في الارض
 الموقوفة قد علمت فيهما سبق انه لا يخلو اما ان يكون الارض
 في يد اربابها او من انتقاه اليه منهم او في يد المشتري لها من
 بيت المال او القطع لوانه السلطان فان كانت في يد مالكها فلا
 كلام في وجوب الخراج عليه كما سبق واختلفوا فيها اذا و هبه
 السلطان له خراج ارضه فحوزة ابو يوسف مفرح ومنعه محمد مفرح
 والفتوى على الجواز ان كان مصرفا للخراج كعمقائل و عالم
 كما صرح حرا به فان خرجت العين من ملكه فان كان بالميراث
 فظاهروا ان كان با لبيع او الهبة او الصدقة ونحو ذلك
 انتقلت اليه بوظيفتها من الخراج وان خرجت من ملكه
 بالا يقا فله تع فالخراج واجب على حاله كما صرح في
 الخلاصة وغيرها لان الخراج مؤنة فيهما معنى العقوبة فيصح
 الجوابه في مال الصغير والوقف وان كانت في يد المشتري من
 السلطان فان كان لعجز اربابها عن زراعتها فالخراج واجب
 على المشتري وفي مال الوقف ان وقفها المشتري لما ان السلطان
 في البيع وكيل عن اربابها ولذا ياخذ الخراج الراجب من

الشمن ويدفع اليهم ما فضل فلم ياخذت بيت المال في مقابلة
 الخراج الا بذى شئى كما قد مناه تقديره فكان المال لك لها قد
 بما عها بنفسه فلا يسقط الخراج عن مشتريها ولا عنها بالوقف
 وان كان بيع السلطان لها لكونها صارت ملكا لبيت المال بموت
 اربابها فقد مناه انه لا خراج على مشتريها لكون السلطان
 اخذ عوض العين وهو الشمن ^{لبيت} المال فلم يبق الخراج
 وظيفة الارض فاذا وقفها مال كما فلا خراج في مال الوقف
 فقول ائمة الحنفية ان الارض الموقوفة يجب فيها الخراج مقيد
 بها اذا لم يكن واقفها اشتراها من بيت المال بعد ان صارت
 ملكا بموت اربابها اما اذا اشتراها على الوجه الموقوف فلا
 خراج فيها قبل وقفها كما قد مناه كذا بعد وقفها وهذا هو
 لا يخفى ولهذا اقيد الامام الخفاف وجوب الخراج في الارض
 الموقوفة بان تكون من ارض الخراج وهذا بموت اربابها
 لم تبق خراجية لعدم من يجب عليه كما سبق تقريره فان
 قلت ان وجوب الخراج في اراضى المصر الموقوفة لا جل
 سقيها بماء النيل وهو خراجى على قول ابي حنيفة رجو
 ابي يوسف كما في معراج الدراية وغيره قلت ان الماء انما
 يعتبر فيما اذا جعل دارة بستانا لا في كل ارض مع ان الاظهر
 عدم اعتباره فيها ايضا كما قد مناه عن غاية البيان

ان كون ماء النيل خراجيا انما هو رواية عن ابي يوسف
 وصرح وظاهر ما في البدائع ان ظاهر الرواية عن ~~صاحب~~ حنفية
 وصرح به انه عشرى كما ذكره في سيمون وجيكون والقرات
 ودجلة ولا شك ان النيل مثلها كما في اخرج فان كانت
 ان الارض التي للزراعة لا تخلو من مؤنة اما الخراج او العشر
 وقد حكمت بسقوط الخراج فينبغي ان يجب العشر فست
 نعم ينبغي وجوبه كما اصرح به في البدائع وغيرها وصرحوا به
 في الاصول بان العشر يجب في مال الوقف وصرح في اخر ان
 الفقه من كتاب الوقف بان المتولي اذا دفع ارض الوقف
 مزاعة جاز عند صاحبين وكان العشر على ارباب الوقف
 فيما كان لهم وان كان الارباب مساكين انتهى وكذا اصرح
 بوجوب العشر لخصاف وغيره وانما لم يحزم به في الاراضي
 المصرية الموقوفة لما نرى لم ار نقلا في وجوبه اذا كانت الارض
 مشتركة من بيت المال فحاصله ان الارض الموقوفة اذا كانت
 مشربة لا يخلو اما ان زر عها المتولي او دفعها للغير مزاعة
 او اجرها ففي الاول لا شك في مال الوقف واما في الثاني فعلى
 قولهما العشر واجب على الواقف والمستاجر لان الخارج
 بينهما والعنقر يجب فيه وعلى مذهبه فهي فاسدة ولو حكم
 بصحتها للزم من مذهبه جميع العشر على الواقف وان اجرها

فعند أبي حنيفة رح العشر على الواقف وعندهما على
 المستأجر وهو المأجر البدائع فراجع قولهما لأن العشر يجب
 في الخراج وهو ملك المستأجر فالعشر عليه كما يستعير ثوباً
 وفي الحاوي القدر مسمى وإذا جرد أرض العشر فعشر الخراج
 على رب الأرض وقال على المستأجر وبه أخذنا انتهى بلفظ
 فان قلت قد حررت وفصلت في الوقف المبني على الشراء
 من السلطان أنه إذا كان لعجزار بثبها فالخراج واجب في
 الأرض الموقوفة وإن كان لموتار بآبها فلا وجوب فيها فإذا
 حدثت المباشرة من السلطان يشبهها إلا ما علينا هل هي من
 القسم الأول أو من الثاني قلت يجوز الاشتباه بأحد شيئين
 أما بقول الموثقين في المباشرة أنها من بيت المال وإن
 لثمن مسلم إلى وكيل بيت المال فحيث تيقن أنه
 لبيت المال لموتار بآبها علمت أن بيع السلطان لعجزار بآبها
 لا يوجب أخذ الثمن لبيت المال بل يأخذ قدر الخراج المستحق
 ويدفع الباقي إلى آربها فهذه قرينة معينة من دلالة الاشتباه
 وأما بالنظر إلى الثمن فإنه قليل إن كان البيع لعجزار بآبها لأن
 المشتري في هذه الحالة يجعل نفسه مزارعاً ويوجب على نفسه
 الخراج وهو ضرر عليه فإنه يجب عليه بالتمكن من الزراعة
 وإن لم يزرع ولو بآبها وجب الخراج عليه كما في الخلاصة

وغير ها وان اجرها أو اعلرها واجب الخراج على المخرج فالمرجع
 وهو مقتضى السعي في التخلص منه لا لتزايده ~~بشيء لا يرضى~~
 فيها بشئ من كثير فقلت الشمس قرينة على انه لعجزا ربابه
 و كثرته قرينة على انه موت او بابها لان المشتري في هذه
 الحالة مالك لها على الخلو من ليس بمزارع ولا فلاح فتح يرضى
 فيها بشئ من كثير وهذا امر ظاهر مشهور فان من المعلوم امتوا تر
 ن الا مر في الزمان المأخوذ اذا اشترى من بيت المال ارضى
 يفرحون بذلك ويفتخرون بها ولم ينقل عن احد ان السلطان
 طلب منهم الخراج بعد بيعه لهم لان السلطان اوجبوا ~~الخروج~~
 الخراج ولا على الاراضى الموقوفة ومن تأمل ما كتبهنا و
 حررناه بعين الانصاف ظهر له انه الحق المبين والجهل اطمين
 من فضل رب العالمين تنمة وانك انت في يده بالاقطاع من
 السلطان فان ملكها بان كانت مواتا او ملك السلطان فقد علمت
 حكم ما اذا وقف ارض مملوكة له لا بطريق الشراء من بيت
 المال وان لم يكن كذلك فقد علمت انه لا يصح وقفه لعدم
 الملك وان كان الوقف لها سلطانا من بيت المال من غير
 ان يكون ماله فقد علمت فيما سبق انه اذا كان على مصالح
~~مجدد~~ ~~انه وقف~~ صحيح لازم ليس لمن بعده ابطالا له ومن
 المعلوم انه لا يجب على هذا الوقف الخراج لان الصرف الى

مصالح المسجد من الجملة مصارف الخراج كما ذكره قاضي خان
 في فتاوى ساداته في الاخذ منه ثم الدفع اليه تسمية الخراج
 في اللغة ما يخرج من غلة الارض او الغلام ومنه الخراج
 بالضم ان اى الغلة بسبب ان فسمته ثم سمي ما ياخذ
 السلطان خراجا فيقال له ان خراج ارضه وادى اهل
 الخدمة خراج رؤسهم يعنى الجزية كذا في المغرب واما في الفقه
 فهو على قسمين خراج مؤظفة وخراج مقاسمة فالؤظفة
 ما وظفه من ررض في كل جريسة وهي الارض البيضاء الصالحة
 لزراعة درهم وقفين مسايزرع فيها فاجريسة ارض طولها
 ستون ذراعا وعرضها ستون ذراعا كما ذكره الزاهد
 بن ذراع الملك كسرى يزيد على ذراع العامة بقبضة والتقفيز
 هو الصاع ثمانية ارطال والدرهم من الفضة الخالص وزنه وزن
 سبعة وفي الحديث يصلح للرباط خمسة دراهم وفي جريسة
 الكرم عشرة دراهم وفي ارض الزعفران والبستان بقدر ما يطبق
 الى نصف الخارج مقدرا بالطاقة والبستان كل محوط فيه اشجار
 متفرقة يمكن زراعة ما وسط الاشجار ليس في الاشجار التي
 على المسناة شئى فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن
 زراعة ارضها فهي كرم فان كانت الارض لا تطبق يكون الخراج
 خمسة دراهم فان كان الخراج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز ان

ينقص حتى يصير الخراج مثل نصف الخسارح وان كانت
الارض تطيق الزيادة ففي كل بلدة فيها توظف من الامراء
لا يجوز تغيرة ولا يزد في قولهم جميعا وان لم يكن فيها
توظيف من الامام يجوز عند محمد وعنده ابي يوسف
وهو رواية عن ابي حنيفة عترح ليس للامام ان يجعل الخراج
اكثر من خمسة دراهم كذا في الخلاصة وغيره من كتب
اثمتنا واما خراج المقاسمة فهو ان يكون الواجب فيه السدس
او الخمس وهو كالعشر لا بد من الزراعة حقيقة ولا يكفي
الشك لو جوبه لكن مصرفه مصرف الخراج الموقوف كما في
الحامية بخلاف الخراج المؤتلفة فانه حق ثابت في الذمة يجب
بالتمكن من الزراعة وان لم يزرع ومصرفه عندنا على ما ذكره
في الهداية وغيرها مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر
والجسور ويعطى قضاء المسلمين وعمالهم وعلماؤهم منه ما
يكفيهم ويدفع منه اوراق المقاتلة وذرائعهم لانه مال بيت المال
فانه وصل الى المسلمين من غير قتال وهو معد لمصالح المسلمين
وهؤلاء عملتهم ونفقة الذرائع على الالباء فلهم بعد كفايتهم
لاحتاجوا الى الاكتساب فلا يتفرغوا للقتال زاد صاحب
الهداية فتاواه انه يدفع الى طلبة العلم كفايتهم وان
لم يتفرغوا لعلومهم لانهم يصدون النفع للمسلمين في المستقبل

وراد قاضي خايل في فتاواه ان من مصرفه بناء المساجد والنفقة
 عليه ~~سرخس~~ في الفتاوى الظهيرية ان ما فضل بعد البناء رقب
 يصرف الى الفقراء و نفقة الكعبة وفي المحيط والراي ~~الذي~~
 الامام في التسوية والتفضيل وفي فتاوى الامام الزاهد
 الترجيح بالفضل والفقه ~~لا~~ بالحاجة وهو فعل ضروري والعمل
 به في زماننا انتهى وفي الاستاوى ~~ان~~ لكل قارئ في كل سنة من
 بيت المال ما يتي دينار او الفى درهم ارام اخذها في الدنيا والآ
 ياخذها في الآخرة وذ كر قبله ان من راي ان الخراج ملك
~~السلطان~~ كمن كذا عن علي رضي انتهى وذ كر الزاهد في
 الخاوى لو انكر الخراج او لعشر لا يكفر ولا يفسق خصوصاً
 في زماننا انتهى بمعنى انهم لا يصرفونها مصارفهم من
 في تلأمر الر و ابة اقرا الارزاق والاعطية سوى قوله ما يدبهم
 وذراهم و لاهوتهم واهاليهم وما ذكر من الحديث في ان القرآن
 وهو المنة تى اليوم ما يشاد دينار ان المراد انذر اذ فيه دليل على
 قدر الكفاية انه من فبين منه ان المراد بالخاصة للقرآن
 هو الفتى يعلم الحلال والحرام لا مطلق الخائن اذ قد يكون
 جاهلاً وذكر المحقق ابن بطال في شرح البخارى انه يجب على
 السلطان ان يقضى ديون الميت اذ لم يتركه ~~فداء~~ ~~الذي~~ كان
 دينه قدر ما له في بيت المال والامير قدرة واستدلال به

أحد يث البخاري عن النبي صلعم من ترك مالا فلو رثته ومن
ترك دينافعلى وذكر في مفيد النعم ومبدا النعم ان من
وظائف السلطان الفكرة في العلماء والفقراء المستحقين
وتنزيلهم منا زلهم وكفايتهم من بيت المال الذي هو في يده
امانة عنده ليس هو فيه الا كرا احد منهم وله تربية
اولاد المسلمين قاي تر لعل العلماء والفقراء جائعا
في بيوتهم يبيتون منهم من يجوع الليلة والليلتين
هو وعياله واخذ في تعظيم ملكه ومحاورة سماطيه
وزينتته ولباسه ولباس حاشيته فذلك احمق جهول وان قسم
الى هذا انه استكثر الى الفقهاء ما بايد يهتم وتعرض لاوقاف
وفسها اهل الخير ممن تقدره عليهم فهو بلاء على بلاء
فان حقه ان ينظر في مصالحهم واوقافهم وان لا يكلمهم اليها بل
يرزقهم من بيت المال ما تم به الكفاية فاذا تعرض لها فقط فقد
خرق حجاب الهيبة وروح مولفها وكاتبها والدبه *

وسالني المعلق على الابرأهل يكون رجعيا لا بن نجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فقد وقعت حادثة
في زماننا هي ان رجلا قال لزوجه متي تظهر لي امرأة غيرك

او أبرأتني من مبرك فانت طالق واحدة تملكين بها نفسك
 ثم ظهر ~~من غير ما وانرا~~ أنه من مهرها وقع الطلاق بما دلت
 على الزيادة هو قوله تملك بها نفسها فيكون بائنا وان كان
 صريحا قال في البدائع اما الصريح الرجعي فهو ان يكون
 الطلاق قبل الدخول حقيقة غير مقرون بعوض ولا تعدد
 للاثلاث لانصا ولا اشارة ولا موصوفا بصفة تنبئ عن البينونة
 او يدل عليها من غير حرف العطف ولا مشية بعدد او صفة
 تدل عليها او اما الصريح البائن فبخلأفه وهو ان يكون
 بحروف الابانة او بحروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة
 او بعده لكنه مقرون بعدد الثلاث نصا او اشارة او موصوفا بصفة
 تنبئ عن البينونة او يدل عليها من غير العطف او تشبيها
 بعدد او صفة تدل عليها انتهى ولا شك ان قوله تملك بها نفسها
 يكون با بائن لا بالرجعي قال في فتح القدير و ليس في
 الرجعي ملكها بنفسها وقال في البدائع ولا تملك نفسها
 الا بالباء وفي فتح القدير الكتاب وان دل على ان الطلاق
 يعقب الرجعة الا ان تكون الطلقة الثالثة لكن اخرج
 منه الطلاق على مال ولزم اخراج الطلاق بما دل على البينونة
 من اللفاظ انتهى ولا شك ان هذا الوصف يدل على البينونة
 كما ذكره او قال الامام الزبيدي والمحقق ابن القيم اذ وصفا

للنساء على الرجل فطلقها في فورة وهي مدخولة يقع السائر
 انتهى ~~وتملك~~ التجنيس بأنه يقع دعوى وهو المذهب
 قاتلان في هذه المسائل جعل الأبرار أوضاعاً الطلاق في
 على مال وإما في مسئلتنا جعل الدلائل معاً بالادلة وظاله
 لا هو ضاف كذا لم نجعله بائناً إلا أن هو جد نقل يدل على ذلك
 وقد وقعت على جواب لبعض ~~جففة~~ قصصنا ان الطلاق في
 المسئلة المذكورة رجعي قال لأنه لا فرق بين رجعي ورجعي
 الرجعة وقوله تملك نفسها تغيب للمشروع وقول علمائنا
 لو قال لها أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك فهو رجعي
 ويلغو قوله على أن لا رجعة لي عليك لأنه تغير للمشروع
 ولأن الطلاق الرجعي أن لا يكون على مال ولا من الكتابات
 انتهى كلامه وهو مردود من أوجه الأول أنه افتى بالقياس
 وليس مثله ذلك وإنما حكاية قول المجتهد من الكتب المستبارة
 المشهورة كما صرحوا به النائي أن شرطه عدم النص على
 المسئلة وقد علمت فيما سبق نصوح المذهب أنه إذا وصف
 الطلاق بما ينبئ عن الزيادة كان بائناً وهذه المسئلة من أراد
 هذه القاعدة فلا يصح القياس الثالث أن نقله عن علمائنا أن
 الطلاق رجعي في قوله أن لا رجعة لي عليك غير صحيح ~~رجعي~~
 بل المنقول أنه بائن وإما ما ذكره في دليل الشافعي رح قال كذا

الهداية واذا وصف الطلاق يضرب من الشدة والزيادة كان بآثنا
 مثل ان يقول انت طالق بائن او البتة وقال الله تعالى ~~من~~ يقع
 رجعيًا اذا كان بعد الدخول لان الطلاق شرع معقب بالرجعة
 فكان وصفه بالمنوثة خلاف المشروع فيلغوك كما اذا قال انت
 طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا انه وصفه بما يحتمله
 الرجوع البينونة قبل الدخول وبعد العدة تحصل به
 فيكره الوصف للعيين احد المحتملين ومسئلة الرجعة
 من غير ادله وهو قال في الغاية ومسئلة الرجعة ممنوعة
 اي لا نسلم انه لا يقع دائنابل يقع واحدة بائنة ولئن سلم فالفرق
 ان في قوله ان لا رجعة فصريح يمتنع المشروع وفي مسألتنا
 وصفه بالبينونة ولم ينف الرجعة صريحًا لكن يلزم منها نفي
 الرجعة ضمانًا وكم من شبي يثبت ضمانًا ان لم يثبت قصد اكد
 افاد شيخ شيخي العلامة انتهى وقد صرح في فتح القدير بما في
 الهداية والعناية وكذا ذكر الزيلعي ان مسئلة الرجعة
 ممنوعة انتهى وفي غاية البيان ولا نسلم وقوع الرجعي في
 قوله انت طالق على ان لا رجعة لي عليك لانه صار كناية عن
 البتة انتهى والعجب كل العجب من احتجائه في
 المسئلة الرجعة ايشاء ولم يراجع الكتب ليعلم ان
 مسئلة الرجعة ممنوعة ويكفي في الرد عليه قول الكل انها

ممنوعة الرابع ان اقول له ولان الطلاق الرجعي الى اخره غير
 صحيح بل الطلاق الرجعي ما افاده في البدائع لا انه
 يرد عليه ما لو وصفه بما ينبى عن الزيادة او الشدة
 كانت طالق اشد الطلاق الى اخر ما ذكرناه وانه
 بائن ومقتضى حصره الرجعي فيما ذكره ان يكون رجعي
 وهذه المسائل ظاهرة فلنذكر المذلل في ذكر المنقولات والله الموفق
 للصواب رسالة في طلب اليمين بعد حكم المالك و ابراهيم
 العام لابن نجيم * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * *
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 خاتم النبيين وعلى آله واصحابه اجمعين وبعد فقد وقعت
 مسئلة في زماننا هي ان امرأة اقرت عند حاكم ما لكى المذهب
 وهي بحال الصحة والسلامة لابنتها فلانة بمبلغ ثم وقع بينهما
 تبارى عام مطلق ماعد اعلقة الاقرار المعين وحكم المالكى
 بموجب ذلك حكما صحيحا ثم بعد ذلك ادعت ابنتها
 المقر لها بما اقرت به امها لها سابقا وسمع دعواها حاكم حنفى
 فسئل الوصى عن ذلك فاجاب بان امها اقرت لابنتها كاذبة
 ولم يكن في ذمتها لها شئ من ذلك وطلب من القاضى الحنفى
 ان يحلف المقر ما كانت كاذبة في اقرارها وانها لم تكن كاذبة
 فيه وانها تستحق هذا القدر في ذمتها والقدر الذى المقر

فلم يلتفت الحاكم الحنفى الى قوله وحكم عليه بالادفع من مال
 المقر بعد ثبوت الاقرار عند بالبينة واتصا جهم المالكى
 السابق وتمسك الحنفى فى صحة حكمه بدليلين الاول
 ان الحاكم المالكى حكم بصحة الاقرار ووجبه وذهب
 المالكية ان لا يمين على المقر له فى هذه الصورة وهذه مسألة
 جتهادية فحيث حكم المخالف فيها ارتفع الخلاف فلما
 رُفعت الى الحنفى واتصل حكم المالكى به فانه يفضيه
 الثانى انه على تقدير ان المخالف لم يحكم فانه يمتنع
 التحليف لما وقع بينهما من التبارى العام المطلق خصوصا
 قال الموثق فيه ولا يمين بالله تع ووافق هذا الفاضل الحنفى
 جماعة من حنيفة زماننا وخالفهم البعض فقال ان هذا الحكم
 كان قبل استيفاء شرطه الشرعية لعدم تحليف المقر له لان
 المفتى به فى المذهب تحليف المقر له كما ذكر القاضى خان
 فطلب منه بيان ذلك وايضاحه وذكر المنقول فيه على
 حسب التيسير فقال ليعلم اولاً ان الاقرار فى الشرع
 كما ذكره فى الكنز وغيره اخبار عن ثبوت حق الغير
 على نفسه وقد اختلف المشائخ فى ان الاقرار اخبار او تعليق
 ابتداء من اختيار فى النهاية والتبيين وفتاوى قاضى خان
 والى تأدية والبرزازية والخلاصة وشرح المجمع وغيرها الارسل

استدلوا على ذلك بمسائل الاولى انه اقر بعين لا يملك بها صبح
 الاقر ~~لرجل حتى لو ملكه~~ بعد ذلك امر بالتسليم ولو كان تملكها
 لم يصح لان تملكها ليس بمملوك لا يصح والثانية امر
 الذي لا دين عليه اذا اقر بجميع ما له لا جنبي فانه يصح اقراره
 من غير توقف على اجازة الوارث ولو كان تملكه لم ينفذ الا
 بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثالثة العبد اما ذون اذا
 اقر لرجل بعين في يده صبح اقراره ولو كان الاقرار سببا للملك
 لكان تبرعا من العبد فلا يصح والرابعة اذا اقر المسلم لرجل
 بخمر صبح اقراره حتى يومه بالتسليم ولو كان تملكه لم يصح
 والخامسة ان اقر بالطلاق والعتاق مكرها لم يصح ولو كان انشاء
 يصح والسادسة اذا اقر بنصف داره مشاعا يصح ولو كان تملكها
 لم يصح عند ابي حنيفة روح والسابعة اذا اقرت المرأة بالزوجية
 يصح ولو كان تملكها لم يصح الا به حضور من الشهود والثمانية انه
 لو ادعى على رجل انه اقر له بهذا الشيء ولم يقل ملكه
 اختلف المشائخ منهم من قال يقضى للقاضي كما لو قال
 الشهود انه له واكثرهم على انه لا يصح ما لم يقل انه اقر به لى
 وهو في ملكي وهكذا قال في الاقضية انه لا تشتمع هذه الدعوى
 وعليه الفتوى كذا في الخلاصة بلفظه وتبعه في الترتيبات
 والبرازية والعمادية بناء على ان الاقرار اخبار لا تصح بك

وصرح به ابن العرش في الفاكهة وذكر ان عدم سماع الدعي
 هو الصحيح المفتى به بناء على انه اخبار ولا سبب للزوم
 المقر به على المقر والتاسعة اذا كان المقر له يعلم ان المقر كاذب
 في اقراره لا يسل له اخذ منه فيما بينه وبين الله تعالى
 واذا سلمه اليه بطيب نفس فتكون هبة مبتدأة
 منه بناء على انه اخبار وليس بتمليك ولهذا قالوا
 اقر في صحته ان جميع يهود اخل في منزله سوى اثني عشر
 هليبه ملك زوجته ومائة من ابن فادى الابن ان الكل
 تركته ففى الديانة تملك كل ما اعمت ان الزوج وهبه لها
 باعه لها واعطاها بحساب المهر ومالم يكن ملكا لا يصير
 بهذا الاقرار ملكا لها ما عرف ان الاقرار كاذب ليس من اسباب
 الملك كما ذكره في البزازية ويرها فقد شهر نما ذكرنا في الاقرار
 اخبار وليس بتمليك فاذا اقر لانسان بدين او غيره ثم قال
 كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا
 فيما اقر به ولست بمبطل فيما تدعيه من الاقرار كذا ذكره
 في الكنز وقال الزيلعي شارحه انه قول ابي يوسف وصرح وعليه
 المستوي لتخير احوال الناس وكثرة الخداع والخيانات وهو
 ينسب الخيانة والتدعي لا يضره اليقين ان كان صادقا فيصار اليه
 انتهى وذكر البزازي في فتاواه اذا اقر البائع بقبض الثمن

ثم قال لم اقبض او اقر ببيع شيء ثم قال كنت كاذباً او اقر الدائن
بقبض الدين ثم قال كنت كاذباً يصدق في الكل ويختلف المقر له
استحساناً وهو مذهب الامام الثاني وروى عن محمد بن ابراهيم
رجع الى هذا القول وعند البيهقي ومحمد بن ابراهيم وهو
القياس قال السرخسي الاحتياط في الاخذ بقول الامام الثاني
ومشائنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء والخبر ليس كالعيان
ثم قال باع عينا واخذ القبالة بالدنانير العبرة للعقد فيما بينه
وبين الله تعالى ولو برهن ان العقد بالدنانير اهم يقضى بالدنانير
وان لم يكن له بينة يحلفه عند الثاني بالله ما يدان ونانير
وهذا المختار انتهى وهو كذا في كثير من الكتب ان الاقرار
هنا لا يوجب المال فاذ ثبت ان المذهب المفتى به تسليف
المقر لصحة الوصي المذكور قائما مقام امها لمقره فله تسليف
المقر ما ويدل عليه ما ذكره قاضي خان في فتاواه من كتاب الاقرار
رجل اقر رجل بدين ثم مات فقال وارث الميت كان اقراره تلجية
فالوايختلف المقر له لقد اقر لك بهذا المال اقراراً صحيحاً انتهى
وفسر صاحب المحيط بالتلجية بالكذب وقال البرزقي في فتاواه
من الفصل الثاني : ما يجري فيه الحلف فان مات المقر وادعى
ورثته انه كان اقر تلجية يحلف المقر له لقد ~~شرا~~ اقراراً
صحيحاً كذا الجواب ان فراني لانهم ادعوا انهم اقرت به

صح فاذا انكر يحلف انتهى فاذا كان للوارث تحليف المقر
 بعد موت المقر فلو وصى التحليف بالطريق الاولى لبقى المقر
 ويفيد ما علل به الرازي لان المقر لها واقرت بما ادعاه الوصى
 من كذابة امهالم يكن لها مطالبة بما ادعت به فاذا انكرته
 تحلف كما هو القاعدة المقررة المعروفة ولهذا اقل في الخلاصة
 من الزيادات كل موضع لو اقر لز منه فاذا انكر يستحلف الا في
 ثلاث مسائل الوكيل بالشراء اذا وجد بما يشتري عيبا فراد ان
 يرد بالعيب واراد البائع ان يحلف بالله ما يعلم ان الموكل رضى
 بالعيب لا يحلف وان اقر لز منه الثالثة الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى المدينون ان الموكل ابراه عن الدين ~~بطلبه~~ ^{بطلبه} يمين
 الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لز منه انتهى فاذا ثبت
 وجوب اليمين على المقر لها فالحكم قبل تحليفه غير نافذ
 فان قلت المسئلة اجتهادية فحكم الحاكم فيها ماض ولا يجوز
 نقضه لما علم في كتاب القضاء قلت هذا على اطلاقه في حق
 الاجتهاد اما القاضى المقلد فليس له الحكم الا بالصحيح
 المفتى به في مذهبه ولا ينفذ قضاؤه بالقول الضعيف وقد علمت
 ان المذهب المختار تحليف المقر له فليس للقاضى المقلد الحكم
 قبله ولهذا اقل بالمحقق كمال الدين ابن الهمام في شرح الهداية
 ولو قضى في الاجتهاد به ^{مخا} يقال رأيه ناسيا بل هو ناسيا عند

وفيها ما لا يحلف وان اقر لز منه
 الثالث مسائل الوكيل

ابي حنيفة وعندهما لا ينفذنا سيما كان او عامدا او ذكرا صاحب
 الهداية والمحيطان الفتوى على قولهما وذكروا في الفتاوى
 الصغرى الفتوى على قول ابي حنيفة ربح فقد اختلف في
 الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتي بقولهما لان التارك
 مذهبهم عمدا لا يفعله الا لهما باطل لا لقصد جميل واما الناسي
 فلان المقلد ما قلده الا ليهما باطل لا لقصد جميل واما الناسي
 كونه في القاضى المجتهد واما المقلد فانها ولا ليهما باطل
 ابي حنيفة ربح مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة
 الى ذلك الحكم انتهى كلامه وقال العلامة الشيخ قاسم في فتاواه
 واما ~~الشيخ~~ فقال في البدائع والقضاء هو الحكم بين الناس
 بالحق وخير سلم هذا فلا بد من الاهتمام بالركن الاعظم وهو
 المقضى ~~في~~ في البدائع في شرائط القضاء ومنها ان يكون بحق
 اما قطع او اظاهرا الى اخره فالحق ظاهر ان يكون موضع
 الخلاف ما رجحوه وصحوه واختاروه للفتوى قال في كتاب
 الفتاوى للشيخ الامام فان قلت فان لم يكن له اهلية الترجيح
 قلت حينئذ ليس له الا اتباع الذى عرف ترجيحه في المذهب
 الذى يقول له السلطان وليتك القضاء على مذهب فلان ليس
 له ان يتجاوز مشهور ذلك المذهب ان كان مقلدا او ليس له
 مجاوزة ذلك المذهب مقلدا كان او مجتهدا لان التولية حصرت

انتهى بلفظه في فتاواه ثم قال بعده قريبا فاذا كان على المقلد ان ياخذ بقول العالم فيما خذ بما يقرى على انه الاصح والمختار لانه الحق ظاهر اكما تقدم فان اختلف التصحيح في شيء فهو كما قال الحسن بن زياد في ادب القضاة وان كان في المصنفين كلاهما من ضياع يؤخذ عنهما فاختلف عليه فلينظر ايهما يقع لغير قلبه انه اصوب بهما وسعه ان ياخذ به ومن هذا قال ابو عمرو الشهرزوري في كتاب الفتوى له ومن حكمه على اي قول من غير ترجيح فقد خرب اجماع المسلمين انتهى بلفظه وذكر هذا ايضا العلامة قاسم راجح في تصحيحه على القدوري واظال الكلام فيه وابتدأه بقوله قدس ايت من اجل قبحه من حيث ائتمنا بالتشهي حتى سمعت من لفظ بعض القضاة اهل له حجة فقلت نعم اتباع الهوى حرام والمرحوح في مطابقة الراجع بمنزلة العدم والترجيح بغير مرجح في المتقابلة ممنوع وقد قال في كتاب اصول الاقضية لعمرى من لم يقف على المشهور من الروايتين او القولين فليس له التشهي والحكم بما يشاء منهما من غير نظر في الترجيح واظال الكلام الى ان نقل عن الفقيه نقلا عن المحيط وغيره ان القاضي اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ وقال العلامة قاسم ايضا في فتاواه في مسألة ثبوت الاعتبار قبل الحبس وليس للقاضي المقلد

ان يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل النرجيع فلا يعدل
 من الصحيح الا لقصد غير جميل و لو حكم لا ينفذ لان قضاؤه
 قضاء لغير الحق لان الحق هو الصحيح و ما وقع من ان القول
 الضعيف يتقوى بالقضاء المرد به قضاء المجتهد كما بين في
 موضعه مما لا يحتمله هذا الجواب انتهى و قال بعده بيسير
 بعد ان سئل عن رجل و وقف شيئا معيناً من ماله على نفسه ثم
 من بعده على جهة معينة ولم يتصل بحاكم شرعي ثم بعد ذلك
 وقف ذلك الشيء بعينه على نفسه ثم من بعده على جهة
 اخرى غير الجهة الاولى و حكم بصحة هذا الوقف الثاني
 و لزوم حاكم حنفى فوافقه الواقف في ساعة الوقف و لم
 يتصل الوقف الاول بحاكم اصلا ثم بعد موت الواقف واتصل
 العين الموقوفة الى الجهة الثانية حكم حاكم حنفى بصحة
 الوقف الاول بعدم علمه بالوقف الثاني و الحاكم به فابي
 الوقفين هو الصحيح فاجاب الوقف الاول هو الصحيح لا تفارق
 المشائخ عليه و الفتوى على قولهما بلزوم الوقف و حيث كان لازما
 فلا يصح تغييره بلا شرط منه ولا يضر في لزومه عدم اتصاله بحاكم
 لان الحاكم ممنوع شرعا ان يحكم بخلاف ما عليه الفتوى
 انتهى علم بهذا ان القاضى المقلد اذا قضى بخلاف المفتى به
 لا ينفذ قضاؤه و قد علمت ان المفتى به كما اختاره في المتون

فالحكم على الوصي والحالة فيها
قبيل تحليلها غير صحيح وإماما استدلل به من حكم المالك
بصححة الاقرار وهو جنبه وأنه يرفع الخلاف فغير صحيح لأن حجة
المخالف في المسائل الاجتهادية لا يرفع الخلاف إلا إذا كان حكمه
صحيحا عندنا بان يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة مستوفية
لشرايط من خصم على خصم وما وقع من الحكم المالك
فليس على هذا الوجه لأن من ذهب أن الحكم صحيح بدون
حادثة خصومة فصح كان بمنزلة الفتوى منه فلا يرفع الخلاف
فصار وجوده كعدمه فاذا رفعت الحادثة إلى حنفية خاتمه
يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم المالك من ذلك فإنه
فتوى وليس بحكم كما ذكرناه وهذا قال العماد في فصوله
الفصل الثاني في القضاء في المجتهدين وهما شرطا خرنفاذا
القضاء في المجتهدين وهما ان يصير الحكم حادثة فتجربى فيه
خصومة صحيحة بين يدي القاضى من خصم على خصم انتهى
وقال البرزلى في فتاواه قال السر خسى هذا شرطا آخر وهما ان
يصير حادثة فتجربى بين يدي القاضى من خصم على خصم
حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لأنه فتوى انتهى بلفظه
وقال العلامة قاسم في فتاواه معزيا الى عيين الحكم انشاء الزام
في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا

فنزول في مسائل الاجتهاد يحترز به عن الحكم على خلاف
الاجماع فانه لا يقيد به واحترز بالمتقارب عما ضعف مدركه
كما نص عليه فيهما اللقاضي نقضه وقوله فيهما يقع فيه التنازع
اشارة الى ان شرط الحكم ان يكون حادثة فخرج ما ليس بحادثة
وقوله لمصالح احترز به عن مسائل الاجتهاد في العبادات
انتهى فقد ثبت بهذه النقول المختبر ان حكم المخالف لا يرفع
الخلاف الا اذا كان حكما ~~كما~~ ~~يجاء عندنا~~ كما ذكرناه واما تمسكه
بالتبارى العام المطلق فغير صحيح لان هذا التبارى انما يمنع
دعواه ~~بشيء~~ من الاشياء هو او من يقوم مقامه لانه يمنع ان يدفع
عن نفسه اذا ادعى عليه بشيء هو او من يقوم مقامه ولا انه
قال في الابراء علة الاقرار فصار المال المقر به وما يتعلق به من
تحليف وغيره مستثنى من الابراء العام واما تمسكه بان
الموثق قد قال ولا يميثا بالله تعالى فغير صحيح من وجهين
الاول ما قدمناه من استثناء علة الاقرار آخر الفاظ الابراء العام
الثاني ان اسقاط اليمين لا يصح ولا يستقط كما صرحوا به في قوله
لا بينة لى ثم اقام بينة فانها تقبل وكما لو قال لا شهادة لى
ثم شهد فانها تقبل وكما لو قال لا حجة لى على فلان
ثم اتى بحجة تقبل ذكرها الزيلعى وغيره وكما لو قال
لا دفع لى ثم اتى بالدفع فانه يقبل ذكره في الخلاصة والبرازية

والاعمال فيه وفتاوى الشيخ قاسم ولأنه اسقاط قبل وجلاء
السبب فلا يصح لأن السبب في اليمين هو الانكار بعد الدعوى
فثبت بهذا ما ذهبنا اليه من عدم صحة هذا الحكم والله اعلم
بالصواب ثم بعد مدة طويلة وقعت جهاد ثلثة ائمة على هذه وهي
المقر دفع المال الى المقر له ثم وقع بينهما تبارى عام مطلق
وحكم بصحته ولزوم منه ثم ادعى المقر انه كان كاذبا في اقراره
وطلب تحليف المقر له فاجبت بانه ليس له تحليف لانه
يدعى عليه استرجاع المال والبراءة مانعة من دعوى حق قبلها
بخلاف المسئلة الاولى لان المقر لم يدع استرجاع شيء وانما
يدفع عن نفسه فافترقا رسالة في تحرير المال في مسئلة
الاستبدال لابن نجيم * بسم الله الرحمن الرحيم * *
الحمد لله الذي احكم الدين و ايدى وصانه عن التبديل و ابدى
و دبر الانام بتدبيره القوي و قدر الاحكام بتقديره الخفي
و هدى عباده الى الرشاد و انطقهم بالنسبة حداد و جعل مصالح
معاشهم بالعقل مخوطة و مناهج معادهم بالعلم منوطة و فضل
نبيه بالعلم تفضيلا و انزل عليه القرآنا تجز بلا صلى الله عليه
و على آله و عترته و اصحابه و اسرته ^{سابع} فقد وقعت حادثة
دعت الى كتابة رسالة في تحرير كلام المشائخ في الاستبدال
للو تفوي بيان الراجع من الاقوال و ما تضمنه مما يبطل قضاء

القاضي وبيان القول الضعيف اذا قضى بعه قاض على وجه
الاختصار والكلام فيها في مسائل الاولى اذا شرط الواقف
الاستبدال قال ابو يونس سفيان بن عيينة والشرط صحيحان وقال
محمد بن عوف بن عيينة والشرط باطل والاول اصح كذا في كثير
من الكتب الا ان القاضي خاتمي قال في فتاواه بعد ما ذكر الاختلاف
وان الاصح قول ابي يوسف رح قال اجمعوا على
ان الواقف اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف
يصح الشرط والواقف يملك الاستبدال انتهى وبينهما مخالفة
في مرالان ضرورة المسئلة المختلف فيها بما اذا قال ارضي هذه
هداية من قولي الله تعالى ابد اعلى ان ابيعها واشترى بثمنها
ارض اخرى فيكون وقفا على الشرط الاول فقد يوفق بينهما
بان محل الاجماع ما اذا قال على ان ابيعها واشترى بثمنها
ارض الى اخره والافهم مشكل ومافي فتح القدير مما ترى
انه توفيت به بعيد للمتاامل وصرح في اية البيان والخلاصة بان
الفتوى على جوازها بشرط البناءية اذا لم يشترط الواقف
الاستبدال وعدمه في كبره قاضي خان في فتاواه في ثلاثة مواضع
الاول قال اما بدل الشرط اشار في السير لكبير انه لا يملك
الاستبدال الا القاضي اذا رأى المصلحة في ذلك انتهى ولم
يبين المصلحة بما اذا تكون الثاني قال لو كان الوقف مرسلا

لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعها ويستبدل بها
 وان كانت ارض الوقف سبعة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف
 ان يكون مؤبدا لا يباع وانما يثبت ولاية الاستبدال بالشرط
 فبدون الشرط لا يثبت فهو كمن لم يبيع المطلق عن شرط الخيار
 لا يملك المشتري رده وان لم يثبت في ذلك غبن انتهى ولا
 يخالف بينهما في الحقيقة لان الكلام الثاني في الاستبدال
 الواقف والمتولي والاول في استبدال القاضى الثابت قال
 واذا كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار
 بيوتها فيؤجرها لان الاستبدال لهذا الوجه يكون النفع
 للفقراء وروى عن محمد بن ماهر فوق هذا قال انه ضعف الارض
 من الاستغلال والقيم يبعد بثمنها ارضا اخرى هي النفع للفقراء
 واكثر ربحا كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنها ارضا
 اخرى جوز محمد استبدال الارض بالارض بخلاف ما اذا كانت
 الارض الموقوفة تبعد عن بيوت المصر فان ثمة لا يكون للقيم
 ان يبنوا فيها بيوتها لئلا يجرها لان ثمة لا يرغب الناس في
 استئجار البيوت باجرة توفى منفعتها لمن منفعة الزراعة
 وعن هشام قال سمعت محمد بن ايتول اذا صار الوقف يثبت
 لا يستفاد منه المساكين لانه ان يبيعه ويشترى بثمنه
 غيره وليس ذلك الا لتقاضى ان ينفق غدا ولا اول

للقاضي الاستبدال اذا راي المصلحة وليس لغيره ذلك وافاد
 الثاني ان المتولى لا يملك ذلك وان تعذر الاستغلال وافاد
 الثالث ان عن محمد و ايتين ^س الا ولى اذا ضعفت استغلال
 الوقف كان للمتولى الاستبدال اذا كان انفع الثانية انه اذا
 تعذر استغلاله فلا يستبدل له الا للقاضي اذا راي المصلحة
 فتحصل من كلام قاضي خان انه اذا تعذر الاستغلال ملك
 القاضي الاستبدال بلا شبهة و ^س اخضعف ولم يتعذر وعلى
 الرواية التي جوزة للقيم فالقاضي بالا ولى وعلى اعتبار
 المصلحة اذا ارادها القاضي كان له ذلك و انما جعل رواية
 محمد فوق هذه الا ان تغيير الوصف اسهل من تغيير الاصل
 وفي الخلاصة قيم من العطايا ومن وارث يغلب على ارض وقف
 يبيعها ويتصدق بثمنها وكذا كل قيم اذا خاف شيئا من ذلك
 له ان يبيع ويتصدق بثمنه اقال الصدر الشهيد و الفتوى على
 انه لا يبيع وما يوافق هذا ما روى الامام السيرخي في السير
 الكبير في باب الاسير في الدفتر الثاني ذكر مسألة ثم قال و
 لهذا تبين خطأ من يجوز استبدال الوقف و الشيخ الامام
 ظهير الدين كان بفتى بجواز الاستبدال ثم رجع انتهى فقد
 افاد ان القول بعدم جواز الاستبدال موافق لما نتوى وان الشيخ
 ظهير الدين رجع اليه وان الامام شمس الائمة السيرخي خطأ

من جوزه وهو بغير مائة متناول لما اذا ضعفت الارض او تبيد
 استغلالها اهل للمتولى ان يبيعهما ويشترى مكانها اخرى قال
 نعم قيل ان لم يتعطل ولكن يوخذ بثمنها ما هو خير منها اهل له
 ان يبيعهما قال لا ومن المشائخ من لم يجز بيعه تعطل او لم يتعطل
 وكذا لم يجز الاستبدال بالوقف وسكن افتوى شمس الائمة
 الشهر خسي وقلدر وبناعن محمد في فصل العماره انما ضعفت
 الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجذب ثمنها ارضا اخرى
 اكثر ريعا له ان يبيع هذه الارض ويشترى وفي المنتقى قال
 هشام سمعت محمد يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع
 به المساكين فللقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس
 ذلك الا للقاضي وذكر محمد في السير الكبير مسألة تدل على
 عدم جواز الاستبدال بالوقف انتهى فقد افاد ان شمس الائمة
 الحلواني افتى بجواز الاستبدال عند تعذر الاستغلال دون
 غيره وان شمس الائمة السرخسي راج افتى بعدم مطلقا وان
 من محمد ثلاث روايات المنع مطلقا والجواز للقاضي عند
 التعذر والجواز للمتولى عند الضعف برواية السير موافقة
 لفتوى الامام السرخسي راج ورواية المنتقى موافقة لفتوى
 الامام الحلواني وامارواية الجواز عند الضعف فلم يذكر ان
 احدا افتى بها ويدل على ضعفها نقلها بصيغة روى عن محمد

واما اذا كان المستبدل المتولى او القاضى وفي ذلك خير في سئل شمس
 الائمة الحلواني عن ايقاف المسجون اذا تعطلت وتعدر استغلالها

ورح وخطية شمس الانفة السرخسى رح من جوزه كسر
 نقلنا من الخلاصة فلو صغ الخقل من محمد رح لم نصح
 تخطية القائل به وما بدل على ضعفها ما ذكره صدر الشريعة
 في شرح الوقاية بقوله ان ابا يوسف رح يجوز الاستبدال في
 الوقف من غير شرط اذا ضعف في الارض عن الربيع ونحن لا نفتي
 به وقدرنا ان الاستبدال من الفساد لا يعد ولا يخص
 فان ظلمة القضاء جعلوه حيلة الى ابطال اكثر او قاف
 المسلمين وفعلوا ما فعلوا انتهى في جامع الفصولين استبدال
 الوقف لطل الارواية عن ابي يوسف رح ثم نقلنا آخران
 التقيم لوداع الوقف باسم القاضي ورأيه جاز كذا روى عن
 ابي سفيان رح انتهى فقد افاد تر جميع بطلان الاستبدال وان
 القول لجواز رواية ضعيفة عن ابي يوسف رح وفي جامع
 الفتاوى الاصح انه لا يجوز استبدال الوقف ولا بيعه بعد صحته
 لانه لا يقبل الملك كالحرق لا يقبل الرق انتهى مع ان رواية
 ابي يوسف رح المذكورة انما هي في الارض اذا ضعف
 لافي كل وقت فهي ساكنة عن حكم الماء اذا خربت نعم رواية
 المنتقى التي شرط فيها الاستبدال الى التعبد وكون المستبدال
 القاضي نعم لانه عبر فيها بالوقف لا بالارض فقد ظهر من هذه
 القول ان الخلاف في الارض اذا ضعف وان الماء اذا ضعف

استحقاقها بحجر ابي يعقوبها مسكوت عنها الا ما افتى به شيوخ
 الاثمة الحلو ائ من انه جائز عند التعذر فانه في الوقف هو
 شامل لهما فيظهر بهذا ان الدار الموقوفة اذا خربت بعضها
 وضعفت غلقتها ولم تنهض اصلها لا يجوز استبدالها على كل
 الاقوال المروية عن محمد بن ح والدليل عليه ان جميع اصحاب
 الامتون ذكروا ان الدار الموقوفة اذا خربت فعمار تها على من
 له السكنى فان امتنع آجرها الحاكم وعمرها من آجر كذا ولم يقل
 احد منهم انها تستبدل والدليل على عدم ذكرهم له ما في فتح
 القدير ولو لم يرض الموقوف عليه السكنى بالعمار ة ولم يجد من
 يستاجرها لم او حكم هذه في المنقول من المذهب و الحال فيها
 يودى الى ان تصير نقصا على الارض كوفاء السقى الرباح
 وخطرلى انه يجبره القاضى بين ان يعمرها ليستوفى بمنفعتها
 وبين ان يردّها الى ورثة الواقف انتهى فلو كانت رواية
 جواز الاستبدال شاملة لكذا لم او حكمها فدل انها مخصوصة
 بالاراضى لكن عند الضعيف و اما عند التعذر فقد علمت
 انها ثابتة كما هو عموم فتوى شيوخ الاثمة الحلو ائ فدل هذا
 على انه لا يجوز استبدال الدار اذا ضعفت غلقتها ويدل عليه
 ما في فتح القدير ان الاستبدال بلا شرط ان كان خروج الوقف
 عن انتفاع الموقوف عليهم به فينبغى ان لا يختلف فيه وان كان

كذا لك فينبغي ان لا يجوز الى آخره ^{ويبدل عليه ايضا ما ذكر}
 صاحب الهداية في التجنيس حانوت وقف مال حانوت ومال
 الثاني على الثالث فتعطلت الحوانيت وابي قيم الوقف العمارة
 فهذا على وجهين اما ان كان لحنوت الوقف غلة يمكن عمارة
 الوقف منها او لم يكن ففي الوجه الاول لصاحب الحانوتين
 ان ياخذ التقيم بردميلها ^{بر} منه الى حد الوقف لانها تنصرا
 بذلك والتقيم هو المقيد لدفع الضرر وفي الوجه الثاني يرفعان
 الامر الى القاضي ليامر التقيم بالاستدانة على الوقف
 لاصلاحه لان للقاضي ولاية الامر بالاستدانة والامر بالاستدانة
 تعيين طريقا لدفع هذا الضرر انتهى ووجه الدلالة انه قال عند
 هدم وجو غلة للحنوت يوزن ^{يوزن} التقيم بالاستدانة وقال انها
 تعينت طريقا لدفع هذا الضرر فلو كان الاستبدال جائزا في
 الحانوت لم يتعين الاستدانة طريقا لدفع ولا يقال تقاس
 الدار اذا ضعفت غلتها على الارض اذا ضعفت
 لان ان تول القياس ليس ^{بمستحب} لان الارض اذا ضعفت
 لا يرغب غالبا في استيجارها وانما يرغب في شرائها
 واما اذا اضر بخربت يرغب في استيجارها مدة طويلة
 وتعميرها للسكنى فيها فافترقا وايضا باب القياس مسدود في
 زماننا انما العلماء ينقلون عن اهل من هبهم من ^{الكتاب} المستمدة

كما صرحوا به فإن قلت ذكر في الذخيرة والتجنيس وغيرهما
 قروع تدل على بطلان وقفية البدار إذا خربت هي فلو وقف
 بغيره وليس له من الغلة ما يملكه مارة العا وبطل الوقف
 ورجع حق البناء إلى الواقف إن كان حيا والى ورثته إن كان ميتا
 ومن هذا الجنس حوض في محلة خرب وصار بحيث لا يمكن
 ممرته فاستغنى أهل المحلة عنه إن كان يعرف واقفه يكون له
 إن كان حيا ولورثته إن كان ميتا وإن كان لا يعرف واقفه فوكالة لقطعة
 في اليد يعم يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع
 باليمن ومن هذا الجنس قال احترق حانوت هو وقف صحيح
 احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستاجر
 بشيء البتة تخرج من الوقفية ومن هذا الجنس قال الرباط
 احترق بطل الوقف ويصير ميراثا ومن هذا الجنس قال منزل
 موقوف وقفا صحيحا على مقبرة معلومة فخرب هذا المنزل وصار
 بحال لا ينتفع به فجاء رجل وبني فيه بناء من ما له بغير إذن
 أحد فالأصل لورثة الواقف من البناء لو ورثته ومن هذا الجنس
 قال وقف صحيح على اقوام معينين فخرب ولا ينتفع به وهو
 بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارته بطل الوقف ويجوز بيعه
 انتهى قلت قدر دها الصدور الشهيد في الوقفات قال إن الوقف
 بعد ما صرح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة انتهى

وعلى تقدير صحتها فلا يدل على المطلوب وهو جواز الاستبدال
لأن فيها بطلان الوقفية لا جواز الاستبدال ولئن دل عليه
فشرطه أن لا يمكن الانتفاع به ولا يستاجر بشيء البتة فلا يدل
على جوازه إذا لم يكن استغلاله مع الضعف فإن قلت ما نقاته
أولاً عن قاضي خان دال بعمومه على جوازه في الدار
إذا رأى القاضي المصلحة في ذلك فقلت لا مصلحة فيه
ولئن سلم فام بذكر قاضي خان محل المصلحة وقد بينها مولانا
عمر قارى الهداية تلميد الأكمل واستاذ الكمال ابن همام
في فتاواه المشتملة على الأصول والأجوبة التي جمعها المحقق
ابن الهمام وقال في أولها إنه أجاب عنها بما هو المفتى به
من المنع و العمل عليه فيما فيه الخلاف بين الأصحاب
وعبارتها سئل عن مسئلة استبدال الوقف ما صورته وهل هو
على قول أبي حنيفة أو أصحابه أجاب الاستبدال إذا تعين
بان كان الموقوف لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله
إرضاء ودار الهاربع يعرفه على جهة الوقف فالاستبدال
في هذه الصورة قول أبي يوسف وأحمد وأحمد وأحمد وأحمد
ويع ولاكن يرغب شخص في استبدال الله أن يعطى مكانه بدلاً
ويعامنه في صقع أحسن من صقع الوقف جائز عند القاضي
أبي يوسف والعمل عليه والأول يجوز انتهى بلفظه فقد أفاد أن

هل بعد الاستغلال بالكلية يستبدل بأرض الوارديها نفع
 للوقف و مفهومه انه لا يستبدل بالدارهم والدارنا نفعه
 التعذر على قول الشيخين وان عند عدم التعذر يستبدل
 بمكان أكثر ريعا في صقع احسن اى في محلة اعمر من محلة
 دار الوقف و صرح بانه اذا فقد شرط من الشرطين لا يجوز
 الاستبدال و صرح بان عليه العمل والدليل على اعتبار
 المصلحة في نفس الامر على ما في القنية مبادلة دار الوقف بدار
 اخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة
 خيرا من المحلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة
 اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابها في ادون المحلتين
 لدناؤها و قلة رغبات الناس فيها انتهى وفي معراج الدراية سئل
 المحلو ائى عن اوقاف المسجد اذا تعطلت وتعذر استغلالها
 هل للمتولى بيعها وان يشتري مكانها اخرى قال نعم
 وبه قال احمد وقال يجوز قبل ان تعطل ولكن
 ياخذ بثمنها ما هو خير منها من المشايخ من لم يجوز بيع الوقف
 تعطل او لم يتعطل وبه قال الشافعي ومالك رحمهم الله لا يجوز
 الاستبدال بما هو خير وهكذا حكى فتوى شمس الاثمة راجح
 وقال ابو يوسف و صرح بجوز الاستبدال و روى هشام عن محمد بن
 انه قال اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به الساكنين فللقاضي

أن يبيعه ويشترى بثمنه خيرة انتهى فإن قلنا ذكر قاضي خراسان
 في فتاواه لو باع أرض الوقف بعروض ففي قياس قول
 أبي حنيفة يصح البيع ثم يبيع العروض بالدراهم أو بالدنانير
 فيشترى بها أرضا وقال أبو يوسف وجوهلال لا يملك البيع
 إلا بالدراهم والدنانير وهو كالوكيل بالبيع انتهى قلنا هذا
 في وقف شرط استبداد الموقوف له منافيا لم يشترط استبداد الموقوف به
 أن من شرط اعتبار روية القاضى المصلحة أن يكون ما رآه منها
 هو وفقا للمصلحة في الظاهر والواقع في مسألة الاستبداد
 المحاذية أنه استبدال خان في داخل مصر بباب النضر مشتملا
 على أماكن كثيرة ملوينة وصفاية ينزله أهل القفول بحيث
 لا يوجد فيه غالب الأيام مكان خال بالدراهم وإي مصلحة في
 ذلك مع أن أمر الوقف مدين عليها قال في الحاوي القدسي
 ويفتى بالضمان في غصب عقار الوقف ومنافعه وكذا كل ما هو
 يقع بالوقف مما اختلف العلماء فيه حتى نقصت عند الزيادة
 الأجرة القاحشة نظر إلى وقفه صيانة لحق الله تعالى ببقاء
 الخيرات انتهى وحاصل المحاذية أن قاضيا استبدال الخان
 المذكور وقال الموثق في مكتوب الاستبدال أن الأماكن
 المذكورة كان بعضها خرابا وبعضها تهلكا وبعضها نقص ريعه وأنه
 يعذر كمال الانتفاع وما ربح حيث يسوغ استبدال الشرع وحكم

القاضي ببيعده بدل اهرام معينة ويكونه صار ملكا مطلقا من املاك
المشتري ثم بعد مدة جاء قاضي مشهور بالصلاخ والفقه اطلع على
ما فعله القاضي الاول وانه لا مصلحة في استبدال الهوترا دفت الاكلة
على انه كان وقت الاستبدال غير جائز الاستبدال وانه كان بوجوه
في كل شهر بقدر معلوم كثير لجهة الوقف وثبت عنده الاجارة
من الحاكم فيها واقر المستاجر بها فحكم ببطلان الاستبدال
وورد العين الى الوقف الاول فوقع السؤال عن اى الحكمين
هو الصحيح والظاهر ان الحكم بالاستبدال غير صحيح لوجوه
الاول انه لم يذكر في مكتوب الاستبدال انه ليس في ريع الوقف
ما يعمر به الخان قال في الذخيرة وغيرها اذا خرب حانوت
وقف يعمر من غلة حانوت اخر لان الكل للمسجد انتهى
الثاني انه لا مصلحة في استبداله بالدراهم لما سمعت من
فتاوى القارى الهداية والغالب في الاستبدال بالدراهم عدم
شرايدل بها وانما ياكلها النظار والمباشر ون الثالث انه ثبت
عند القاضي الشافعي انها بدلت بغبن فما حش فان قلت ان
البينة او لا قيمت انها بيعت بمثل القيمة فلم تنجح بينة
الغبن قلت لما في القنية وغيرها وصى باع كرم الصغير فبلغ
الصغير وادعى غبنا و اقام بينة و اقام المشتري بينة ان قيمة
الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة الغبن اولى انتهى

الرابع ان استبدال الدار اذا خربت ليس فيه نص من الكتب
 المعتبرة التي نقلنا منها بقضاء القاضى به قضاء بغير دليل
 الخامس على تقدير صوم عبارة او تصريح في رواية باستبدالها
 عند الخراب والقياس على الارض اذا ضعفت لا يقضى به
 لما علمت ان العمل على خلافه والقاضى اذا قضى بالقول
 الضعيف لا ينفذ قضاؤه وهي المسئلة الثالثة لما في فتح القدير
 ولو قضى القاضى في المجتهد مخالفا لرأيه ناسيا لما ذهبه نفذ
 عند ابي حنيفة روح روايته واحدة وان كان مامدا ففيه روايتان
 وعندهما ينفذ في الوجهين وفي المحيط الفتوى على قولهما روح
 وفي الفتاوى الصغرى الفتوى على قول ابي حنيفة روح هذا كله
 في القاضى المجتهد فاما المقلد فانما ولاه ليحكم
 بمذهب ابي حنيفة روح مثلا فيكون معزولا بالنسبة الى
 ذلك الحكم انتهى وفي فتاوى العلامة قاسم وليس
 للقاضى المقلد ان يملككم باضعيف لانه ليس من اهل
 الترجيح فلا يعدل مرد الصحيح الا الى قصد غير جميل ولو حكم
 لا ينفذ لان قضاء قضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح و ما وقع
 فان القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد
 كما بين في موضعه وفي التقنية القاضى المقلد اذا قضى على
 خلاف مذهب لا ينفذ وفي تصحيح القدوري سزييا الى

ابني حنيفة والعهود من احمد بن ادريس هل يجب على
 الحاكم ان لا يحكم الا بالراجح عندة كما يجب على
 المفتي ان لا يفتي الا بالراجح عندة وان كان مقلدا في
 رجحان القول المحكوم به امامه الذي يقلده كما يقلده
 في الفتوى واما اتباع الهوى في الحكم والفتوى بما هو مرجوح
 بخلاف الاجماع انتهى فان قلت كيف جاز للثاني نقض
 الحكمه وهل القضاء بعد صدوره ينقض قلت لان القضاء الاول
 لم يصح وكل قضاء لم يصح فانه ينقض قال الامام البرازي في فتاواه
 ومن صار مقتضيا عليه لا تسمع دعواه بعد فيه الا ان يبرهن على
 ابطال القضاء بان ادعى على اخرا دارا بالارث وبرهن وقضى له
 ثم ادعى المقتضى عليه لشراء من مورثه او ادعى الخارج الشراء
 من فلان وبرهن وقضى له وبرهن المدعى عليه على شرائها
 من فلان او من المدعى قبله او قضى عليه بالداة فبرهن على
 نتائجها عندة انتهى وفي جامع الفصولين المقتضى عليه كنتاج
 او بملك مطلق لو برهن النتائج او على التلقين من المدعى تقبل
 انتهى وفي الخلاصة اذا ظهر نفي بطلان قضاء القاضي ينقض
 قضاؤه ثم بعد ذلك ان كان في حقوق العباد كالقصاص والطلاق
 والنكاح والعتق ان ظهر ان المشهود عبثا او محدودون في قذف
 ان قال القاضي تعمدت يضمن والضمان في ماله ويقود

للجنائية و النكاح خطأ يضمن المقتضى له الذرية و في الطلاق ثمة
المكواة الى زوجهما و في العتق يرد العبد الى مولاه و في حقوق
الله نكح كخدا الزنا و الشرب اذا ظهر ان الشهود عبيد قال تعتمد
فهو ضامن الذرية و ان كان خطأ فضمنه في بيت المال و هذا اذا ظهر
الخطأ بالبينة او باقرار المقتضى له اما اذا اقر القاضي بذلك
لا يصدق ولا يبطل القضاء كالشهود اذا رجحوا انتهى و في فتاوى
العلامة قاسم سئل عن وقف ملكه على جهة معينة ولم يحكم بها
ثم وقف على اخرى و حكم به حنفى ثم بعد موت الواقف حكم
حنفى بصحة الوقف الاول فآى الوقفين هو الصحيح اجاب
الوقف الاول هو الصحيح لا تفارق المشائخ على ان الفتوى على
قولهما بلزوم الوقف و حيث كان لازما فلا تصح تغييره بلا شرط منه
ولا يضر في لزومه عدم اتصاله بحاكم لان الحاكم ممنوع شرعا ان
يحكم بخلاف ما عليه الفتوى انتهى فان قلت ان القاضي
المبطل للاستبدال استند الى البيضة الشاهدة بانه كان معمورا
وقت الاستبدال و ان ائلمته كل شهيد كذا و هذا البيضة نفى في المعنى
كانهم قالوا لم يكن حيا و لم يكن بصفة يجوز استبدال الشرع
و المشهور عندنا ان بيضة النفي لا يقبل قلت اجواب عنه
يبتنى على معرفة ذلك الاصل قال في المنار و المثبت اولى من
الذاني عند الكرخي و عند عيسى بن ابيان يتعارضان و الاصل فيه

ان الاكتفاء ان كان من جنس لا يعرف بدليل ان كان مما يشبه
 حاله لكن عرف ان الراوى اعتمد دليل المعرفة كان مثل الاثبات
 والا فلا فالنفي في حديث بريرة وهو ما روى انها اعتقت وزوجها
 حراً انتهى فقد افاد ان النفي مقبول في مسألتين وفي الفتاوى
 البزازية انه ان كان المقصود من النفي اثبات شيء كان مقبولا
 والا فلا وفرع على الاول ثلاث مسائل الاولى لو قال ان لم تاتنى
 فشهدتني الليلة ولم اكلها فانك طالق فشهد اعلى عدم الاتيان
 والكلام تقبل لان الغرض اثبات الجزاء الثابتة لو شهد اثنان انه
 اسلم واستثنى و اخر ان اسلم بلا استثناء تقبل ويحكم باسلامه
 لان المقصود اثبات اسلامه الثالثة لو ادعت انه قال المسيح ابن
 الله وكفر وحرمت ولم يقل قول النصارى وقال قلت قولهم
 فشهد انه لم يقل قول النصارى تقبل ويقضى بالفرقة لان
 المقصود اثبات الفرقة انتهى ~~ومثل ان المقصود هنا ابقاء~~
 الوقفية على حالها مع ان المسائل المذكورة جد فيها النفي
 من يحافها بالاولى وزاد في جامع المقاصد ليس على الثلث
 المذكورة سبعة اخرى فهي عشرة مسائل تقبل فيها الشهادة
 على النفي الرابعة لو شهد ان هذه دابته نتجت عنده ولم تنزل
~~مسألة الا~~ ~~قوله~~ ~~لو شهد الخلع او طلاق بلا استثناء~~
 بان قال شهد انه خالع بلا استثناء او خالع ولم يستثن لا يقبل

قول الزوج وتطلق السادسة لو امن الامام اهل المدينة فاختلفوا
 باهل مدينة اخرى وقالوا كنا جميعا فشهد شهود من غيرهم
 انهم لم يكونوا وقت الامان فيها تقبل الشهادة السابعة الشرط
 يجوز اثباته ببينة ولو كان نغيا كما لو قال ان لم ادخل الدار اليوم
 فانت حر فجرهن الثمن انه لم يدخل عتق الثامنة لو رهن المسلم
 اليه ان السلم فاسد لانه لم يذكر الا اجل تقبل التاسعة ان شاهد
 الميراث للوارث اذا قال لا وارث له غيري تقبل العاشرة لو شهد
 اهل الصبي على الظئر انها ارضعت بلبن شاة لا بلبن نفسها تقبل
 ولا اجر لها انتهى فقد علمت فساد قول من اطلق انها على
 النفي غير مقبولة تنبيه البينة على النفي المقصود اذا كانت
 متواترة تقبل لانها لو لم تقبل يلزم تكذيب الثابت بالضرورة
 والضرورة باتفاقهم يدخله الشك كذا في البرازية معزيا
 الى المحيط وقول المؤثق في ككتاب ابطال الاستبدال الى ان
 الادلة ترادف على الله كان معمورا فيفيد ان الخراب للمنانى
 بذلك باغ مبلغ المتواتر وقربهم منه لان الترادف هو التتابع
 وكذا المتواتر في اللغة فان قلت على تقدير ثبوت الخراب
 لبعض الاماكن وانه يجوز استبدال الخراب فهل اذا جمع
 بين عامر وخراب واستبدال الكاينة فسد في العامر يسري
 الفساد لكونها صفقة واحدة كالحرم مع العبد او لا يسري كالماء يرمع

العبد قلت اما و لا فان البعض اذا كان عامرا لا يجوز استبدال
 البعض الخراب قال في التتار خانية معز بالى الحامى الحامى
 الوقف اذا احترق وتستا جوع عرصته بشيى لا يخرج عن الوقفية
 انتهى اى لا يرد الى الواقف ولا الى ورثته ولا يجوز بيعه فاذا
 كان لا يجوز اخراجه عن الوقفية مع وجوده والجميع الجنيان
 لاجل استيجار عرصته بشيى فلا يجوز ذلك مع مارة بعهده
 بها لاولى وبهنا اعلم بطلان قول من زعم من فقهاء عصرنا ان السؤل
 من هذه الحادثة انه لا اعتبار بكون العرصنة قسما جريشياً لانها
 تتبع للبناء مع ان الامر بالعكس واما ثانيا فعلى تقدير جواز
 استبدال الخراب مع العبد لان الاصل عندنا انه اذا جمع بين ما يجوز
 بيعه وما لا يجوز في صفقة واحدة ان كان ما لا يجوز بيعه مجمعا على
 عدم جواز الفقد قوى بطلان بيعه فيتعدي وان لم يكن كذلك
 فقد ضعفه ولا يتعدى كالمذموم مع العبد ولا شك ان الوقف المستحرم
 بصحته المأمور الذى لم يشترط استبدال الله لم يقل احد بجواز
 بيعه فقوى بطلانه فتعدى الى الخراب قال في التتار في فصل
 في شراء عشيئين احدهما لا يجوز بيعه رجل اشترى عشر بيضات
 وقبضها ثم وجد احدا منها منقورا لا قيمة لها الا بالبيع فلا بد
 في الكل لانه اشترى ما لا غير مال صفقة واحدة وكنها اذا اشترى
 وقبضها فاذ ابعدها فاسد لا قيمة لها ولا نقشها لما قلنا رجل

اشترى قرية ولم يستثن المقابر والمساجد فسد البيع لان بيع هذه
 الاشياء باطله و جل باع كرمها وفيه مسجد قد يم وقد اطلق البيع هل
 البيع فيهما هذا المسجد فهذا على وجهين اما ان كان المسجد عامرا
 او خرابا ففى الوجه الاول فسد البيع لان المسجد لا يدخل تحت
 البيع بالا جماع فكان الفساد قويا يظهر في حق فساد الباقي فصار
 كماله باع عبدا او حرا وفي الوجه الثانى لم يفسد لان في دخول
 المسجد تحت البيع خلافا لان عند بعض العلماء عادم ملكا للواقف
 او لو رثته فلم يكن الفساد قويا فصار كماله باع عبدا او مديونا
 انتهى بلفظه فأنقلت لزم من ذلك ان من جمع بين وقف
 و ملك و باعهما صفقة واحدة يتعدى الفساد الى الملك مع ان
 المنقول في اكثر الكتب ان الاصح انه لا يتعدى قلت هو محمول
 على الوقف الذي يحكم بصحته فان في جواز بيعه اختلافا و اما
 المحكوم بصحته و لزومه المعصور الذي لم يشترط استبداله
 فلا خلاف في عدم جواز بيعه قال في القنية باع الوارث الوقف
 بضر و رة فالبيع باطل و هو قضى المقاضى بصحته و لا يفتح هذا
 الباب انتهى ~~المسئلة الرابعة~~ اذا شرط الواقف ان لا يستبدل
 كما شرطه واقف الجمال صاحب الجادة فلهل يراعى شرطه
 او لا فنقول الاصل انه يجب مراعاة شرطه حيث امكن لقوا به شرط
 الواقف كمنع الشارع يجب اتباعه و لا يترك الا في الضرورة

ولا شك ان مقصود ابقاء الوقف على الدوام فيتبع شرطه
وذكر الطرسوسي في انفع الرسائل هذه المسئلة وقال انه لا يقبل
فيها او مقتضى قوا اهل المذهب ان للقاضي ان يستبدل اذ اراد
المصلحة في الاستبدال لانهم قالوا اذا شرط الوقف ان لا يكون
للقاضي او السلطان الكلام في الوقف انه شرط باطل وللقاضي
الكلام لان نظره اعلى وهذا شرط فيه تغويت المصلحة للموقوف
عليهم وتعطيل الوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف
ولا مصلحة فلا يقبل انتهى وهو مردود لانه لا ضرر في تكلم
القاضي ونظره للوقف بل فيه مصلحة فلم يعتبر شرطه
واما شرط عدم الاستبدال ففيه مصلحة وهو تأييد ولان
ما ذكره عارضة قاعدة اخرى ان شرط الوقف كنص
الشارع ولا نه لا يفتى ولا يعمل بتفقيها ت الطرسوسي
بل الكلام في من هو اعلا مرتبة منه مع انه قال المحقق
ابن الهمام في حقه انه بعيد عن الفقه ولا لباس لسوق عبارته
فانها مفيدة لا اعتبار شرط الوقف هنا قل لو شرط النصراني في
وقفه على من انتقل الى غير النصراني خرج اعتبر نص على
ذلك الخ صاف ولا نعلم احدا من اهل المذهب تعقبه غير متأخر
يسمى الطرسوسي شقواً لانه جعل الكفر سبب الاستحقاق
والسلام سبب الحرمان وهذا بعيد عن الفقه لان شرط الوقف

معتبرة إذا لم يخالف الشرع والواقف مالك له أن يجعل ماله
حيث شاء مالم يكن معصية وله أن يخص صنف من الفقراء دون
صنف وإن كان الوضع في كلهم قرينة ولا شك أن
التصدق على أهل الذممة قرينة حتى جاز أن يدفع
إليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا فكيف لا يعتبر
شرطه في صنف دون صنف من الفقراء أرايت لو وقف
على فقر أهل الذممة ولم يذكر غيرهم اليس يحرم منه فقراء
المسلمين ولو دفع المتولى إلى المسلمين كان ضامنا فهذا مثله
والإسلام ليس سببا للحرقان لعدم تحقق سبب تملك هذا
المال والسبب هو إظهار الواقف المالك انتهى وعلى تقدير صحة
ما ذهب إليه الطرسوسي فإنما عمله عند تحقق المصلحة في
استبدال الله وهو كمنعنا ليعتد في استبدال الله بمكان أكثر ويعاوا أحسن
بمصلحة كلما أعاد في الغشاي الخسراجية والواقع في استبدال الخان
المذكور تحقق لعدم المصلحة لأنه استبدال بغير أهمه وإن قيمة
ولم يشتريه ببدل فلا محل لأمريه من بالله في اليوم الآخر أن
يعين على إبطال وقفه ولا على استبدال وقفه بالدارهم أنه
إعانة للنظار والمباشرين على أكملها من غير أن يعود إلى الوقف
نفع والذي اعتقده في مسألة الاستبدال ما أفتى به بعض
الائمة السرخسي من أنه لا يجوز استبدال أصلا والله الموفق

للصواب وكان ذلك جمادى الاولى وشهر رعام اربع وستين وتسع
مائة ثم كثر السؤال بعد ذلك عن استبدال وقف مكتب القاضى
في مكتوبه ان الواقف صار بعينه مسوغة للاستبدال هل يكفى
ذلك ويحمل على الوجه الصحيح او لا يكفى فاجبت مرارا بانه
لا يكفى لما ذكره شمس الائمة الخوائى كما حكاه الصيرفى في
آخر فتاواه رسالة في واضبطه اهل النقل في حيز الفصل لابن نجيم
** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **

الحمد لله مقدر الارزاق والآجال * والصلوة والسلام على سيدنا
محمد والى صاحب الآل * وبعد فهذه جملة من الفوائد المتعلقة
بالطعن والطاعون جمعتهما مما جمعه الشيخ الجلال السيوطى
ومن شرح مسلم للإمام محمى الدين النووى رح حين وقع بمصر
في سنة خمس مائة الاولى حقيقة الطعن القتل بالروح
واما الخرف فهو طعن بلاتفاذ الثانية حقيقة الطاعون قروح
تخرج في الجسد فتكون في المرافق او الابطاط والايدي وسائر
البدن ويكون معه ورمو الم شديد وتخرج تلك القروح مع
الهيبة الثالثة اختلفوا في حقيقة الوباء والصحيح الذي عليه
المحققون انه المرض الكثير من الناس في جهة من الارض دون
سائر الجهات ويكون مخالفا للمعتاد من الامراض الكثيرة
ويكون من نوعا واحدا بخلاف ما ثرا لا وفات فان امراضهم

ففيها مختلفة قالوا وكل طاعون وبأوليس كل وباء طاعون
 الرابعة في الاخبار الواردة فيه روى مسلم في صحيحه قال صلى
 الله عليه وسلم في الطاعون انه رجز ارسل على نبي او على من
 كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض و
 انتم بها فلا تخرجوا فرار منه وروى في رواية ان هذا الوجد والسقم
 وجزع عذب به بعض الامم قبلكم ثم بقي بعد في الارض فينهب
 مرة ثم ياتي الاخرى فمن سمع به بارض فلا يقدم من عليه ومن
 وقع بارض وهو بها فلا يخرج منه للفرار منه وفي الصحيحين
 ان الطاعون كان عند ابي بعتة الله على من يشاء فجعله رحمة
 للمؤمنين وليس يقع الطاعون فيما كث في بلدة صابر اعلم
 ان لن يصيبه الا ما كتبه الله له الا كان له مثل اجر شهيد وفي حديث
 آخر الطاعون شهادة لكل مسلم واخرج الامام احمد في مسنده
 وعبد الرزاق في مصنفه وابن ابى شيبة والحاكم وابو يعلى
 والبزار وابن خزيمة وصححه وابن ابى الدنيا من طرق
 كثيرة عن ابى موسى الاشعري قال قال رسول الله صلعم قال
 فني امتي بالطعن والطاعون قال يا رسول الله هذا الطعن قد
 عرفناه فما الطاعون قال وخز اعدائكم من الجن وفي كل شهادة
 واخرج ابو يعلى عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلعم قال وخز
 اعدائهم من غمرة كغمرة الابل من اقام عليها كان ~~من الطاعون~~

أصيب بذلك شهيداً ومن فرمته كان كالفار من الزحف الخامس في
 سبب وقوعه بالمسلمين المخرج ابن ماجه والبيهقي عن ابن
 مريض قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى
 يعلموا بها إلا فشا فيهم الطاعون وأخرج مالك في الموطأ عن
 ابن عباس رضي موقوفاً والطبراني عنه مرفوعاً ما فشا الزنا في قوم
 قط إلا أكثر فيهم الموت وأخرج الطبراني عن عمرو بن العاص
 أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من قوم يظهر فيهم الزنا
 إلا أخذوا أباناً لغناو لعل حكمتهم أن الزنا لما كان غالباً يقع في
 البحر سلطان الله تعالى عليهم عدواً في أنفسهم تقتلهم من حيث لا يرونه
 وقاعدة العدل أنه إذا نزل بهم البلاء يعم المستحق له وغيره ثم
 يبعثون على نياتهم السادة ستة في ثواب من مات به ومن أقام
 ما نرا قد تقدم بغضه وأخرج أحمد بسند حسن عن عقبة بن عامر
 السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يأتي الشهداء والمتوفون في
 الطاعون فيقول أصحاب الطاعون نحن شهداء فيقال انظروا
 فإن كانت جراحاتهم كجراح الشهداء يمسيل دماؤهم ويحترق كبريتهم
 المسك فم شهداء فيجحدونهم كذلك روى البخاري والنسائي
 عن عائشة رضي مالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فأخبرني أنه
 كان هذا إذا يبعثه الله تعالى من يشاء وجعله رحمة للعالمين فليس
 من أجل بل يقع الطاعون فيمكن في بلاد صابرا حتى يسبب العلم أنه

ما أصيب به إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد قال الحافظ
 ابن حجر يقتضي هذا أن أجر الشهيد لمن لم يخرج من
 البلد الذي يقع به الطاعون وإن يكون في حال إقامته قاصداً
 بذلك ثم أبى الله تعالى أن يجيأ صدق موعدة وإن يكون عارفاً أنه ما
 وقع له فهو بقدر الله وإن صرف عنه فهو بقدر الله وإن يكون غير
 متضرع به لو وقع وإن يعتمد على زبده في حالتي صحته ومرضه
 فمن اتعسف بهذه الصفات فمات في غير الطاعون فإن ظاهر
 الحديث أنه يحصل له أجر الشهيد وإن يكون كمن خرج من بيته
 على نية الجهاد في سبيل الله ثم مات بسبب آخر من
 القتل فإن له أجر الشهيد كما ورد في الحديث ويؤيده هنا ومن
 مات في الطاعون فهو شهيد ولم يقل بالطاعون فإن ظاهر الحديث
 أيضاً أنه شهيد ونية المؤمن البالغ من عمله قال وأما من لم يتصف
 بالصفات المذكورة فإن مفهوم الحديث أنه لا يكون شهيداً وإن
 مات بالطاعون قال ومما يستفاد من هذا الحديث أيضاً أن الصابر
 في الطاعون المتصف بالصفات المذكورة يأمن فتاتي القبر لأنه
 نظير المرابط في سبيل الله وقال الجلال السيوطي إن هذا تصريح
 بأن الصابر في الطاعون إذا مات بغير طاعون يأمن فتنة القبر
 كما مر إذ لا يكون الميت بالطاعون بذلك في معنى شهيد المعركة
 روح القرطبي بأن الشهادة من حديثي مقتضية لذلك وأخرج

أحمد والطبراني عن النبي صلى الله عليه وآله قال اتاني جبرئيل بالتحمى
 والطاعون فامسكت الحمى للمدينة وارسلت الطاعون التي الشام
 فالطاعون شهادة لامتى ورحمة لهم ورجين على الكافر وهذا
 الحمد يث وغيرة بعمومه يشمل مرتكب الكبيرة اذا مات
 بالطاعون وهو مضر فانه يكون له شهادة ورحمة السابعة
 في سبب منع الطاعون من المدينة اخرج الشيخان عن
 ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ابى
 ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال وجزم جماعة
 من العلماء منهم النووي في الاذكار بان مكة كالمدينة لكن قال
 الجلال السيوطي انه دخلها الطاعون العام سنة تسع وازعجين
 وبعماية ويدل على المشاركة ما اخرج احمد بسند صحيح عن
 ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله مكة تنفستان
 بالملائكة على نقب منها ملك لا يدخلها الدجال والطاعون
 الثامنة انه هل يشرع الدعاء برفعه قال الجلال السيوطي انه
 بدعة لا اصل له لانه ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم دعا به وطلبه
 لامتة وكذا ابو بكر الصديق رضي الله عنه ولما وقع في من عمر رضي الله عنه لم ينقل
 عن احد من الصحابة الدعاء برفعه ولما وقع في من معاذ بن
 جبل قيل له ادع الله يرفع عنا هذا الزجر فقال انه ليس بزجر
 ولكن دعوة نبيكم وموت الصالحين قبلكم وشهادة يختص الله

بهما من يتشاء منكم اللهم ات الى معاذ نصيبهم الا وفر من هذه
 الرحمة وما وقع في عبارة الرافعي والنووي من مشروعية
 القنوت للوباء فهو عام مخصوص لان الوباء اعم من الطاعون
 كما قد مرنا وقد صرح في كتب الخبائلة بانه لا قنوت للطاعون
 لعدم ثبوته وذكر بعض الصالحين ان من اعظم الاشياء الرافعة
 للطاعون وغيره من البلايا العظام كثرة الصلوة على النبي صلعم
 وعن الشافعي رح احسن ما يد اوى به الطاعون التسبيح التسامعة
 نقل الشيخ محي الدين النووي في شرح مسلم ان الطاعون وقع
 في زمن النبي صلعم في سنة ست من الهجرة وهو مخالف لما ذكره
 الجلال السيوطي فانه ذكر ان اول الطاعون وقع في الاسلام ما وقع
 في زمن عمر بن الخطاب رضي العاشرة روى البخاري وغيره عن
 عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلعم من احب لقاء الله
 احب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه ومن فضالته بن عبيد
 ان رسول الله صلعم قال اللهم من آمن بك وتجهدا نى رسولك
 فحسب اليه لقاءك وهمل عليه قضاءك واقلل له من الدنيا ومن
 لم يؤمن بك ولم يشهد انى رسولك فلا تحسب اليه لقاءك
 ولا تهمل عليه قضاءك واكثر له من الدنيا رواه ابن حبان في
 صحيحه وغيره وعن معاذ ابن جبل قال قال رسول الله صلعم ان
 شيعتم انبياءكم هو اول ما يقول الله عز وجل للمؤمنين يوم القيامة

وما اول ما يقولون له قلها نعم يا رسول الله قال الله عز وجل يقول
 للمؤمنين هل احببتم لقائى فيقولون نعم فيقول لم فيقولون
 ونحوذا عفوك ومغفرتك فيقول قد احببت لكم مغفرتى رواه
 احمد بن حنبل وعنه ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول انى الله وانا اليه راجعون اللهم
 اجرنى في مصيبتى واخلف لى خير امنها الا اجره الله تعالى
 في مصيبتى واخلف له خير امنها فلما مات ابو سلمة قلت اى
 المسلمين خير من ابي سلمة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم انى قلتها فاخلف الله لى خير اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم
 وغيره وعنه ابي موسى رضى الله عنه قال اذا مات
 ولد العبد قال الله تعالى لى نكحة قبضتم ولد عبدى فيقولون نعم
 فيقول قبضتم ثمرة فواذ فيقولون نعم فيقول ماذا قال عبدى
 فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله تعالى ابشوا العبدى
 بيتا فى الجنة ومهوى بيت الحمد رواه الترمذى وغيره وعنه جابر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضر قبر ابنى الله له بيتا فى الجنة ومن
 غسل ميتا كساه الله من حلل الجنة ومن عزي حزين كساه الله
 التقوى واصل الله الى سيدنا محمد رضى الله عنه فى الارواح ومن
 عز امعبا كساه الله ثع حلتين من حلل الجنة لا يسوى لهما الدنيا
 ومن اتبع جنازة حتى يقضى د فنها كتب الله ثلاث قرارى

التييراط منها أعظم من جبل احدو من كفل يتيما او ارشدة اظله
 الله تع في ظله وادخله الجنة و اءه الالبير اني في الاوسط و صلى الله
 على سيدنا محمد و آله و رسالة في الرشوة و اقسامها للقااضي و غيرة
 لابن نجيم

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي ينصر الحق ولو بعد عدين * و يظهر الصدق و يفضح
 الكاذبين * و ينشر العدل في الخلق و يقمع المبطلين * و الصلوة
 و السلام على اشرف المرسلين * و على آله و صحبه اجمعين *

و بعدة فهذه رسالة مختصرة في بيان الرشوة و اقسامها و في ضمنه
 ما يجوز اخذة للقااضي و ما لا يجوز و ما يحل منها و ما يحرم
 و بيان الفرق بينهما و بين الهدية و في بيان انها هل تملك
 و بيان ان التعزير هل يكون لتشهير ام لا حملني على ذلك بعض
 الاحبة حين صارت حادثة الفتوى في زماننا و اجاب فيها بعض
 الحنفية بخلاف المنقول فذا منهم ان الرشوة للامير كالرشوة
 للقااضي و الله اسأل ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم فنقول الرشوة
 لها معنيان لغوي و اصطلاحي فمعناها في اللغة الجعل قال في
 القاموس الرشوة مثلية الجعل و جمعها رشي و رشاو رشاة اعطاء
 اياها و ارتشى اخذها و استرشى طلبها انتهى و في المصباح الرشوة
 بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم و غيره ليحكم له او يميله على

ما يريده وجميعه ان يشي بالضم ايضا ورشوته رشوا من باب فعمل
 اعطيته رشوة فارتشى اي اخذوا اصله رشوا الفرخ اذا مد راسه
 الي امه لترقه انتهى وفي المغرب الرشوة بالكسر وبالضم والجمع
 الرشى وقد رشاه اذا اعطاه الرشوة وارتشى منه اخذته انتهى واما
 في الاصطلاح فمافي المصباح تعريفها اصطلاحا وذكر الامام ابو نصر
 البغدادى في شرح القدر وحى والفرق بين الرشوة والهبة ان
 الرشوة ما يعطيه لاجل ان يعينه والهبة لا شرط معها انتهى
 والرشوة حرام بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله
 قع لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل مالم يبيحه الشرع كالغصب
 والربوا والقمار وقال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من أموال الناس
 بلا اثم وانتم تعلمون قال اليقاوى في المنا سببات الرشى اي
 ولا يتوصلوا في خفائها الى الحكم بالرشوة المعصية البصائر من
 الادلاء قال الحوالى وهو من معنى انزال الدلو خفية في البير
 ليستخرج ما كان واما بيان يدلى دلو رشوته للحاكم خفية
 ليستخرج جوره لا لياكل به مالا انتهى واما السنة فاحاديث
 كثيرة منها قوله عم لعنة الله على الراشى والمرتشى ومنها لعن الله
 الراشى والمرتشى في الحكم ومنها لعن الله الراشى والمرتشى
 والرائش الذى يشي بينهما كذا في الجامع الصغير من حرف

الإثم و متيها ما يحل ويحرم فقال قاضي خان في فتاواه
 من القضاء الرشوة على وجوه أربعة ^{التي} ما هو حرام من التجانبين
 أحدهما إذا تقلد القضاء بالرشوة فإنه لا يصير قاضيا وتكون
 الرشوة حراما على الآخذ والقاضي ^{والناتئ} إذا دفع الرشوة
 خوفا على نفسه أو ما له وهذه الرشوة حرام على الآخذ غير
 حرام على الدافع وكذا اطمع في ماله فرشاه ببعض المال ومنها
 إذا دفع الرشوة لبيستوى ^{أمرة} عند السلطان حل له الدافع ولا يحل
 للآخذ أن يأخذ فإن أراد أن يحل للآخذ يستاجر الآخذ يوم ما إليه
 الليل بما يوق يده أن يدفع إليه فإنه تصح هذه الأجرة ثم المستاجر
 أن شاء استعمله في هذا العمل وإن شاء استعمله في غير هذا إذا
 أعطى الرشوة لبيستوى ^{أمرة} عند السلطان وإن طلبه منه أن
 يستوى ^{أمرة} ولم يذكر له الرشوة وأعطاه بعد ما يستوى اختلفوا
 فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ وقال بعضهم يحل وهو
 الصحيح لأنه بَرَو ^{بجواز} إلا أحسان فيحل كما لو جعلوا للامام
 والمؤذن شيئا أعطوه من غير شرط كان حسنا وكما لا يحل للقاضي
 أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الأجنبية الذي لم يكن
 يهدي إليه قبل القضاء وكذا لا يستقرض والاستعارة
 انتهى وفي كتاب الوصايا قالوا بئذ المال لدفع الظلم
^{من} فيه ^{من} ما له لا بكون الرشوة في حقه بئذ المال

لاستخراج حق له على آخره يكون رشوة انتهى وفي الحاشية
 اذا اخذ القاضى الرشوة ثم اقصى او قضى ثم ارتشى او اخذ
 ابن القاضى او من لا تقبل شهادته له لا ينفذ قضاؤه فان تاب
 ورد ما اخذ فهو على قضاائه وفي الاقضية الهدية عاين ثلاثة انواع
 حلال من جانب المهدى والآخذ وهو الاهداء والتودد والثانى
 حرام من الجانبين وهو الاهداء ليعينه على الظلم الثالث
 حلال من جانب المهدى وهو ان يهدى ليكف الظلم عنه وهو
 حرام على الآخذ والحيلة ان يستاجر ثلاثة ايام ونحوه وان لم
 يبين المدة لا يجوز وهذا اذا كان فيه شرط اما ان كان الاهداء من
 غير شرط ولكن يعلم يقينا انه انما يهدى ليعينه عند السلطان
 فمشائخنا على انه لا باس به ولو قضى حاجته من غير شرط
 ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فلا باس بقبولها وما نقل عن
 ابن مسعود من كراهة الاخذ فدل لك تورع انتهى وهكذا
 في البزازين ثم قال وان كتب القاضى سجلا او تولى قسمته
 اخذ اجر المثل له ذلك ولو تولى نكاح صغيرة لا يحل له اخذ شئ
 لانه واجب عليه وكما وجب عليه لا يجوز اخذ الاجر عليه
 وما لا يجب عليه يجوز اخذ الاجر عليه وذكر القاضى البقالى
 يقول اذا عقدت عقدا ابكر فلى دينار وان كان ثيبا فلى نصفه
 انه لا يحل له ان لم يكن لهما لى ولو كان لهما لى غير ذلك لبناء

على ما ذكرنا ولو باع مال اليتيم لا يأخذ شيئا ولو أخذوا ذن في
 البيع لا ينفذ بيعه انتهى وفي فتح المقلير ثم الرشوة اربعة اقسام
 منها ما هو حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد
 القضاء الامارة ثم لا يصير قاضيا الثاني ارتشى القاضى ليحكم
 وهو كذلك حرام من الجانبيين ثم لا ينفذ قضاءه في تلك
 الواقعة التى ارتشى فيها سواء كان بحق او بباطل
 اما في الحق فلانه واجب عليه فلا يحل اخذ المال
 عليه واما في الباطل فاطهروا لافرق بين ان يرتشى ثم بتضيد
 او يقضى ثم يرتشى الثالث اخذ المال ليستوى امره عند السلطان
 دفع الضرر او جلب المنفع وهو حرام على الآخذ والدافع وفي
 الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من اقسامها الرابع ما يدفع للدفع
 الخوف من المدفوع اليه على نفسه او ماله حلال للدافع حرام
 على الآخذ لان دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز اخذ المال
 ليفعل الواجب انتهى وفي التقنية من كتاب الكراهية الظلمة
 تمنع الناس من الاختطاب في المروج الا ان يدفع اليهم شئ
 فالدفع والاخذ حرام لانه رشوة انتهى وفيها ايضا ما يدفعه
 المتعاشقان رشوة لايملك انتهى فقد تقرر من هذه النقول
 المعتمدة ان الرشوة للمقاضي كالرشوة لغيره فيستفاد منه انها حرام
 من الجانبيين ايضا فاذا جاء رجل الى القاضى ودفع اليه مالا

ليقتضى له أو كان قد قضى فدفع له لكونه قضى له فقد ارتكب
الدافع الحرمة فاذا لم يقبلها لقاضى و اراد تعزير فله ذلك
لقولهم كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر فان التعزير
واجب عليه و في البدائع و اما سبب وجوب التعزير فارتكاب
جناية ليس لها حد مقدر في الشرع سواء كانت الجنائية على حق
الله تعالى حق العبد و اما مخروط وجوبه فالعقل فقط فيعزى كل
ما قل ارتكب جناية ليس لها حد مقدر انتهى و اما التعزير
بالتشهير فانه جائز لانه نوع من التعزير لقول الامام ابي حنيفة
في شاهد الزور و يعزى بتشهيره على الملاء في الاسواق و قالوا
نوجعه ضربا و نحبسها قال في فتح القدير فصار معنى قول الامام
ولا اعزى الا ضربا به فالحاصل الاتفاق على تعزيره غير انه اكتفى
بتشهير حاله في الاسواق و قد يكون ذلك اشد عليه من الضرب
خفية و هما اذا الى ذلك الضرب انتهى و هكذا في العناية
و غيرهما فقد افادوا ان التشهير نوع من التعزير فادارة القاضى
مصلحة لغير شاهد الزور فله تعزيره به زجر المفسدين لان
التعزير مفروض الى راي القاضى فان قلت هل له تسويد اوجه و
حلق جانب من اللحية مع كونه مثلة و هى منهي عنها
قلت له ذلك من قبيل المثلة و جوابه هو ما اجابوا به من فعل
همم و روى ابن ابي شيبة بسنده ان عمر كتب الى عماله

بالشام في شاهد الزور يضربا ربيعين مورطا ويسخّم وجهه
ويحلق رأسه ويطال حبسه وروى إمام الرزاق في مصنفه أن عمر
رضي الله عنه شاهد الزور أن يسخّم وجهه وتلقى عمامته في عنقه*
ويطاف به في القبائل فقال في فتح القدير مجيبا عن كونه مثله
أن المثلثة ليست إلا في قطع الأعضاء ونحوه مما في البدن ويدوم
. لا باعتبار عرض يغسل ويزول انتهى ومن المثنائين من اجاب
من فعل عمر رضي الله عنه كان سياسة فاذا راه الحاكم مصلحة كان له
أن يفعلها ورده فتح القدير بان كتابة عمر رضي الله عنه في البلاط
يرده واما الاستدلال على السياسة بالتبليغ الى الاربعة
ولا يبلغ بالتعزير الى الحد ودفليس بشيء لان ذلك مختلف
فمن العلماء من يجيزه فجواز كون رأي عمر رضي الله عنه لك انتهى
وقد استفيد منه ان السياسة ما يفعلها الحاكم بمصلحة العام من
غير ورود من الشرع فاذا رأى القاضي تشهير الراشي على
هذا الوجه مصلحة للعامة تقليل الرشوة مع كثير تهافت هذا
الزمان فانه يثاب على ذلك ولم يرد فكيف وله اصل وهو شاهد
الزور انتهى والله اعلم وسأته في الكنايس المصرية لزين ابن
نجيم رحمه الله

* بسم الله الرحمن الرحيم *

مسئلة كنيسة جاء تاروايتها الى فقلت في ز من الشيخ

محمد بن الياس امر السلطان في سنة سبع و ستين وتسعمائة
 ان ينظر فيها بالشرح فكتب بـ كلام المحقق ابن الهكّام في باب
 العشر والخارج وفي فتاوى قاضيخان وعن عمر بن
 الهذال منع اهل الذمة من احداث شيى من الكنائس في
 البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها ولا اهدم شيئا وجدته
 قد يما في ايديهم ما لم اعلم انهم احد ثو اذ لك بعد ما صار ذلك
 الموضع مصر امن امصار المسلمين قال مشا نخنا لا يهدم
 الكنائس والبيع القديم في السواد والقرى اما في الامصار
 ذكر محمد في الاجارات انه لا يهدم وذكر في كتاب العشر والخارج
 انها تهدم في امصار المسلمين وقال شمس الاثمة السرخسى
 الاصح عندي رواية الاجارات انتهى وفي حديث المحيط
 وروى عن ابي يوسف فرج ان البيع والكنائس التي تكون
 بالامصار بخراسان او الشام قال ما خطا علمي انه يحدث هدمته
 وما لم تعلم تركته حتى تقوم بينة انه يحدث لان النقص
 والتغير لا يجوز بالشك انتهى وذكر الشمني في شرح النقاية
 ان الامام اذا فتح بلدة صلحا او شرط لهم في الصلح التمكن من
 احداث الكنائس لا يمنعون منه والاولى ان يصلحهم على
 مصالح عليه عمر بن من عدم الاحداث انتهى وفي الجوهرة
 لا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام فاما اذا كانت لهم

ببيع وكنائس قد بعت لا يتعرض لهم في ذلك وذلك لانا اقررناهم
 على ما هم عليه فلو اخذناهم بنقضها كان فيها نقض لعهدهم
 وذلك لا يجوز وانتهى وفي الدخيرة اذا كان لهم بيع وكنائس^١
 قديمة تركت على حالها لم يهدم ولم يتعرض لانهم استحقوا
 ترك التعرض لهم فلم يتغير هذا الحكم لضرورة ذلك الموضع
 دار الاسلام لا ترى انه لا يجوز التعرض لهم في اخذ شيء من
 اموالهم واملاكهم وازعاجهم عن ذلك الموضع لكونهم استحقوا ترك
 التعرض لهم فكذا لك هنا قال ابن عباس رض الله عنهما ارض مضمونة
 العرب فليس لاحد من اهل الذمة ان يبني فيها بيعة او ببيع
 فيها خمر او يضرب فيها ناقوسا او ما كان قبل ذلك فحق على
 المسلمين ان يعفوا لهم ولا يهدم ما كان من كنائسهم القديمة
 على عامة الروايات وعلى رواية العشر والخراج تهدم الكنائس
 القديمة كذلك اذا كانت لهم كنيسة يقرب من مصر من
 امصار المسلمين فبنى المسلمون حولها بنية حتى اتصل ذلك
 بالموضع بالمصر وماركه حلة من محال المصرفانها لا تهدم الكنسية
 على عامة الروايات انتهى ثم قال اذا احتاج الذمي دار في
 مصر واتخذ في هذا المنزل مصلى لنفسه خاصة فانه لا يمنع منه
 وانما يمنع مما لا يكون شبيه الكنسية تجمع فيها قوم لصلاتهم لان
 في ذلك اظهار شعارهم في امصار المسلمين اما المملوكة في بيته

وهذه ليس فيها اظهار شعار الكفر فلا يمنع من ذلك
 انتهى قال في البدائع واما الكنائس و البيع ^لالقد يمت فلا
 يتعرض لها ولا يهدم شي من منها و اما احداث كنيسة اخرى
 فيمنعون منه ان صار مصر من امصار المسلمين لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا كنيسة في الاسلام اى في دار الاسلام وانهدمت
 كنيسة فلهم ان يبنيوها كما كانت لان لهذا البناء حكم البقاء و
 لهم ان يستبقوها فلهم ان يبنيوها و ليس لهم ان يحولوها
 من موضع الى موضع لان التحويل من موضع الى موضع في
 حكم احداث كنيسة اخرى و اما في القرى و في موضع ليس
 من امصار المسلمين فلا يمنعون من احداث الكنائس و
 البيع كما لا يمنعون من اظهار بيع الخمر و الخنازير في
 نهاية البيان و انما يجوز احداث الكنيسة لقوله علم لا كنيسة
 في الاسلام المراد منه احدا ثانيا لا جماع لان القد يمت
 تترك على حالها و المراد بالقد يمت ما كانت قبل فتح
 الامام بلد هو صالحهم على اقرارهم على بلدهم و اراضيهم
 ولا يشترط ان تكون في زمن الصحابة و التابعين لا محالة و ذلك
 لان الصلاح ما وقع على تقريرهم و ترك التعرض لهم دل ذلك على
 اعادة ما تقدم منها انتهى و الله اعلم ^بسأله في اقامة التعزير
 على المفسد بلاد عوى لابن نعيم

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه رسالة في
اقامة القاضي التعزير على المفسد من غير توقف على مدع حيث
رجع الى انه من حقوقه تع وسماع البينة على ذلك فنتول وبالله
التوفيق ذكر في فتح القدير معزيا الى فتاوى قاضي خان التعزير
حق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه البراءة والعفو والشهادة على
الشهادة ويجري فيه اليمين يعني اذا انكر ولا بينة عليه يحلف
ويقتضى بالانكول ولا يخفى على احد انه ينقسم الى ~~مذاهب~~
حق العبد وحق الله تع فحق العبد لا شك انه يجري فيه ما ذكر
واما ما وجب منه حقا لله تع فقد ذكرنا انما انه يجب على الامام
ولا يحل له تركه الا فيما علم انه انزجر الفاعل قبل ذلك ثم يجب
ان يتفرع عليه انه يجوز اثباته بمدع شهد به فيكون مدعيا
شاهدا اذا كان معه اخر انتهى ما في فتح القدير فقد استفيد منه
سماع البينة بلا دعوى ويدخل التعزير تحت قولهم في تفسير
الجرح المقبول في كتاب الشهادات هو ما تضمن حقا لله تعالى
او حقا للعبد والجور الذي لا يقبل ولا تسمع البينة عليه هو ما لم
يتضمن حقا لله تعالى ولا للعبد كما في الهداية وغيرها فحق الله
تعالى اعم من الحدود والتعزير التي هي من حقوقه تع لان
المراد لحق الله تع كما اصرح به الاصوليون ما تعلق نفعه بالعامّة

وذكر في المعراج في شرح قول الحمد اية ولا تسمع الشهادة على
 جرح مجرد فقال قيل انه عم قال اذكر والفا جرح بما فيه قلنا
 فهو محمول على ما اذا كان ضرورة يتعدى الى غيره ولا يمكن
 دفع الضرر الا بالاعلام انتهى فيدخل تحته ما اذا كان ضرورة عاما
 كرجل يؤذى بلسانه ويده فاذا علموا القاضي بذلك قبل خبر
 هم حيث كان المخبر عدلا فيزجره القاضي ويمنعه اشد المنع
 ويعزره بما يليق حاله وفي الظهيرية من البراهية رجل يقتل
 ويضرب الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان به ليزجره
 انتهى فقد استفيد منها ان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره
 وهو من باب الاخبار فلا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجامع
 القضاء فاذا اخبر القاضي بان فلانا ارتكب معصية ليس فيها
 حد مقدر وكان المخبر عدلا ارسل القاضي خلفه وعزره ولهذا
 قال في فتح القدر ان تعزير الاشراف بالاعلام وهو ان يقول
 له القاضي انك تفعل كذا فتنزجر به وفي التتارخا نية
 هو ان يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا انتهى
 وهكذا ذكر الزيلعي في شرح الكنز وهذا كالصريح
 في ان مجرد الاعلام والاخبار من القاضي يكفي
 لتعزير من غير توقف على دعوى حيث كان من
 حقوقه تعوقه في الغنية بان ارتكب منكرا ليس

فيه عدم مشروع من غير ان يجنى على الناس فإن قلت يحتمل
 انه قد تابى من الذنوب فكيف يعزى قلت قال في القنية
 التعزير لا يسقط بالتوبة فإن قلت اذا اخبر العدول القاضي
 ان رجلا يؤذى المسلمين بشرة وفسادة وتزوير فهل ينفيه عن
 البلد قلت قال شيخ الاسلام العيني انه بلغنى و به ا فتى
 عبد الله بن عمر و اصل الحديث من اكل ثوبا او بصلا فلا يقرب من
 مسجد ناهدا فينبغي من اذى الناس بالمشجدة عنه ان يخرج
 منه ومن اذاهم مطلقا ينفي عن البلد ذكره في شرح البخاري
 من كتاب الصلوة في شرح ذلك الحديث ويدخل تحت قوله
 في معراج الدراية اذا كان ضرورة يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع
 الضرر الا بالاعلام كما اذا اخبر القاضي زوجة غائب تخرج
 من بيت زوجها وتذهب الى فلان الا جنبى عنها فان
 القاضي يمنعها ويعزرها على ذلك لانه لا يمكن دفع هذا
 الضرر الا بذلك فان الزوج غائب وقالوا القاضي نصب ناظرا
 لمصالح المسلمين خصوص الغائبين وفي فتح القدير القاضي
 نصب ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه والغائب كذلك
 ولا شك ان هذا من اعظم مصالحهم فان كان له حفظ مال الغائب
 فكيف بعياله وحرمة فان قلت يحتمل انها ذهبت اليه لقضاء
 حاجة قلت لا اعتبار بالاحتمال في باب التعزير لان القاضي

يبتى الامر على الغالب قال في لقنية ولو وجد مبهمة اليمين
الخمر دون السكر يعزى ولو وجد معه آنية فيها خمر يحملها
يعزى والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب
في مثل هؤلاء الخافة والفسق فيعزرون على الظاهر انتهى وان
قلت اذا اخبر القاضى بمعصية رجل له الا رسال خلفه من
غير ان يدعي فوا حسبة قلت نعم اذا كان من حقوقه
تعالى فان فيهما مع الغضولين من الفصل الثاني عشر
لو اخبر الخساكم بتكلم رجل في عتق نفسه بكلام
لا يصدق في القضاء انه لم يرد به عتقه او بابانة امراته وهو يعرف
ذلك الرجل او لا يعرفه قال محمد رحمه الله لو اخبر به عدلان
ينبغي ان يجتهد فييهو يطلبه اشد الطلب حتى ينظر في امره
ولو اخبر به واحد عدل واكبر رأيه صدقه فالاولى ان يطلبه وان
لم يطلبه وجوب ان يكون في وسعه ولو اخبر به من لا يدري صدقه
وكذبه فليس عليه طلبه انتهى وقد استفيد منه ان المخبر على
ثلاث مراتب مع ان قوله اخبر بعتق عنه شامل للعبد والامة
مع ان عند الامام لا بد من دعوى العبد لاثبات عتقه ولا تسمع
فيه الشهادة بلا دعوى بخلاف عتق التجارية وفي الواقعات
الحسامية من القضاء قاض اخبر ان فلانا طلق امراته ثلاثا او
اشترق الحر ان كان المخبر ان عدلين ينبغي له ان يطلبها اشد

الطلب لانه ثبت عند القاضي ما هو منكرو بحجة شرعية
وان كان المخبر عدلا واحدا او كان اكبر رأيه انه صادق فالأفضل
ان يطلبه وان لم يطلبه وسعه وان لم يكن المخبر عدل وغلب على
ظن القاضي صدقه الا ولى ان يطلبه واذا لم يشهد احد بطلاق
الزوجة ومتى الامتاع كان بلغ القاضي ذلك و ارسل القاضي
خلفه فان ذكر ولا بينة فهل يحلفه القاضي قال في جامع
الفصولين لا يحلف على عتق العبد حسبه بل على الدعي
اتفاقا وفي عتق الامتاع والطلاق بدون الدعي فيمكن يحلف
وقيل لا فليتأمل عند الفتوى انتهى وقد تأملت فترجع الاول
لرجاء النكول ولذا قدمه في الذكر وذكر في الهداية من فصل
التعزير وكتاب الكفالة ان الحبس بمفرده يقع تعزيرا بالتهمة
قبل ثبوت الذنب انتهى فهذا يدل على ان التعزير لا يتوقف
على الثبوت اذا كان حقا لله تعالى وفي فتاوى قاضيخان
من يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويخلد في السجن الى ان تظهر
التوبة وعن ابي يوسف اذا كان يبيع الخمر ويشترى ويترك
الصلوة يحبس ويؤدب ثم يخرج انتهى فقد استفيد منه ان
التعزير يكون بمجرد التهمة وان كان ضرورة هاما كالقتل
والسرقة يخلد في الحبس بخلاف من لم يكن ضرورة متعل يا فانه
لا يخلد وفي فتح القدر يعزر من شهد شرب الشاربين

ول لم يوجد في
هل التعزير ولا
اكتاب الكفالة
في الهداية مثل
دا بل ذكر في
هل التعزير ان
أى الامام ان
سم الحبس الى
ضرب فعل لانه
لمح تعزيرا وقد
رد الشرع به في
مئة حتى جاز
ن يكفى به
بما ان يضم اليه
هذا لم يشرع اى
حبس في التعزير
لتهمة قبل
وته كما شرع
الحمل لانه من
تعزير انتهى
في كتاب
حفا لة بالنفس
لا يحبس

والاجتماع على مشربة الشرب وان لم يشربوا ومن
 معه ركة خمر والمفاظ في نهال رمضان يعزرو ويحبس وكذا
 المفسى كالمخنش والناذحة يعزرون ويحبسون حتى يلحد ثرا
 توبة انتهى ثم قال ويعزرون من قبل اجنبية او عانقها او مسها
 بشهوة انتهى فهذا كله دليل على ان التعزير اذا كان حقا لله
 تع يكفى فيه مجرد الاخبار ولا يتوقف على الدعوى كالتقبيح
 والمعانقة ~~والان~~ والغنا والنوح فكذا الخلوة بالاجنبية والبيت
 عند الجنبى هو اكلان لهان وج ادعى عليه او لانه حق الله تع
 وكذا تحريم الخلوة بالاجنبية وان رضى زوجها او محرما وفي
 الخلاصة سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان راي القاضى
 ذلك جائزا ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره
 باخذ المال انتهى ولا يتوهم احد ان التعزير موقوف على
 الدعوى والاثبات وانما هو بالاعلام الى القاضى
 اتدري وفيها ايضا سئل محمد بن رح عن الرجل يوجد في بيته
 خمر وهو فاسق او يوجد القوم يجتمعون عليه او لم يرههم احد
 من رايها غير انهم جلسوا مجلس من بشر بهاهل يعزرون
 فلعمري لان الظاهر ان الفاسق بعد الخمر للشرب وان القوم
 يجتمعون عليها لارادة الشرب وبكرة بمجرد الظاهر لا بتقرر
 السبب على وجه لا شبهة فيه فلا يمكن اقامة الحد

فيها حتى شهدا
 شاهدان مستورا
 ان او شاهد عدل
 يعرفه القاضى لا
 الحبس للثمة
 ههنا والحق
 تشبه باحد شرط
 الشهادة اما اعد
 او اعد الله انتهى
 فظهر انه سهو من
 المصنف رح والله
 اعلم بمراد عباده

عليهم والمتعزير مما يشبه بالشبهات الخ لئلا يعزرون انتهى
فإن قلت هل يعزّر العبد أو يحكم في عيبه مولاة قلت أما الحد فيقال
في الظهير بة ويقام الحد على العبد إذا قربا لزنا أو بغيرة
مما يوجب الحد وإن كان مولاة غائبا وكذا القطع والقصاص لأن
الوجوب عليه باعتبار النفسية وأبو حنيفة ومحمد يوجبون بغيره
بين حجة البينة وحجة الاقرار باعتبار أن للمولى حق الطعن
في البينة دون الاقرار انتهى وفي فتاوى قاضي خان بواحد من علي
عبد مجبور استهلا كما ليس له أن يذهب به إلى القاضي
الاباذن سيده لأنه يشغله عن خدمة مولاة وإن وجدته في مجلس
القاضي حلفه فإن قلت فالأفضل إعلام القاضي بفعل الجاني
أو هيدته قلت إذا كان الجاني تكرر منه الفعل وصار منه تكاثره
فالأفضل رفعه إلى القاضي زجر الله وأخلاقا للمعالم من الفساد
واما من عصي مرة أو مرتين وكان مستترا متخوفا متندا ما عليه
فالأفضل ستره كذا في فتح القدير من كتاب الحدود
وفي معراج الدراية لو شهدوا عند الامام أنه قبل احذبية أو لمسه
فانه يعزّر على قدر ما راه انتهى فإن قلت هل للقاضي اخراج
العاصي من داره قلت قال في البراز بة ويقدم الامراء على مظهر
الفسق فإن كف فيها والاحبس الامام اواد به او يخرج
من داره والكل يصلح تعزيرا وعن همررض انه بيت الجماهرا غيب

الصفا والظاهر الامر ^{بأن} بيب دار الفاسق وفي العيون وفي فتاوى
 الصغرى انه يكسر ^ن نان ^و ولا يضمن الكاسر ولا ^ي كتنفى
 . بالقاء للملح الى اخره وفيها من الحدود الزانى اذا ^{لا} حبس
 والسارق اذا ^{لا} حبس لان الزنا جنائية على نفسه والسرقة
 جنائية على مال الغير فجاز الحبس انتهى وفيها ايضا قبل
 امرأة حرة او امة اجتنبيه او عائق او مأس بشهوة او جامع ^{لا} فيه
 الفرج يعجز الفاعل والمفعول ان كان عاقلا بالغاً مطاوعاً
 وان كانت صغيرة او صغيرة الاشياء عليه انتهى وفيها ويجوز
 للحاكم التعزير بالشتم لانه صالح فان قلت هل يجوز الهجوم
 على الفاسق في بيته قلت قال في البرازية ذكر الصدر عن
 اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وانواع الفساد
 في داره حتى لا باس به الهجوم على بيت المفسدين وقيل يراق
 العصير ايضا على من اعتاد الفسق وانواع الفساد في داره وهجم
 عهريض على ذئبة بالمدنية وضربها حتى سقط خمارها ف قيل له
 فيه هتك حرمة فقال لا حرمة لها بعد اشتغالها بالاحرام والتحقت
 بالامأ ويروى ان الفقيه ابا بكر البلخي خرج الى الرستاق و
 كانت النساء على شاطئ النهر كاشفات الرؤوس والذراع فقيل له
 كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن وانما الشأن في ايمانهن كلهن
 حرديات انتهى فان قلت هل غير الجاهل التعزير قلت قال في

البزازية ذمال ارتكاب الفاحشة يجوز له حمل الخلد وبعد الفراغ
 لا يقيم إلا الإمام وعلى هذا الرأي تسلم طبريزي حل له قتله
 وفي الخاتمة من كتاب الدعوى من مسائل اليميني لا يخص
 الإمام بأقامة التعزير فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب
 العبد ولورأه انسان يفعل ذلك كان له ان ينهيه ويمنعه ويؤدبه
 من غير به انسان لا يرضى بالمتع باللعان فيجزي فيه اليميني ذكرة
 بعد الدعوى فان قلت هل يشرع الهجوم على من خصم طلبه
 القاضى للدعوى واخفى في بيته قلت قال في البزازية من
 كتاب القضاء ويجوز الهجوم على بيته ووجد في ذلك نقل
 اصحابنا ولعل ذلك عند قضائه وصورته قال الخصم انه يتوارى
 وطلب الهجوم بعث اثنين معه اعوانه ونساء فيقوم الاعوان من
 جانب المسكة والسطح وقد دخل النساء حرمه ثم اعوان
 القاضى فيفتشون الغرف وتحسب السرافا لفاروق هجوم
 بيت رجلين بلغه ان في بيته ماشر ابافوجده في بيت احد هما
 وهجم على بيت نائحة بالمد ينة واخرجها وعلاها بالدرة حتى
 سقط خمارها وعلى هذا قالوا اذا سمع صوت فساد في منزل انسان
 هجوم عليه وعامة اصحابنا لم يجوزوا الهجوم وانما هو راجع الى
 الخصم اذا اخفى في بيته لا الى المفسد فانه لا خلاف فيه وفي
 فتاوى قاضى خان المشهور من قول ابى حنيفة ربح انه لا ينصب

منه وكذا ولاكن **يكره** عليه وهذا **استحسان** فعلم **الحرم** رضى
 والملاحون بعده **فترك القيل** وفي الذخيرة من كتب الحظر
 والاباحيات ان المرأة اذا تزوجت بزواج ولها زوج غائب فشهد
 بالشهود على ذلك ولم تدع طلاقا فعن ابي يوسف روى ان كان الاول
 معروفا يفرق بينهما حتى يقدم الغائب وان لم يكن معروفا
 لا يفترقا وفي المنتقى امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد غلب
 زوجها **المثله على** وجهين ان كان القاضي يعرف انها امرأة
 رجل يعرفه منعها من النكاح وان كان لا يعرفه وانما قامت
 عليه بذلك بينة عند القاضي لا يتعرض لهما انتهى وهذا علم
 من للقاضي ضبط زوجة الغائب ومنعها من نكاح الغير بشرط تعرفه و
 ان كان الثاني تعلق حقه بها ومع ذلك يفرق بينهما لاجل الغائب
 فكيف بأمره اقربا لها منكروحة غائب ومع ذلك تذهب اليه
 بيت رجل اجنبي تبين عنده وفيها ايضا من كتاب الحدود
 قال الحاكم ابو الفضل لص معروف بالسرقه وجده رجل يذهب
 في هو الحجه غير مشغول بالسرقه ليس له ان يقتله وله ان
 يأخذه ويأتى به الى الامام ليحبسه حتى يتوب لان الحبس
 الجزا الى ان يتوب مشروعا انتهى وهذا يفيد حبس القاضي
 المعروف به وان لم يكن مشغولا به الى ان يظهر توبته وفي
 البرازية من كتاب الاجارة اظهرا **استا** جر انواع الفسق

في الدار المستأجرة حتى السحر لا يخرج ~~حالا~~ ^{حالا} ~~الأموات~~ ^{الأموات} من الدار ولا
 الجير ^{البحر} ^{البحر} ولكن يمنع أشد المنع ^{فإن} ^{فإن} على وسمع الصياح من
 داره فقل استقر حرمته فقدمه فيمحو زانتسور والدخول بالأذن
 للتأديب انتهى وذكر الطرسوسي أن المراد بالتوبة في كلامهم
 ظهور أماراتها أن لا وقوف لنا على حقيقتها ولا ينبغي القول
 بجمعها ستة أشهر لأن التعزير نأكد ولا يحصل به الغرض
 إذ قد حصل فيها التوبة وقد لا تحصل ولا تظهر أمارات الحصول
 وأيضا التعزير بالدرة سماعي لا دخل للرأي فيه واعتبرنا
 وهبان بأن قوله لا وقوف لنا على حقيقة التوبة فيه نظر فإن
 حقيقتها ترك الذنب على أحد الوجوه وهي إبلغ ضرره
 الاعتذار وهي ثلاثة أن يقول لم أفعل وأفعل لا جل كذا أو فعلت
 وأسات وقد أقلعت ولا راع لذالك وهذا الأخير هو التوبة
 والتوبة في الشرع ترك الذنب السحت والندم على ما فرط منه
 والعزم على ترك معاودة وتدارك ما أمكنه أن تداركه من
 الأعمال انتهى وتعقبه العلامة عبد البر بن الشحنة بأن
 الطرسوسي لم يرد بقوله لا وقوف لنا على حقيقتها معناه شرعا
 إنما أراد حقيقة وجودها والله سبحانه تعام هذا ما تيسر جمعه
 في نصف يوم الأحد تاسع شهر شو ال رسالة في مسألة دخول
 أولاد البنات تحت لفظ الأولاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَجْمَلِ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ
 وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ وَبَعْدَ ذَلِكَ رِسَالَةٌ فِيهِ مَسْئَلَةٌ
 هـ خَوْلَ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ تَحْتَ لَفْظِ الْوَلَدِ وَالْأَوْلَادُ بَيَانُ
 الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ وَتَحْرِيرُ الْأَصْحَابِ الْأَقْوَى فَتَقُولُ بِأَنَّهُ
 الْمُسْتَعْنَى قَالَ الْأَمَامُ الْخَصَافُ فِي أَحْكَامِ الْأَوْقَافِ فِي بَابِ الرَّجُلِ
 يَقِفُهُ أَوْ يَخْلُصُ صَدَقَةً عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدَهُ وَوَلَدَ وَلَدِهِ وَنَسْلَهُ قُلْتُ
 أَرَأَيْتَ جَلَّ جَعَلَ أَوْ ضَعَفَ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى وَلَدِهِ وَوَلَدَ وَلَدِهِ
 وَأَوْلَادَ أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى الْمَسَاكِينِ
 قَالَ الْوَقْفُ جَائِزٌ وَيَشْتَرِكُ فِيهِ وَلَدُهُ وَوَلَدَ وَلَدِهِ مَا تَنَاسَلُوا إِلَى
 أَنْ قَالَ فَهَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَلَدُ الْبَنَاتِ قَالَ رَوَى عَنْ أَصْحَابِنَا
 فِي رَجُلٍ أَوْصَى لَوْ لَدَى فُلَانٍ بَعِيْنُهُ بِثَلَاثِ مَالٍ قَالَوَان كَانَ لَهُ وَلَدٌ
 الصَّلْبِيَّةُ ذَاوُكَوَانَا ثَاثًا كَانَ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمْ جَمِيعًا عَلَى مَالِهِمْ وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِلَّا وَلَدٌ وَاحِدٌ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى كَانَ الثَّلَاثُ كُلُّهُ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
 وَلَدٌ لَصَلْبُهُ وَكَانَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ أَوْلَادِهِ الذَّكَوْرُ وَأَوْلَادُ الْإِنَاثِ كَانَ
 الثَّلَاثُ لَوَلَدِ الذَّكَوْرِ وَدُونَ الْإِنَاثِ فَقَالَ مِنْ اخْتَارَ الْوَقْفُ مِنْهُمْ
 لِأَنْ سَبِيلَ الْوَقْفِ فِي هَذَا مِثْلُ سَبِيلِ الْوَصِيَّةِ فَقَالَ لَا يَدْخُلُ
 وَلَدُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ وَرَوَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الْوَقْفِ
 وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَدْخُلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ وَاحْتِجَ

بدستجاب حجب على مالك وهذا عندنا احسن انتهى
 وقال في الباب الاول اذ جعل الزينة صدقة على ولد وولد له
 واولادهم ونسلهم ومقبرهم ثم من بعدهم على المساكين هل
 يدخل ولد البنات مع ولد البنين قال نعم يدخل وكذا البنات
 في ذلك وان سفلوا ويكون اسوة اولاد البنين قلت اليس
 مقتضى عن ابي حنيفة رة و ابي يوسف حكي ولد البنات
 لا يدخلون مع ولد البنين في غلة هذه الصدقة والى ان يكون
 الغلة لولد البنين دون ولد البنات قال ما وجدنا احدا
 يقوم برواية ذلك عنهم وانما روى عن ابي حنيفة رة
 انه قال رجل اوصى بثلاث ماله لولد زيد بن عبد الله قال
 لزيد بن عبد الله اولاد ذكور واناث اصلبه ثم يهوت
 كان الثلث بين الذكور والاناث جميعا على عدد ذكورهم
 واحدا كان ذلك له لانه ولد زيد فان لم يكن لزيد ولد
 وكان له ولد ولد من الاولاد الذكور والاناث كان الثلث
 لولد الذكور دون البنات فاحسب ان اصحابنا قاسوا الوقوف
 والله اعلم على الوصية وشبهوا ذلك بها لان عامة ما قالوه في
 الوقوف انما هي على قياس الوصايا مما يشبهها قال محمد
 بن الحسن يدخل ولد البنات في هذه الصدقة فيكون اسوة ولد
 البنين في الغلة لان ولد البنات يقال لهم ولد ولد زيد انتهى و

ظاهر مسئلته اليوميته ان الخلاف فيها اذا وقفنا على ولد لم سوأ ذكر
و ولد له او لم يذكر وفي فتاوى ذنا صيخان لو قال ارضى بصدقة
موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه ولد ذكر
والانثى الا ان يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه
الاناث وما دام يوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير
فان لم يبق واحدا من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا
يصرف الي ولد الولد شيئا وان لم يكن له ولد لصلبه وله ولد
الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من
البطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد
الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ
هلال وذكر الخصاص عن محمد بن ابي داود انه يدخل فيه اولاد البنات
ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى
ابائهم لا الى امهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير
اذا قال اهل الحرب آمنونا على اولادنا فامنهم
يدخل في الامان اولادهم لا صلابهم من الذكور
والاناث واولاد اولادهم من قبل الرجال فاما اولاد
البنات فليمنوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية
ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يزد
على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد بنيته يشتركون في الغلة

ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن سوى بيته ما في الذكور وهل
يدخل فيه ولد البنت قال هلال ~~يدخل~~ وكذلك قال ارضى هذه
صدقة من قوفة على و لدى و ولد و لدى قال هلال يدخل فيه
الذكور من ولد هـ فاذا انقرضوا فهو لمن كان ولد ابن الواقف من
البنين البنات وقال على الرازي اذا وقف على ولده و ولد له
~~يدخل~~ فيه الذكور من ولد هـ فاذا انقرضوا فهو لمن كان ولد ابن
الواقف دون ولد ابنته الواقف ولو قال على اولادى ولم يلاهم كان
ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن و ولد البنت و الصحيح ~~ما~~ قال
هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد
البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد
اولادنا يدخل فيه اولاد البنين و اولاد البنات قال شمس الاثمة
السرخسي لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده
ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال و لدى فان ثمة
ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد
يتناول ولده لصلبه و انما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه
عرفا عن محمد بن هـ ان ولد الولد يتناول ولد البنت عنه
اصحابنا و ذكر هلال و هـ في الوقف اذا قال و قفت على و لدى
و ولد و لدى الذكور فالذكور من ولد البنين و البنات سواء
يدخلون في الوقف انتهى وفي الاسعاف و لو قال ارضى من قرعة

على الذكور من وانثى وعلى اولادهم فهي للذكور من ولده اصلبه
ولولده الذكور اناثا كانوا او ذكورا دون بنات الصلب فلا تعزى البنت
الصلبية وتعزى بنت اخيها ولو قال على ذكور ولدى وذكور ولد
ولدى يكون للذكور ولولده اصلبه وللذكور من ولده ولده ويكون
الذكور من ولد البنين في الغلة سواء ولا يدخل فيه انثى من
ولده ولا ولده ولو قال على ولدى وعلى اولادى الذكور
من ولدى تكون الغلة على ولده اصلبه للذكور والاناث من
ولد الذكور من ولده ويكون فيها سواء ولا يدخل ولد بنات
الصلب ذكر في فتاوى قاضيخان وذكر في الظهيرية كما في
الخانية والحاصل ان الخصاص ادخل ولد البنت في الوقف سواء
ذكر بلفظ ولدى او اولادى وسواء ذكر البطن الثانى بان قال
على ولدى ولولدى او على اولادى واولاد اولادى او اقتصر
على البطن الاول واما على الرازي فلا يقول بالدخول الا اذا
ذكر البطنين بلفظ الجمع كما اذا قال على اولادى واولادهم
واما غيرهما ففرق بين ان يذكر البطن الثانى فيدخل اولاد
البنات او يقتصر على البطن الاول فلا يدخلون والفرق
الذكور هو ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الخانية والظهيرية
وقال في وصايا الفتاوى الصغرى وذكر شمس الائمة السرخسى
وخواهر زاده ان ولد البنت لا يدخل في الوصية ولا في الوقف

في ظاهر الرواية وفي رواية الخصاص عن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن فضال عن
 الرواية المنصوصة في الوقف غير ان الوصايا والوقف واحد
 والفتوى على ظاهر الرواية وفي الكافي وعصام والقدوري
 والسير لا يدخل ولد البنات وذكر الخصاص عن محمد بن
 عن أبي حنيفة عن انه يدخل وفي فتاوى أبي الليث في الوقف
 لا يدخل ولد البنات وعليه الفتوى انتهى وفي الوصية
 والتجنيص الفتوى على ظاهر الرواية من عدم الدخول في
 الوقف والوصية وحاصل ما ذكره شيخ الاسلام عبد البر في شرح
 المنظومة انه لو وقف على تسعة ففى دخول اولاد البنات
 روايتان وجزم الخصاص بالدخول في مسئلة المولى فكان
 ترجيح الاحدى الروايتين ولو وقف على اولاده فالصحيح
 عدم دخول اولاد البنات ولو وقف على ذريته ففى دخولهم
 روايتان وينبغي ترجيح الدخول في هذه الاعصار لان عرفهم
 هايله ولا يفهمون غير ولا يسرى الى اولادهم غالباً ولو
 وقف على ولد وولد ولد فتنقل ما في فتاوى القاضى من تصحيح
 الدخول ثم قال قلت وينبغي ان تصحى رواية الدخول
 قطعاً لان فيه نص محمد بن عيسى عن اصحابنا والمراد بهم في مثل هذا
 عن أبي حنيفة عن أبي يوسف عن محمد بن عيسى عن ذلك ان الناس
 في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غير ذلك

عملهم و عرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قد مناه انتهى
والله اعلم رسالته في بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط * * *
ثم الحمد لله وسلام على عبادة الذين اصطفى وبعد فهذه الرسالة
في بيان ما يسقط من الحقوق بالاسقاط وما لا يسقط قد عرف
جامع الفصولين من الفصل الثاني والعشرين ان قال و يشترط
ترك حق لا يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والحق
يبطل به حتى لو ان احد الغانمين قال قبل القسمة تركت
حقى بطل حقه وكذا لو قال المورث تركت حقى في حبس
الرهن بطل انتهى وهي عبارة العمادى في فصوله وظاهرة ان
كل حق يبطل بالابطال وهو ظاهر ما ذكره قاضى خان في فتاواه
من كتاب الشرب فانه قال رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع
صاحب الدار دارة مع المسيل ورضى به صاحب المسيل كان
لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اشرا
الماء دون الرقبة لا شئ له من الثمن ولا سبيل له على المسيل
بعد ذلك فمجرى اوصى لرجل يسكنى دارة فمات المولى
الموارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وخطب المولى
يبع صاحب الدار دارة ولكن قال صاحب المسيل ابيع الدار
ناب المسيل فان كان له حق اشراء الماء دون الرقبة فالباع

قياً ساعلى حق السكنى وان كان له رقبته المسيل لا يبطل
 ذلك بنا لا بطال لان ملك العين لا يبطل با لا بطال
 و ذكر في الكتاب اى الا سعاد في احكام
 الاوقاف اذا اوصى ارجل بثلاث ماله ومات الموصى فصالح
 الوارث له من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ
 الامام المعروف بخواهر زادة ان حق الموصى له وحق الوارث
 قبل القسمة غير متأكد يستعمل السقوط انتهى فقد علم ان حق
 الغنم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق
 الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق
 الوارث قبل القسمة على قول خواهر زادة والكل يسقط
 بالاسقاط وصريح ابراهيم ان حق الشفعة يسقط بالاسقاط وحق
 الرجوع بالهبة لا يسقط بالاسقاط حتى لو قال الواهب اسقطت
 حقى في الرجوع في الهبة لا يسقط كما ذكره البزازى في فتاواه
 من الهبة واما اسقاط حق الاستحقاق في الوقف
 فقال قاضيخان في كتاب الشهادات في وقف المدرسة من كان
 فقيراً من اصحاب المدرسة يكون مستحقاً للوقف مستحقاً
 لا ببطلان بابطلاله فانه لو قال اعطيت حتى كان له ان يطلب
 وياخذ بعد ذلك انتهى وقد بقي حقوق كثيرة منها خیار
 الشرط قالوا يبطل بالالامال ومنها حبس المبيع يبطل بالابطال

ومنها الذين يسقط بالاسقاط منها حق القصاص يبطل
بالابطال كما صرحوا به واما أحد القنف فلا دخل له هنا
لأن الغالب فيه حق الله تعالى في الاصع وكذا الوعفى ثم عاد وطلب
يحل وكلامنا هنا في حق العباد الخالصة والغالبة واما حق
الوكالة والعارية والوديعة فينبغي ان لا يسقط بالاسقاط حتى
لو قال المستعير اسقطت حتى من الانتفاع بالعارية لا يسقط
مادام المعين لم يرجع وله الانتفاع بالعين ولا يسقط وينبغي ان
يلحق بمسئلة وقف المبرمة المذكورة في فتاوى قاضي خان
كل شيء تعلق بالوقف وهي مسائل قلت منها ان بعض ذرية
الواقف المشروط له الاستحقاق اذا اسقط حقه لغيره لا يسقط وله
ان يأخذ ومنها المشروط له انظر اذا اسقط حقه منه
لا يسقط ومنها من له وظيفة فهو وقف كالا ما اذا اسقط
حقه من معلومة سنة مثلا لا يسقط وله الاخذ الا ان
يكون الناظر قد استهلكه فيكون ابراء له قلت ومنها ان من
اسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا لك من فرغ من وظيفته
لغيره ولم يكو نائبين يداي القاضى الا ان الشيخ قاسم في فتاواه
افتنى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر الناظر المفعول له
ولم يستند الى نقل وخولف في ذلك ويمكن الحاق الوظائف
بنواب القاضى فانهم صرحوا بان نائب القاضى اذا عزل نفسه

بغير حضرة من ولاه لا ينعمل ويكفي الواسي ولينها اذا شرط الواقف
 لنفسه الا دخال والاخراج الى اخره او شرطه لغيره فاسقط حق
 من ذلك الشرط ينبغي ان لا يسقط ويعمل بذلك الا ان يورثها
 نقل يخالفه فيجب اتباعه فعلى هذا فالاصل في المحقوق المسقوف
 بالاسقاط الا حق الرجوع في الهبة وحق الوقف وخيار الرويا
 فلا حق للمشتري قبل الروية لينسقطه كما صرحوا به فلا يكون
 من هذه القبيل واية الموفق حرر الفقير زين بن نجيم في سنة
 خمس وتسعين وتسع مائة * * * * *

رسالة في بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها لابن نجيم

* * * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * * * *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه رسالة في
 بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها قال في القاموس
 اقطعت قطيعة اى غائفة من ارض الخراج وفي المصباح اقطع
 الامام لحيل البلد اقطاما جعل لهم غلاتها رزقا واستقطعتة سأل
 الاقطاع واسم ذلك الشيء الذي يقطع قطيعة انتهى ذكر الامام
 ابو يوسف في كتاب الخراج في موضعين فقال في الموات وللإمام
 ان يقطع كل موات وكل ما كان ليهن لا هدف فيه ملك و ليس فيه
 يد احد ويعمل في ذلك بالذي يرى انه خير للمسلمين واعم
 نفعاً وقال في ذكر القطائع ان عمر اصطفى اموال ككسرى

والقيصري وكنل من فرغبت ارضه و قتل في المعركة
وكل مقبض هذا وجهه فكان عمر يقطع لمن اقطعه زهدا قال
ابو يوسف و ذلك بمنزلة المال الذي لم يكن لاحد ولا في
يد وارث فللامام العادل ان يخلص منه ويعطى من كان له منها
في الاسلام ويضع ذلك موضع ولا يجابى فهذا سبيل القاطع
عندى بارض العراق ويؤخذ العشر من القطنان قال ابو يوسف ورح
ارض من ارض العراق والحجاز والطائف وارض الغرب وغيرها
عامرة وليست لاحد ولا في يد احد ولا يثبت لاحد ولا وارثه ولا
عليها اثر عمارة فاقطعها الامام رجلا فعملها فان كانت في ارض
الخراج ادعى فيها الذي اقطعها الخراج والخراجى ما افتتح عنوة
وان كانت عشيرة ففيها العشر قال ابو يوسف ورح و كل من اقطعه
الولاية الامهليون ارض من السواد وارض الغرب والجبال من
الاصناف اتى ذكر ان الامام ان يقطع منها فلا يحل لمن ياتى
بعدهم من الخلق ان ير ذلك ولا يخرج منه ممن هو في يده وارث
او مشتري ولا يجوز ان يقطع احدا من الناس حتى مسلم او معاهد
ولا يخرج من يده الا بحق الى اخر ما ذكره في البابين و قال
الامام الخفاف في احكام الخصام قلت فما تقول في هذه الاقطاعات
التي يقطعها السلطان ان وقف انسان قد اقطعه السلطان شيئا
منها قال ان قطع السلطان ارضا مواتا جاز لمن اقطع ذلك ان

يو اقفها وكذلك الارض اذا ملكها السلطان فاقطعها انسان
 او املكها او املكه اياها فوقها الذي اقطعها فالو قف جائز فيها
 واذا اقطع السلطان انسانا شيئا من حق بيت المال قال هذه ارض
 لانسان وهي ارض خراج وهي ملك لاربابها فالسلطان ياخذ
 منهم النصف مما يخرج له الله تعالى من الارض الزرع فما اقطع
 السلطان من هذا النصف الذي ياخذ ولا يبيت ا مال بعضه
 فيقول لمن يقطعه قد اقطعتك من هذا النصف اربعة
 اخماسه و جعلت عليك خمسة لبيت المال وهو العشر
 من جميع ما تخرج الارض فان وقف هذا الذي اقطع ذلك ما
 اقطعه لم يجز الو قف في ذلك من قبل الذي اقطع ليس بملك
 رقبة الارض و انما اقطع شيئا من حق بيت المال فالو قف في
 ذلك باطل انتهى وفيها ظايرية من كتاب الزكاة السلطان
 اذا وهب لانسان خراج ارضه ليس له القبول لانه حق الجماعة
 فان كان مصر فانه ان يقبل السلطان اذا جعل خراج الارض
 لصاحب الارض وتركه عليه جاز في قول ابي يوسف و خرج خلافا
 لمحمد بن حنبل والفتوي علي قول ابي يوسف و كان صاحب
 الارض من اهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفتهاء
 وجعل العشر لصاحب الارض لم يجز في قولهم وفي القنية
 استخلص نفسه عن هذه الخراج شفاعا وغيرها لا يلزمه

انتصرفوا ويجوز صوفها الى نفسه ان كان مصرفا كما مفتى و
 المجاهد والمعلم والمتعلم والذاكر والواعظ بحق وعلم ولا يجوز
 لغيرهم وكذا اذا ترك عمال السلطان الخراج لاحد بدون علمه
 انتهى وصرح الشيخ قاسم في فتوى رفعت له ان للجندي ان
 يوجر ما قطعه الامام ولا اثر لجواز اخراج الامام له اثناء المدة
 كما لا اثر لجواز الوقتية ولو جرت في اثناء مدة ما جرو ولا يكون له
 ملك منفعة لا في مقابلة مال لا اتفاقهم على ان من صولح على
 خدمة عبد سنة كان له مصاح ان يواجره الى غير ذلك من النصوص
 الناطقة بايجار ما ملكه من المنافع لا في مقابلة مال فهو نظير
 المستاجر لما قلنا و اذا مات المورث او اخراج الامام الارض عن
 المقطع بفسخ الاجارة لا تنتقل الملك الى غير المورث كما لو
 انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي
 اجارة المستاجر واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه الذي صولح
 على خدمته مدة مقدرة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة
 العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة
 ام الولد انتهى فقد نحرر لنا من هذا كله ان ما قطعه السلطان
 من املاكه او من موات بشر وطها يصير ملكا للمقطع يصح سائر
 التصرفات الثابتة للاملاك وتورث عنه وليس لاحد اخراجها
 منه الى غيره ويجب على المتطوع فيها وظيفتهما من خراج او عشر

او ما يراه الامام ولا يشترط ان يكون من مصارف الخراج انما
 الراى فيها الى السلطان واماماً قطعاً من اراضى بيت المال فانه
 لا يملك العين فلا يصح وقفها ولا التصرف بما يخرجها عنه ملكه
 ولا تورث عنه وانما ملك الانتفاع بها فله ايجارها وللإمام ان
 يخرجها الى غيره وحاصلاً انه جعل انه خراجها الذى كان يحمل
 لبيت المال اما الكل او البعض و يشترط ان يكون من مصارف
 الخراج ^{ما قد علمت} في السلطان اذا جعل الخراج وعلى هذا ليس
 له ان يجعلها لغير المصارف فان قلت هل له ان يجعل ارضاً وقفاً
 على مسجد قلت نعم ذكر قاضى بخان ان من مصارف الخراج بناء
 المساجد والنفقة على تعميرها وفيها الوقف السلطان ارضاً من
 بيت مال المسلمين على مصلحة المسلمين جاز الوقف انتهى
 وفي منظومة ابن وهبان ولو وقف السلطان من بيت المال
 لمصلحة عامة يجوز ويوجر وقال الشارح ويوجر السلطان على
 ذلك لان بيت المال معد لمصالح المسلمين فاذا ابداه على مصرفه
 الشرعى فقد منع غيره من خلافه فيوجر واما اذا وقف السلطان
 ارضاً من اراضى بيت المال على رجل معين ثم على ذريته ثم
 على الفقراء فقد افتى العلامة عبد البر ابن الشحنة بعدم الجواز
 اخذاً من قول قاضى خان على مصلحة عامة نظر الى انه لا بد
 من العموم في الا بتداء وخالفه في ذلك بعض اهل عصره نظراً الى

العموم في الانتباه وقد اطل الكلاء فيه في شرحه على منظر مة ابن
 وهبان واما الارصاد فذكر الشيخ قاسم انه من السلطان ابي
 بايقاف فان قلت هل للمفقر الحق في الخراج وان لم يكن
 فانفع عام قلت صرح في الظهيرية بانهم ياخذون ما فضل
 بعد ائصارف العائمة وهكذا في الامراء جبة والله
 اعلم الفذلك عجلان بن نجيم في تاسع عشر من رمضان سنة
 خمس و سبعين وتسعمائة بمصر المحمدية سنة ~~حس~~ سئل عن
 الاقطاعات رحمه الله امين

رسالة في من يتولى الحكم بعد موت الباشا لا بن نجيم
 * * * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * * * *
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل الملق اجمعين
 وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد فهذه رسالة في حكم من يتولى
 الحكم بعد موت نائب البلد المسمى في زماننا بالباشا قبل ان
 يبلغ السلطان خبر موته الفتها لمهمات المرحوم الباشا على
 الحكمي في سنة ستين وتسعمائة قال في البزازية في جامع
 الفتاوى مات والى مصر ولم يبلغ الخليفة موته وصلى بالناس
 خليفة الميت او قاضيها الماذون قصداا وصاحب شرطه صح
 ولو احتتمعو اعني اهل البلدة على تقدرهم رجل لا يصح الا اذا لم
 يكن للميت خليفة ولا قاض ولا شرطى فحينئذ يصح للمضروية

انتهى زقن - خلاصة الفتاوى والى مصر ملك واه يبلغ الخليفة
مرتين حتى مضت بهم جمع فان صلى بهم خليفة المبيت او صاحب
الشرط او القاضى اجزاهم ولو اجتمعت العامة على تقديم رجل لم
يامره القاضى ولا خليفة المبيت لم يجوز ان لم يكن ثم قاض ولا
خليفة المبيت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز للضرورة
انتهى وفي تنمة الفتاوى وفي العيون والى مصر قد مات ولم يبلغ
موته الخليفة حتى مضت بهم جمع فان صلى بهم خليفة المبيت
او صاحب شرطه او القاضى جاز لانه فوض اليهم امر العامة
ولو اجتمعت العامة على ان يبقوا سوار جلا من غير امر خليفة
القاضى او المبيت لم يجوز جمعه لانه لم يفوض اليهم
امرهم اما اذا لم يكن فيهم قاض ولا خليفة المبيت بان
كان الكل هو المبيت وسياتى معنا فحنيئذ يجوز
لاجل الضرورة انتهى وهكذا فى الذخير والواقع
فى هذه الحاد ثمة ان الباشا يستدلف وتعين الناضى وان قلت
انهم ذكروا الشرطى معه فلام يتعين قلت هذا فى زمانهم فقال فى
المغرب الشرطة بالسكون والحركة خيار الجند واول كتيبة تحضر
الحرب والجمع شرط وصاحب الشرطة فى باب الجماعة يراد به
امير البلدة كما مير بخار او قيل هذا على ما تهم لان امور الدين
والدنيا كانت حنيئذ الى صاحب الشرطة على المفتين لا الى

الشرط لانه جمع انتهى فتعين والقاضي لامر الدين واستفيد
 منه ان الرعية لو اجتمعوا على تقديم رجل مع وجود القاضي
 لم تصح جمعهم فان قلت اذا تعين القاضي لامر الدين فهل
 يتعين لامر الدنيا قلت نعم يتعين قال المحقق بن الهمام
 المقصود بالذات من الامة انما هو اقامة امر الدين واما انظر
 في امور الدنيا وتدابيرها كاستيفاء الاموال من وجوهها وايداعها
 مستحقها ودفع الظلم فمقصود ثانيا لانه انما هو ليتفرغ
 العباد لامر الدين فان امور المعاش اذا انتظمت تفرغ الناس لامر
 دينهم ولذا قال علي رضي الله عنه قال له ابو بكر اقبلوني كلا والله
 لانقيلك ولانستبقتك قدر ضيلك رسول الله صاعم لامر ديننا
 افلانر ضالك لامر دنيا بنا انتهى ولا شك ان المقصود من الامر
 هو المقصود من الامة اعنى انما هو اقامة امر الدين واما
 اقامة امور الدنيا فتبع فحيث هيئوا القاضي لاقامة الجمعية
 التي هي اهم امور الدين فتعينه لامور الدنيا بما يتعلق
 بالديوان واموال بيت المال اولى خصوصا لان الامام الاعظم
 فوض اليه امر العامة قات فحينئذ هذا من امرهم وقد
 علموا المسئلة بان الامام الاعظم فوض الي القاضي امر العامة
 فان قلت فحينئذ يجمع هذا القاضي بين منصب القضاء والامرة
 قلت لا مانع وياء ل عليه ما نية انما من تنهية الفتاوى

وفي الذخيرة بقوله الا اذا لم يكن فيهم قاض ثانياً كان الكل الميت
و معناه بان كان الميت والى المصرو قاضيهما فاستفيد منه جواز
الجمع والله اعلم ^{والله اعلم} سالف في السفينة اذا غرقت وانكسرت هل
يضمن اولا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده سئلت عن شخص استأجر سفينة لينتفع بها على
الوجه الذي عرفت في الحمل والسفر على العبادة من بندر السويس
الى بندر جدة المعمورة ثم انه سافر بها فغرق في اثناء الطريق
وتلفت هي والمتاع فهل يلزمه اجرا لمسافة التي سافر بها
ويستقط عنه باقى المسافة ام لا فاجبت بانه يلزمه اجرة المسافة
التي سافر بها بحمد الله لان المعقود عليه المنفعة لا يعدل فهي
كسكنى الدار واشتجار دابة للركوب او الحمل عليها وكذلك الحال
الزيلة لا يستحق الموجد الاجرة على البعض الا في سكنى
الدار وقطع المسافة لان المعقود عليه هو المنفعة يصبر مسلماً
الى المستأجر بتسليم محلها وهو الدار والدابة بخلاف ما اذا
كان المعقود عليه العمل كالحياطة والحمل فانه لا يستحق من
الاجر شيئ الا بعد الفراغ من العمل والتسليم الى صاحبه فلا
يحتاج بعمل البعض شيئاً انتهى والدليل على الفرق ايضا
ما في المحيط لو اكتر سفينة لينتفع بها الى هو وضع فيحمل

كذا ويجوز به فذهب بالسفينة فلم يجد فرجع قال يلزمه كراه
 السفينة في الذهاب فارغوا ان قال اكثريتها منك على ان
 تحمل لي طعاما الى كذا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء
 له من الكراهية انتهى ففي الاول المعقود عليه منفعتهما وفي الثانية
 حمل ربهما وهو الحمل عليهما فان قلت ذكر في فتاوى قارى
 الهداية بان السفينة اذا غرقت وانكسرت من غير صنع ربهما
 فلا ضمان عليه ولا اجر له وظاهره انه لا يجب شيء ~~لكن~~ الاجر
 قلت انما كان كذلك لانه صورها فيما اذا ما قدر رب السفينة
 على ان يحمل له كذا الى مكان كذا فالمعقود عليه الحمل وفي
 مسئلتنا المعقود عليه المنفعة وهو قطع المستافعة والدليل عليه
 ايضا ان قارى الهداية ذكر في السؤال ان رب السفينة اذا استاجر
 ملاحا فهل يستحق شيئا من الاجرة ام لا اذا غرقت فاجاب
 بانه يستحق من الاجرة بقسطها وانما كان كذلك في الملاح
 لان المعقود عليه المنفعة والملاح تارة يكون خاصة وتارة يكون
 مشتركا فان كان بمعنى صاحب السفينة فهو مشترك وان كان
 بمعنى انه العامل في السفينة مع ربهما فهو خاص وفي السراج
 الوهاج الملاح صاحب السفينة وفي المصباح الملاح بالتشديد
 السفن وهو الذي يجري السفينة انتهى وفي القاموس الملاح
 بائع الملح او صاحبه والنوتي والمتعهد للنهر انتهى والنوتي

مشتراك بين رب السيفنة ونجيرة رسالة الخاير بك في شرط

***** كتاب وقفه لابن نجيم *****

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وبعد فقد وقعت حادثة هي ان خاير بك

منع الامرا ناصر كان شرط للمستحقين في كتاب وقفه لكل

وظيفة معلومة وشروط لنفسه الزيادة والنقصان ثم بعد سنين

اظهر الملك شحققون قولهم متضمنة لكون الواقف زادهم في المعاليم

و وقعت منازعة بين المستحقين والمتولى فامر الحاكم بجمع

العلماء والنظر في ذلك فكننت من عین للضرورة فاجبت ان

اكتب شيئا في ذلك مبينا لمسائل مهمة في تلك الحادثة والله

الموفق للصواب الاولى هل الاعتبار لما كتب في المكتوب

او لما ثبتت ان الواقف تلفظ به قال في البرازية وقد اشرنا ان

الوقف على ما تكلم به لا على ما كتب الكاتب فيدخل في الوقف

المدكور وغير المذكور في المصك اعني كلما تكلم به انتهى

الثانية هل شرط الواقف يثبت بالتسامع كاصله فاختلفت

التصحيح فيها ففي الكتاب المعتمدة كالاخلاصة والبرازية

ان الاختار انه لا يثبت بالتسامع ووجهه في فتح القدير وهل

الشارحون بان اصله من الذي يشتهرون شرائطه وفي المجتبى

الاختار انه يثبت بالتسامع ووجهه في فتح القدير الثالثة

هل تقبل شهادته المستحقين قال في الظهيرية من كتاب الوقف
 اذا شهد بالوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد
 - اولاده وان سفلوا او ابائهم وان علوا لا تقبل شهادته وكذا
 شهد بوقف على نفسه وعلى اجنبي لا تقبل في حقه ولا في حق
 الاجنبي وليس هذا كالشاهد بين اذا شهد احدهما انه وقف على
 زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر انه وقف على عمرو صدقة موقوفة
 فان ثمة تقبل شهادتهما وتصرف الغلة الى الفقراء لانهما اتفقا
 ان رقبة الارض وقف وانما اختلفا فيما استثنى له الغلة فتقبل
 شهادتهما فيما اتفقا عليه واشهد شاهدان انه وقفها على فقراء
 جيرانه وهما من جيرانه جازت شهادتهما لان الجوار ليس
 بلازم وكذا الوشهد انه وقفها على فقراء مسجد كذا او هما من
 فقراء ذلك المسجد وكذا الوشهد اهل المدارس ستة بوقف المدرسة
 جازت شهادتهم وذكر في فضل الميم اذا وقف الرجل كراصة على
 مسجد لقراءة القرآن او على اهل المسجد فشهد اهل ذلك
 المسجد على وقف الكراصة فهذه المسئلة نظير شهادة اهل المدرسة
 على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف
 قللك المحلة والمشائخ فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة اهل
 المدرسة ان كانوا ياتخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل
 شهادتهم وان كانوا لا ياتخذون تقبل وكذلك قالوا في اهل

بأحالة كذا وكذا الشهاد ة على وقف مكتتب ولشاهد صبي
 في المكتتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو
 الصحيح على ما قدمناه انتهى وقال من كتاب الشهادات
 رجل مات و اوصى لفقرء جبر انه بشيئ وانكر الورثة
 وصية فشهد على الوصية رجلان لهما اولاد محاو يج قال محمد
 لا تقبل شهادتهما في ذلك فاذا بطلت فحق الاولاد بطلت
 اصلا لان الشهاد ة واحدة كمالو شهدا على رجل انه قذف
 امهما و فلانة لا تقبل شهادتهما وذكر محمد ر ة في وقف الاصل
 اذا وقف على فقراء جبر انه فشهد بذلك فقير ان من جبر انه
 جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث ما ذكر في الوقف قول
 ابي يوسف روح اما على قياس قول محمد روح فينبغي ان لا تقبل
 في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف روح يجوز ان تبطل الشهادة
 في البعض وتسقى في البعض وعلى قول محمد لا تقبل اصلا
 ويحتمل ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كانوا اقليلا
 يحصون انتهى وفي فتاوى قاضي خان و اما اصحاب المدرجة
 اذا شهدوا ابو وقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب
 لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل
 وقاسوا على مسئلة الشفعة دار بيعت وله شفعاء فانكر البائع
 البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال

ابطلت شفعتي جازت شهادته وان كان يطلب لا يقبل شهادته
 قال رض عندي هذا يخالف الشفعة لان حق الشفعة مما يحتل
 الا بطلان و اذا قال ابطلت شفعتي بطلت شفعتي و اما لو وقف
 على المدرسة من كان فقير امن اصحاب المدرسة يكون
 مستحقا لو وقف اسحقا قال لا يبطل باطلا له فانه لو قال ابطلت
 حقى كان له ان يطلب و يأخذ بعد ذلك فكان شاهد لنفسه
 فيجب ان لا تقبل شهادته انتهى وذكر الخصاص من باب
 الرجل يقف الارض على قرايته فيستنازعون في ذلك قلت فان
 شهد رجلان من القرابة ممن قد صححت قرابته لرجل انه قرابة
 الواقف و فسروا قرابته فذلك جائز و قال من باب الواقف
 على فقرائهم القرابة قلت فهل تقبل شهادته لقرابة بعضهم
 ابيض قال لا قلت فان كان الشهود اغنياء و الرجل من قرابته
 فشهدوا بقرابته و فقره لم اقبل ذلك قال ان لم يكونوا يجرى الى
 انفسهم بشهادتهم منفعة ولا يدفعوا انداك منهم مضرة قبلت
 شهادتهم انتهى و قال في باب الرجل يتنفذ الارض ثم يبيعه
 وهي في يده او تكون في يد غيره و هو جاحد فقلت ان است
 رجلين شهدا على رجل انه جعل ارضه هذه صدقة موقوفة لله تع
 ابد اعلى اهل بيته و هما من اهل بيته قال شهدا بهما باعالة لا
 يجوز فان شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على

فقراء اهل بيته ومن بعد اسم على اهل بيتهم وهما
يوم شهدا غنيان قال شهدا تهما ايضا باطلة من قبل انهما افتقرا
بعد ذلك ثبت الوقف لهما بشهادتهما فكل شهادة يجز بها
الشاهد الى نفسه مغنما او يدفع بها عنه مضره فان شهدا دته
لا تجوز قلت وكذلك اذا كان الشاهد يجز بشهادته منفعة الى
ابويه او الهيم ولده او الى زوجته قال نعم شهدته باطلة لا تجوز
وكنك انك ان شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على جيرانه وهما
من جيرانه قال شهدا تهما باطلة قلت فلم لا تجعلها صدقة على
المساكين بقولهما جعلها صدقة به تع قال من قبل ان الوقف
لا ينعقد الا بشهادتهما وهى شهادة واحدة لا تجوز بعضها قلت
فان شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على اهل بيته وعلى اقوام
اخرين والشاهدان من اهل بيته قال الشهادة باطلة لاننا لاجزنا
الموقف مشتركوا فيه فان قال الشاهدان لا نقبل ما وقف علينا قال
لا تجوز الشهادة لسائر اهل بيتهم ولا شيعى للآخرين قلت وما
يبطل شهدا تهما قلت من قبل ان اولادهما من اهل بيتهم لا يقبل
فقد شهدا ولا دهما قلت فان شهدا انه جعلها صدقة موقوفة
على فقراء جيرانه او على فقراء المسلمين وهم فقراء الجيران
قال تجوز الشهادة قال من قبل ان فقراء الجيران ليس لهم قوما
مختصون صيين الا ترى انما انظر الى فقراء الجيران ان يوم نقسم

الغلة فمن انتقل منهم من جو ان لم يكن له في الغلة حق الا ترى
 ان رجلين من اهل الكوفة هما فقيران لو شهدا الله جعل
 ارضه صدقة هو قوفة على فقراء اهل الكوفة ان الشهادة جائزة
 لان الوقف ليس لهما باعيا نهما خاصة الا ترى ان والى الوقف
 اذا اعطى الغلة غيرهما من فقراء الكوفة هل ذلك جائز
 وكذلك كل شهادة لا تكون خاصة وانما هي عامة مثل
 اهل بغداد و اهل البصرة ونحو ذلك ان الشهادة جائزة بالحكم
 الحاكم بالوقف انتهى فان قلت ما الفرق بين الثانية اعني
 ابو وقف على جيرانه حيث قال لا تقبل وبين ما اذا وقف على
 فقراء جيرانه حيث قال تقبل قلت من جهة الخصوص والعصوم
 وانه في الصورة الاولى لم يقيّد الجيران بالفقراء كل الاقوام
 مخصوصين ولقد خفي هذا على ابن الهمام فقال وكان الفرق
 تعيينهما في هذه الصورة اذ لا جيران له هو اما بخلاف تلك
 الصورة انتهى وهو مردوه فان في الصورة الاولى فصلوا الجواب
 فيها قال الخصاص وهما من جيرانه بكلمة التبعية وفي الثانية
 قال وهم فقراء جيرانه بدون من فالامر عكس ما قال وانما الفرق
 بما قلنا وفي المحيط من باب شهادة دافع المغرم و جالب الغنم قال
 محمد بن رجل مات او وصى لفقراء جيرانه فشهد على ذلك
 رجلان فقيران لم تجزاهما ولا لغيرهما والفرق بينهما انه اوقفهم

ما وصى به في بعض فقراء جبر انه دون بعض جازو بمثله في
 فقراء اهل بيته لم يجز للاخلال ببعضهم لذلك افترقا وذكر هلال
 في كتاب الوقف رجل وقف على فقراء جبر ان فشهد رجلان من
 الجبر ان او شهدا انه وقف على اصحاب ابي حنيفة رح وهما من
 اصحابه جازت شهادتهما او وقف على فقراء قرابته فشهد
 به رجلان من قرابته وهما فقيران او غنيين لم يجز شهادتهما للفرق
 ان القرابة لا تنقطع ولو اختقر استحقاق هذه الصدقة فنفس
 الشهادة او جبت جواز المنفعة لهما ولا كذلك الجوار لانه ينقطع
 الجوار بالانتقال والتحول فانظر في الجبر الى يوم تقسيم
 الصدقة وفي القرابة الى يوم تخلق الغلة انتهى وذكر ان اصناف
 في كتاب ادب القاضي ولو ان رجلا مات بدين الفادوه وترك
 ورثة وترك مالا فشهد رجلان لرجلين على الميت بدين الف
 درهم وشهد هما للشاهدان على الميت بدين الف درهم فان
 ابا حنيفة وابن ابي ليلى و ابا يوسف قالوا الشهادة بائنة من
 قبل انهم يشتركون فيما قبض كل واحد منهم وروي
 بن الحسن في الجامع الصغير عن ابي حنيفة ان الشهادة جائزة
 وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انهم ان جاؤا جميعا
 فالشهادة باطلة الى هنا لفظ الخصاف وذكر المرخص في المبسوط
 ثلاثة فصول احدها لا تقبل الشهادة بالاتفاق وهو ان يشهد

المشهود لهما للشاهدين بالوصية بالثلاث وهذا لان الثالث
 مشترك بين الوصى لهم فشهادة كل فرقة لاقت متلا مشتركة
 بين المشهود له والشاهد وفي الوجه الثاني الشهادة متقبولة
 بالاتفاق وهو ان يشهد الرجلان ان الميت اوصى لهما بهذا العبد
 ويشهد الآخر ان الميت اوصى لشاهدين بهذه السجارية
 فالشهادة تقبل لان كل واحد من الفريقين يثبت الحق
 للمشهود لهما في محل لا شركة لهما في ذلك المحل والثالث على
 الخلاف وهو فضل الدين فابو يوسف راجح يقول الحق متعلق
 بالتركة وهي مشتركة وهما يقولان ان الحق متعلق بالذمة
 فلا شركة وتمامه في غاية البيان من اخر الوصايا * * * * *
 ومقالة في ان المكتوب لا يجوز العمل به ولو ثبت مضمونه
 * * * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * * * *
 الحمد لله الذي ينصر الحق ولو بعد حين * وينشر العدل في
 الخلق ويقمع المبطلين * والصلوة والسلام على افضل
 المرسلين * وعلى آله واصحابه اجمعين * وبعد
 فقد وقفت على هذه المكتوبة فوجدته غير موافق للمطلوب
 لاشتماله على انواع من الخلل ولو انفرد منها واحد منع من
 العمل وقبل الشروع في بيانها لابد من تقديم مقدمة هي ان
 المكتوب لا يجوز العمل به ولو ثبت مضمونه حتى يكون

على طبق القواعد الشرعية قال في خلاصة الفتاوى من أول
 كتاب المحاضر والسجلات الأصل في المحاضر والسجلات
 ان يبالغ في الذكروالبيان بالصريح ولا يكفي بالاجمال
 حتى قيل لا يكتفى في المحضر ان يكتب حضر فلان
 وحضر معه فلان فادعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب
 هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه وكذا يكتب
 غير ذكر المدعى عليه لفظة الاشارة في مواضعها من اهم ما يحتاج
 اليه في الدعاوى وكذا لا يكتفى بذكر قوله فشهد كل واحد منهم
 بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعى هذا وكذا
 لا يكتفى بقوله عقب دعوى المدعى من المدعى عليه بهذا الا
 بعد قوله والجواب بالانكار من المدعى عليه وهذا لازم ولا بد
 ان يعين تفسير الانكار وينبغي ان يكتب في السجل حكم
 القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب في
 السجلات ثبت عندى على الوجه الذي يثبت الحوادث
 الشرعية ما لم يذكر على وجه لا يفتى بصحة السجل وكذا
 لا يكتفى بقوله عقب دعوى المدعى من المدعى عليه بهذا
 الا بعد قوله والجواب بالانكار من المدعى عليه وهذا لازم
 ولا بد ان يعين تفسير الانكار وينبغي ان يكتب في السجل
 حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها الى وشهدا لشهود على

هو افقة الدعوى وذكر الامام البخرخى في نسخة حكاية شمس
الائمة الحلوائي مع قاضى عينيه ورده المحاضر والسجلات بهذا
انتهى ما فى الخلاصة وهكذا فى غير هذا وذكر العلامة خسرو فى شرح
الدرر والغرر ان المحضر ما كتب فيه خصومة المتخاصمين عند
القاضى وما جرى بينهما من الاقرار من الامور اية ان الانكار
منه والحكم بالبينة او الذكوى على وجه يدفع الاشتباه ذكرنا
السجل والصلك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها
والحجة والوثيقة متناو لان للثلاثة انتهى الاول من الحلل
الذى اشتمل هذا المكتوب عليه انه ذكر فيه ان المدعية حبيبة
بنت يوسف بن الناصرى محسنة وجدوا به حيث لم يعلم القاضى
اسمها ونسبها كما فى الفتاوى الظهيرية وفى جامع الفصولين
ولا يجوز الاعتماد على ان يكتب ادعت التى ذكره انها حبيبة
بنت فلان ولا يجوز الاعتماد على اخبار المخبر باسمها ونسبها
كما فى الفتاوى الظهيرية وفى جامع الفصولين ولا يجوز الاعتماد
على اخبار المتعاقدين باسمهما ونسبهما لعلهما سميا وانتسبا
باسم غيرهما ويريدان يزورا على اشهود ليخرجا المبيع
من يد مالكه فلو اعتمد على قولهما فقوى تزويرهما وبطل
املاك الناس وهذا فعل يخفى عنه كثير من الناس فانهم يسمعون
لفظا اشراء والبيع والاقرار والتقابض من رجلين لا يعرفونهما

هذا امتشاهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم
 والنسب ولا يحكم لهم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك حرزا
 عن المجازفة عن ضياع املاك الناس وطريق الشهود بالنسب ان
 يشهدوا عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند البيعة
 وح و عند هاشم شاه رجليين كما في مائر الحقوق انتهى الثاني
 انه كتب بمحضرا لجناب العالي قانصوة لم يذكر فيه انه
 المدعى عليه غيره ولا يلزم من حضوره عند المدعى ان
 يكون هو المدعى عليه ان يحضر مجلس القاضى
 خلق كثير لا دعوى لهم وقد قد مناعن الخلاصة انه لو ذكر المدعى
 عليه بالضمير لا يكتفى به التثا لث على تسليم ان يكون
 هو المدعى عليه لذكر له كذلك اخر المكتوب لم يتبين ان العقار
 في يده وشرط صحة الدعوى في العقار كونه في يد المدعى عليه ولا
 يكتفى اقرار المدعى عليه بكونه في يده بل لابد من البرهان
 على وضع يده او علم القاضى كما صرح به في الهداية وغيرها وفي
 جامع الفصولين لو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على
 الملك بعد اقرار المدعى عليه وقضى به للمدعى لا ينفذ حكمه
 ما لم يبرهن او يعرف القاضى انه في يده انتهى الرابع كتب فيه
 قانصوة ناظر على اوقاف خاثر بك ولم يكتب فيه انه ثبت عند
 القاضى انه ناظر ولا بد منه كما في الظهيرية وغيرها الخامس

لم يكتب انه باظر من جهة الوقف او من جهة القاضى و اذا بين
 انه منصوب القاضى فهل يحتاج الى بيان القاضى باسمه
 ونسبه سببه عند ذكر الخلل في نظارة حبيبة السادس انه لم
 يذكر فيه ان وقف قوصون محكوم به ولا بد من ذكره لان المحكوم
 به لازم وفي غيرة اختلاف حين جوز الامام الاعظم بيعه وان كان
 الفتوى على قول ابي يوسف اخرج ولكن المكتوب يسان من ذلك
 السابع انه ذكر فيه انه تحت نظر حبيبة ولم يثبت كونها نظارة
 كما قد مناه ولم يبين انها نظارة من قبل الوقف والقاضى وهذا
 ما وعدنا به قال في الخلاصة معزيا الى فتاوى اهل سمرقند
 اذا كتب ملك الولاية والوصاية ولم يذكر جهة وصايته لا يصح
 ولو كتب انه وصى من جهة الحكم او متولى الحكم و
 لم يسم القاضى الذى نصبه والذى ولاية جازمه كما
 في الفصل الثامن من نصب الوصى وذكره في كتاب
 الوقف وقيدة بان يبين تاريخ نصبه انتهى وفي الظهيرية
 متولى الوقف اذا اجر الوقف او تصرف فيه تصرفا اخر فكتب في
 ملك اخر وهو متولى لهذا الوقف ولم يذكر انه متولى من اى
 جهة لا يجوز وكذا الوصى على هذا وفي الخانية اذا لم يذكر ان
 فاسد انتهى فان قلت الوقف حق الله تعالى فتسمع الدعوى
 من غير المتولى قلت هذا قول مرجوح والفتوى على خلافه

قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ رَجُلٌ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ وَقَفٌ عَلَيْهِ لَا تَسْمَعُ
 وَأَسْمَاعُ تَسْمَعُ الدَّعْوَى. وَهِيَ أَمَّا تَوَلَّى وَفِي الْفَتْاوَى قَالَ تَصِيرُ وَالْفَتْوَى
 عَلَى الْأَوَّلِ الشَّيْءُ بِخُرُوفِهِ وَهَكَذَا فِي الْبِزَازِيَّةِ وَفِي الْجَامِعِ الْفَصُولَيْنِ
 لَا تَسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِوَقْفٍ يَسْمَعُ وَبِالْأَوَّلِ يَفْتَى
 فَإِنْ قُلْتَ الشَّهَادَةُ فِي الْوَقْفِ بِلَا دَعْوَى أَصْلًا مَقْبُولَةً قُلْتَ أَلَمْ تَعْتَمِدْ
 فِي الْمَذْهَبِ التَّفْصِيلَ لِمَا فِي جَامِعِ الْفَصُولَيْنِ وَقِيلَ يَنْبَغِي أَنْ
 يَفْصَلَ الْجَوَابَ لَوْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى قَوْمٍ بَاعِيَانِهِمْ لَا تَقْبَلُ الْبَيْنَةُ
 بِلَا دَعْوَى وَفَاقَاوُ لَوْ عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ عَلَى فَقْرٍ أَوْ تَقْبَلُ عِنْدَهُمَا
 لَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجُلٌ وَذَكَرَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ وَقَالَ هَكَذَا
 فَصَلَ الْأَمَامُ الْفَضْلِيُّ وَهُوَ الْمَخْتَارُ أَنْتَهَى وَفِي شَرْحِ الْمَكْنَزِ لِلزَّيْلَعِيِّ
 وَابْنِ بَاعٍ ضَمِيمَةً ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقْفٌ عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِهِ لَا تَسْمَعُ
 دَعْوَاهُ لِلتَّنَافُضِ وَأَنْ أَقَامَ الْبَيْنَةَ عَلَى ذَلِكَ قِيلَ تَقْبَلُ لِأَنَّ
 الشَّهَادَةَ عَلَى الْوَقْفِ تَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْحِسْبَةِ
 وَقِيلَ لَا تَقْبَلُ وَهُوَ أَصَوَّبٌ وَأَحْوَطٌ أَنْتَهَى وَمَا فِي بَعْضِ الْفَتْاوَى مِنْ
 أَنَّ الْمَخْتَارَ قَبُولُهَا بِلَا دَعْوَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ذَلِكَ التَّفْصِيلِ الْمَخْتَارُ
 فَيَكْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ وَقْفًا عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ تَوْفِيقًا
 وَلِهَذَا قِيلَ فِي الْبِزَازِيَّةِ لَا يَشْتَرُطُ الدَّعْوَى فِي الْوَقْفِ كَمَا فِي عَتَقِ
 الْأَمَةِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَبِهِ اخْتَارَ الصَّدْرُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْجَوَابَ عَلَى
 إِطْلَاقِهِ غَيْرُ مُرْضِيٍّ قَالَ الْوَقْفُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ وَأَنْ

حق العبد لا بد فيه من الدعوى انتهى وقد ذكرت المداينة
 انها وقف على الذرية الثامن انه ذكر فيه ان الاستبدال وقع
 بثمن بخس بالبراءة المفتوحة والخاء المعجمة الساكنة والبخس
 من الالفاظ المشتركة يوجب خيلا مانعا من قبوله والعمل بما
 فيه قال القاضي في تفسير قوله عز وجل وشروء بثمن بخس اى
 مبشوس لزيفه و لنقصانه انتهى وقال الامام الرازى في
 تفسير الكبير قال ابن عباس رضى الله عنهما البخس الحرام لان ثمن الحر
 حرام قال كل بخس في كتاب الله تع نقصان الا هذا حرام وقال
 ابو احدى و يسمى الحرام بخسا لانه ناقص البركة وقال قتادة
 البخس الظلم والظلم نقصان يقال ظلمه اى نقصه وقال عكرمة
 والشعبي البخس القليل وقيل ناقص عن القيمة نقصانا ظاهرا
 وقيل كما نبت الداهم زيوفا ناقصة العيار قال الواحدى
 وعلى الاقرال كلها البخس مصدر ووضع موضع الاسم والمعنى
 ثمن مبشوس انتهى كلامه وفي الصحاح البخس الناقص
 الخس اى رضى تنبست من غير سقى وفي المصباح بخسه
 بخسا من نفع نقصه او عابه ويقال بخست العين بخسا نقلا عنها
 وفي القاموس البخس النقص والظلم بخسه كمنعه وفقوا العين
 بالاصبع ونحوها و ارض تنبست من غير سقى والمكس انتهى
 فقد ظهر بما نقلنا ان له ستة معان قد ذكره مبطل للمكتوب

التاسع انه ذكر فيه انه بيع بعشرين الفا وله يصل من ذلك
 الا نحو اربعة عشر الفا والحال ان عدم وصول جميع الثمن
 بالاداء عنه لا يصرف صحة الاستبدال كما في فتاوى
 قاضي خان لو باع ابو قسور ذهب الثمن صحت الهبة و
 ينضم الثمن في قول الشيخ فيفة رح وقال ابو يوسف رح
 لا تصح الهبة انتهى وتبعه في الاسعاف في احكام الاوقاف
 للشيخ برهان الدين الطرابلسي مع انه قال نحو اربعة عشر و
 نحو مبيع ثم عين بعد ثلثة عشر بكلمة الاصراب والمكتوب
 يصان عن مثل هذا الخلل العاشر ان قوله لم يصل مبيع من جهة انه
 لم يبين انه لم يصل الى البائع والى المستبدل والى جهة
 الوقف الحادي عشر انه ذكر فيه ان الباقي صرف لتزويج
 قضية الاستبدال ووجه الخلل فيه من جهة انه لم يبين فيه على
 من اصرفه الثاني عشر ان التزويج كلمة مبہمة احتملت ان
 يكون ذلك القدر دفع رشوة للقاضي المستبدل او للشهود
 فهي مع كونها مبہمة لا اعتبار بها الثالث عشر قوله مع ان الواقف
 شرط ان لا يستبدل وقفه لا يصلح مانع الاستبدال عند وجود
 شرط لما صرح به العلامة الطرسوسي في انفع الرسائل واقره عليه
 العلامة بن العلامة بن الشحنة في شرح منظومة ابن وهبان
 من ان الواقف اذا شرط ان لا يستبدل وقفه فالشرط باطل كشرطه

ان لا نظر للسلطان والقاضي في وقوعه الرابع عشر ان قوله مع ان
 الواقف شرط ان لا يستبدل انما ذكر في دعوى المداعية ولم
 يثبت ذلك بتبديل ولم يحل في المكتوب عن مكتوب الواقف
 الخامس عشر انه لا مطابقة بين دعواه والشهادة كما يعلمه
 من تأملهما والمطابقة بينهما شرط والدليل على عدم المطابقة
 ان المدعية عينت الشمن ولم يعينه الشهود وانما ذكرت ان
 الو اصل اربعة عشر الفابل ثلاثة عشر ولم يذكر الشهود وانها
 ذكرت ان الباقي لم يصل وانه صرف في ترويح قضية الاستبدال
 ولم يذكر الشهود شيئا من ذلك وصرح في الهداية بان المطابقة
 بين الدعوى والشهادة شرط السادس عشر انه لم يبين كلام
 كل شاهد وحده ولا بد منه لينظر المفتي بين كلام الشاهدين
 فان المطابقة بينهما لفظا ومعنى شرط عند ابي حنيفة و
 معنى لا لفظا عندهما كما في الهداية وصرح في الفتاوى الصيرفية
 ان المحضر لا يقبل ان اكتب فيه ان الشهود شهدوا على مطابقة
 الدعوى بجزا انهم ظنوا المطابقة جهلا فلا بد من ذكر الشهادة
 لينظر فيها مفتي وكذا لا يقبل المحضر اذا ذكر وافيده شهادة
 لشهود ولم يبين كلام كل شاهد ولو قال الموثق شهادة صحيحة
 لما ذكرنا السابع عشر ان قول الشهود ان الاستبدال وقع في غير
 موقعه لكونه صادر بغير ظر يق شرعي وانه لم يصادف محله

شهادتين وهي غير مقبولة وكذا قولهم لم يكن بصيغة مسوغة
 للاستبدال الثامن عشر ان قولهم ان ربعه وقت الاستبدال كان كذا
 لا يبقى جميع وجوه الاستبدال كما بينه عند بيان ثبوت ههنا
 المبطل للاستبدال التاسع عشر فيه اجارة الناظر للوكالة وهي
 لا تمنع من صحة الاستبدال لما عند كره الاعتشرون ان القاضى
 المبطل للاستبدال عفى الله عنه اعتمد في اتيان الاجارة على
 فرض شيخنا شيخ الاسلام القنوجي الحسينى والغرض ليس بحكم
 فلا يقول عليه واعجب منه اعتماده في اثبات الاجارة على شاهد
 واحد وهو كاتبها تو ههنا ان الكاتب يكفى ولم تقبل في الاسلام
 شهادة واحد بانقر اداة سوى خزيمه فرض بخصوصه وقعت له
 الحادى والعشرون انه عمل لقوله بعد من له والمصرح به في
 المنهيب ان القاضى بعد من له كواحد من الرعايا
 لا يجوز العمل بقوله وحده كما في الهداية وغيرها
 الثانى والعشرون انه كتب فيه ان بين اجارتها واستبدالها مع
 ان الاستبدال الصحيح لو انحصر منه في الخراب لجاز خرابها بعد
 اجارتها ان اجارتها بذلك القدر في ذلك الوقت لا يقتضى
 بقاءها والذى ذكر في الفتاوى الظهيرية ان لوصى اليتيم ان يبيع
 عقاره اذا كان دارا او حانوتا لانه بخس نقصانه الثالث والعشرون
 انه كتب فيه ان الامير قانصوة الناظر صدق على ان الوكالة

جارية في وقف قوصون وعلى نظارة المدعية الى اخره وقد صرحوا
 ان الناظر لا يصح تصديقه فيما يرجع الى اصل الوقف ولا يصح
 ابرأؤه على غلة لم تجب للوقف بعقده وانما يصح ابرأؤه عما
 وجب بعقده عندهما وتضمنه للوقف وقال ابو يوسف لا يصح
 ابرأؤه اصلا كما في جامع الفهدوليس والفتاوى لابن ازيته
 وغيرهما الرابع والعشرون ان ظاهر ما في المكتوب مما حكى عن
 القاضى المبطل للاستبدال انه ظن ان الصفة المسوغة للاستبدال
 منحصرة في خراب العين وليس كما توهمه عفا الله عنه بل
 يجوز استبدال الوقف المعمور في مسائل الاولى ان يشترطه
 الواقف فيجوز اشتراطه على قول ابي يوسف وهو الصحيح كما
 في فتاوى قاضى خان الثانية ان يجحد الغاصب لا بينة للوقف
 فيجوز تضمينه القيمة ويشتري بها بدل ايضا في الفتاوى
 الثالثة ان يرغب انسان فيه ببدل اكثر غلة واحسن ضعفا
 اى محله فيجوز استبداله به على قول ابي يوسف والقاضى
 وعليه الفتوى كما في فتاوى المحقق عمر قارى الهداية تلميذ
 مولانا كمال الدين صاحب العناية واستاذ المحقق كمال الدين
 بن الهمام وقد رايت في القنية ايضا الخامس والعشرون
 ان ظاهر ما في المكتوب ان القاضى المبطل للاستبدال توهم ان
 لا يستبدال ابدا لابي قفية وراى ان الواقف حذر من ابطالها

وادعى على من سعى في ابطالها وليس كما تروهمه عفا الله تع
 عنه قال مزلانا قاضي خان في فتاواه رجل قال ارضى هذه صدق قل
 موقوفة لله تع ابد اعلى ان ابيعها واشترى بثمنها ارضا اخرى
 فتكون وقف اعلى شرط الاولى قال في الحلال وهو قول ابي يوسف فارج
 ان وقفوا الشرط جائزان وقال ابو سف بن خالد الوقف صحيح
 والشرط باطل وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول
 ابي يوسف وهلال رح لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف لان
 الوقف يحتمل الانتقال من ارض الى ارض اخرى يكون الثاني
 قائما مقام الاول الى اخر ما فيها مع ان ابطال الوقف حر ام
 وان لم تخف الوقف بتخويف الله فيقال مثله في ابطال وقف
 خاير بك السادس والعشرون ومحلله ان يذكر عند الكلام على
 الشهود انه من حكمه على شهادة شهود ولم يسأل عنهم ولم يذكر
 اول ابد للقاضي ان يسأل عن الشاهد سرا وعلانية في سائر الحقوق
 طعن الخصم او لم يطعن وهو قولهما وعليه القبول ولم يتعرض
 في المكتوب لعد التهم ولم يكونوا من المشهورين بالعلم والعدالة
 في ذلك الزمان بين اهل القاهرة لتغنى شهرتهم عن
 السؤال السابع والعشرون لم يذكر في المكتوب ابطال
 الاستبدال وكان ينبغي ان يحكمي لينظر فيه وفي سبب
 الاستبدال ولينظر فيه ما وقع البيع فيه من الثمن من كونه بمثل

القيمة او باكثر هو باقل ومن انه اقيمت البينة على كونه
 لتجعل القيمة او لا ينظر في ذلك كله الشاهدين والعشرون قال
 بين الغرض في الفوائد الفقهية في الاطراف الحكمية قالوا قضاء
 العدل العام لا يتعقب ويحتمل حاله على السداد بخلاف قضاء
 فيميزه انتهى فما كان للنفي بل ان يتعقب قاضي الاستبدال
 لكونه ما لم يعد لا كما يجبر به جمع من علماء مصر الاخير التاسع
 والعشرون انه ابطال حكم القاضي بالشك والتوهم وقد قال
 في الفتاوى الظهيرية ولو اقام المدهى بينة انه وارث فلان
 وان قاضي بلما كان فلان بن فلان قضى بانه وارثه ولا وارث له
 غيره واشهد ناعلى قضائه لا يدري باى سبب قضى فان هذا
 القاضي يسأل المدعى عن السبب الذى قضى القاضي به فان
 بين قضى له بالميراث لان قضاء القاضي يحتمل على الصحة
 والسداد ما مكن ولا ينقض بالشك ولا يقضى بالسبب الذى
 بين المدعى لان هذا القاضي لا يدري ان القاضي الاول
 قضى بذلك السبب او لا انتهى الثلاثون انه نظر الى البينة
 الشاهدة بانه بيع بثمن المثل واذا تعارضت ما الحكم لم ارها
 صريحة ولكن رايت فروعا تدل عليها الاول ادعى عليه
 محمود انى يده ارثا من جهة بنيه فاقام ذواليد البينة انه اشتراها
 من وصيه بمثل القيمة واقام المدعى بينة ان قيمته زيادة

على ما ثبت ذواليد قال كثير من المشايخ البيئنة لقلّة القيمة
 على انتهى ولا شك ان الوقف كمال اليتيم ولهذا استخرج
 لامام الخصاص احكام الاوقاف من كلام اصحابنا على الوصايا
 نال اصحابنا قاسوا الوقوف على الوصايا ومنها باع ضيعة ولد فاقام
 المشتري بيئنة انه باعها منه في صغره بثمن المثل وللأبس بيئنة انه
 باعها بعد البلوغ فبيئنة المشتري اولى ومنها اقام البائع بيئنة
 انى بعثها في صغرى واقام المشتري بيئنة انك بعثتها بعد البلوغ
 فبيئنة المشتري اولى لانها تثبت العارض انتهى ومنها ما في
 الفتاوى البزازية ادعى ان الوصى باع التركة بالغبن وزعم الوصى
 ان البيع كان بالعدل فالقول قول الوصى لتمسكه بالاصل ولو برهن
 على انه اشترى من وصيه بالعدل وبرهن الصبي بعد بلوغه
 على انه كان بالغبن قيل بيئنة المشتري اولى لانها تثبت الزيادة
 والاكثر على ان يثبت الغبن اولى انتهى ولولا خوف الاطالة
 لاوردنا مسائل كثيرة صريحة دالة على ما ذكرناه من اتيان
 الخلل في هذا المكتوب المقتضى لعدم قبوله والعمل بمضمونه و
 لاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم والحمد لله وحده فان قلت
 يحتمل ان الخلل من الكاتب لا من القاضي فلا يقدح في الصحة
 قلت قد افتى بفساد محض بسبب اسقاط كلمة فقييل له ان
 الكاتب قد نسبها والمقام يدل عليها فقال قد فسد المحضر

فلا يفتى بصحته وكذا في الفتاوى الصيرفية وفي شرح المنظومة
 لو قضى في مجتهده فيه ثم رأى خلافه ليس له ان يرجع عن حكمه
 ولا بغيره ان ينقضه مالم يخالف الكتاب او السنة او الاجماع
 وفي معراج الدراية يجوز بيع الوقف عند الامام احمد من غير شرط
 ولا خراب ويشترى بثمنه ما يظنون خيرا منه قائما مقامه فلو سلم
 ان الاستبدال لم يصح عند ائمة الحنفية فقد قضى القاضي في
 مسألة اجتهادية لان بيعه جائز عند الامام احمد بن حنبل
 فينفذ القضاء ولو كان القاضي حنيفا وانا تعجب حين رأيت
 مذهب الامام من ان الناس انما يستبدلون الاوقاف عند
 القضاة الحنفية وكان الصواب ان يكون عند الحنابلة ليسلموا
 من الاختلافات الواقعة في مذهب الحنفية وفي شرح ادب
 القاضي القاضي اذا كان ناسيا لمذهب نفسه وقضى بمذهب بعض
 الفقهاء على قول ابي حنيفة ربح ينغد وفي العمادية وهو الصحيح
 وفي شرح الطحاوي وجامع الفتاوى اذا لم يمكن مجتهدا
 ولا كنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبه ينغد
 وليس لغيره نقضه وفي الفتاوى الصغرى الفتوى
 على قول ابي حنيفة من النفاذ اذا قضى بخلاف
 مذهبه وفي الفتاوى القاسمية قالوا القول الضعيف يتقوى
 بقضاء القاضي فان قلنا امر ادى هذه المسائل كلها بالقاضي

المجتهد اما المقلد فانما ولاه ليحكمكم بمذهبهن البيهقي في راج
 فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم
 هذه عبارة المحقق في فتح القدير قلت ليس المراد بالمجتهد
 في كلامهم هنا المجتهد المطلق قطعاً لانهم يحرم عليه التقليد كما
 هو جوابه في الاصول فكيف يقال قضى بمذهب غيره ويقال
 ان الكلام فيما اذا كان ناسيلاً لنا نقول والعمل كالنسيان في احدي
 الروايتين وانما المراد به مجتهد الفتوى وفي جامع الغصون ليس
 القاضي لو لم يكن مجتهد او قضى بتقليد فقيه ثم تبين
 انه خلاف مذهب نفذ وليس لغيره نقضه اتفاقاً واما هو فلا
 يملك نقضه عند ابي يوسف وينقضه عند محمد بن حنفية ثم قضى
 بخلاف مذهب نفذ حكمه عند ابي حنيفة خلافاً لهما وفي العمدة
 القاضي اذا قضى بقول مرجوح عنه جاز وكذلك لو قضى في فصل
 مجتهد فيه انتهى وفي مال الفتاوى لو قضى بخلاف مذهب
 نفذ حكمه عند البيهقي في راج خلافاً لهما وفي العمدة اذا قضى
 بقول مرجوح عنه وهو مختلف فيه قال ابو حنيفة ينفذو قال
 ابو يوسف لا ينفذ انتهى وفي الفتاوى الصغرى وذكره
 الشهيد في شرح ادب القاضي ان قضى القاضي في المجتهدين
 ينفذو ان لم يكن من اجتهاد دلائل القضاء لا ينتقض به الم بظنه
 الخطاء بيقين وفي المجتهدين لا يتبين ذلك فلا ينتقض اذا قضى

وفي اجتهاد انتهى وفي الوقعات القضاء في موضع الاختلاف يجوز
 وفي موضع الخلاف لا يجوز اراد بالاول ما كان فيه خلافاً لمعتبر
 كالخلاف بين السلف و اراد بموضع الخلاف بين السلف ولم يعتبر
 اختلاف الشافعي فان قلعت اذا قضى قاض بشئ ثم رفع قضاؤه
 انى قاض بعده فابطله ثم جاء ثالث فرفع اليه قضا الاول والثاني
 كيف يعمل الاول قال في الحانية من فصل القضاء في
 الاجتهاد ات القاضى اذا قضى با قضية يختلف فيها الناس
 او قضى لرجل على رجل بحق واشهد على قضائه شهود ولم يبين
 باى وجه قضى ثم رفع ذلك الى قاض اخر فقال الثانى اشهدوا
 انى قد ابطلت ما قضى فلان بن فلان الفلانى على فلان
 ونقضت قضاؤه بما مر تحقق عندي ابطاله او قال اشهدوا انى قد
 ابطلت ما قضى فلان بن فلان ولم يزد على ذلك شيئاً ثم رفع
 ذلك الى قاض ثالث فان الثالث ياخذ بنقض الثانى لانه اجمل
 ولم يفسر فاذا لم يعلم اى القضائين كان يجعل الحق الذى في يده
 المدعى به لان القاضى الثانى اخرجه من يد الاول فلا تنتقض
 يده بالشك قال محمد والواحد والاثنان في ذلك سواء انتهى
 ومفهومه ان القاضى الاول ان يبين وجه قضائه فان الثالث ينظر
 في وجه الاول فان وقع في مختلف فيه بعد دعوى صحيحة امضى
 الاول وابطل ابطال الثانى وفي الفتاوى الجزازية اذا لم يكن

القاضي * مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين انه على خلاف مذهبه
نفذ وليس لغيره نقضه انتهى تمت الرسائل رسالة في وقفنا
الغوري في شيخ الغورية واقعة بن شيخ زكر باني المشيخة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ينصر الحق ولو بعد حين * ويظهر الصديق
ويفضح الكاذبين * ينشر العدل في الخلق اجمعين * ويقمع
المبطلين * والصلوة والسلام على افضل المرسلين * وعلى اله
وصحبه اجمعين * وعلى سلطان الاسلام والمسلمين * صاحب
الانصاف بين العالمين * سيد سادات السلاطين * ناصر الدنيا
والدين * مفخر ال عثمان في العالمين * صاحب الرايات الظاهرة *
ناصر الايات الباهرة * ناشر العدل في الشامات والقاهرة * ناصر
الشريعة القويمة * سالك الطريقة المستقيمة * باسط يدا العدل
والانصاف * هادم اساس الجور والاعتساف * مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد في نصب مرادقات الامن والامان * الامتثل
للنص ان الله يامر بالعدل والاحسان * بسط الله بساط خلافته
مد الايام * ومهد هاهنا الى يوم القيمة ببركة محمد خير الانام * وبعد
فهذه رسالة كبتها بعد الطلب حيث وصل الامر لشريف من
حضرت مولانا الامام الاعظم ايند الله احكام ملكه بالناظر في اولاد
المرحوم للشيخ شرطه السلطان المرحوم قانصوة الغوري

فبعض مات من مستحقى وقفه وله ولد حين انتهى ولد المرحوم
 الشيخ زكريا بن سيدناو مولانا قاضي القضاة شافعي دهره
 وثوري عصره شيخ الاسلام زكريا الشافعي ان الواقف شرط ان
 من مات من ارباب الوظائف وله ولد فان كان نجيبا متاهلا
 لوظيفة ابيه قدمه الناظر فبادر مولانا شيخ الاسلام قاضي القضاة
 افندي حسن بامتشال الامر الشريف و امر باحضار مكاتب
 الواقف فرأى فيه ذلك الشرط فسامر بالاستفتاء من
 ذلك قطعا لحجة الخصم فافتيت بان الحق للولد لو جوببه
 اتباع شرط الواقف وان تقرير غير باطل بانه يجيب
 اتباع شرطه ما اتوا من قول العلماء ذوى المذاهب
 الاربعة ان شرط الواقف كنص الشارع والتشبيه من وجهين
 الأول وجوب اتباعه كما يجب اتباع نصوص الشارع قال
 في الجمع ويتبع شرط الواقف في اجارته وقال المصنف في شرحه
 اما وجوب اتباع شرط الواقف فلانه لم يخرج ملك نفسه الا بشرط
 معلوم فيتعين بهما قيده به من الشرط انتهى وقال ابن الملك
 في شرحه اذا شرط الواقف ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة يراعى
 شرطه لانه انما أخرجه عن ملك نفسه بشرط معلوم فيتعين
 به انتهى وصرح الامام الخفاف بان الواقف اذا شرط ان والى هذا
 ما صدق لا يؤجرها ولا شيئا منها فان اجرها واليها واحد من

صارأيهاولايتها فالأجارة باطلة فان شرط أنه أجرها كان
 أخرجا فهو على ما اشترط ويوليها القاضي من يشق به ولو شرط
 أن من نازع المتولي فطالبه بحقه من غلة الوقف فهو خارج
 ولا حق له فنزعهم من نازع وظالبه بحقه كان بمنزلة من
 خارجا من الوقف وإن شرط أن امرأته نازع إلى وإلى الصدقة فهو
 على ما شرط فإن أخرجه منها فهو خارج وإن أقره فيها فهو يقرر
 انتهى وقال في باب آخر لو وقف على ولد أو ولد له ونسبه
 وعقبه واشترط في وقفه أن كل من انتقل عن الأثبات وصار إلى
 مذهب المعتزلة من ذريته فهو خارج فهو على ما شرطه فإن انتقل
 أحد منهم إلى مذهب المعتزلة يكون خارجا ولو أن رجلا من المعتزلة
 وقف وقفا على ولد أو ذريته وشرط أن من انتقل منهم من
 مذهب المعتزلة إلى الأثبات فهو خارج على ما شرط من
 ذلك يتفقد وقفه على ما أخذ منه فإن قال كل من انتقل بعضهم
 إلى مذهب الخوارج أو إلى الرافض وشم لصحابة فهو خارج
 وكذا إلى أي مذهب انتقل إليه وفارق الذي شرطه الواقف
 إلى آخره وفي الأسماع في الأحكام الأولى وقف لو شرط ألا يبعده
 موت وصيه لزيد ثم لعمر و ثم أبكر هكذا وجب الترتيب
 ولو جعلها لأولادهم ^{بعضهم} صغير أدخل القاضي مكانه رجلا
 اجنبيا أو واحدا منهم كبير أو لو أوصى إلى صبي تبطل

في القياس مطلقا وفي الاستحسان هي باطللة مادام صغيرا فاذا
 كبرت تكون الولاية له ولو جعل الولاية لعائيب اقام القاضي مقامه
 ورجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه ولو قال ولاية هذا الوقف
 الى عبد الله الى ان يقدم زيد فاذا قدم كان وصيا كان زيدا وصيا
 وحده عند قدمه ولو جعلها لزيد مادام في البصرة كانت له ما دام
 مقيما فيها وكذلك لو جعلها لامراته ما لم يتزوج فاذا تزوجت
 سقطت ولايتها وان لم ينص على سقوطه انتهى ولو لا خوف
 الاطالة لا وردنا من هذا النوع مسائل كثيرة دالة على وجوب
 اتباع شرط الواقف ولو لم يردنا من هذا النوع مسائل كثيرة دالة على وجوب
 التصرف المخالف باطلا الثاني من وجه التشبيه ما قاله ابو عبد الله
 الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء
 نصوصه كنصوص الشارع يعني في الفهم والدلالة مع ان التحقيق
 ان لفظه ولفظ الموصى والمخالف والناذر وكل عاقل يحتمل على
 عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة
 الشارع اولا ولا خلاف ان من وقف على صلوة او صيام او قراءة
 او جهاد غير شرعي ونحوه لم يصح انتهى قال العلامة قاسم تلمين
 المحقق ابن الهمام قلت واذا كان المعنى ما ذكر فما كان من عبارة
 الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تشبيها ولا تباين بل يعمل به
 وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتتمل وفيه قرينة على

عليها وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه
نظر المجتهد ليرجع احد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل
المجمل اذا مات الواقف وان كان حيا يرجع الى بيانه هذا
معنى ما افادته انتهى فليت وتمامه ان خبره اكد من امره
قوله قرره الناظر جملة خبرية اكد من قوله فليقرره
الناظر لان خبر الشارح اكد من امره كما في التوضيح
والتلويح في الباب الثاني في افادة الحكم الشرعي
وذكره القاضي في تفسيره والمطلقات يتربصن والوالدات
يرضعن وصرحوا بان خبر المجتهد كذلك قال في الهداية من
كتاب الصلوة وان قرأ الفاتحة في الاولين ولم يزد عليها قرأ في
الاخرين ^{الصلوة} مع الفاتحة ذكرهنا ما يدل على الوجوب
قال في العناية بقوله في الجامع الصغير قرأها فيكون بمنزلة
الامر بل اكد وفي فتح القدير الدال على الوجوب لفظ وفي معراج
الدراية لانه اخبار ونص في الرواية وفي العناية فان قلت كيف
يدل قوله قرأ في الاخرين على الوجوب قلت لانه ذكره في لفظ
الخبر والاخبار في الوجوب اكد من الامر انتهى فان قيل ان
قوله قرره الناظر وان كان جملة خبرية في الاصل لكنها صارت
انشائية او قوله ^{في الخبر} ~~المشترط~~ قلت قال المحقق سعد الدين
الترجمان اني في المطول من الباب الثالث في احوال المسند عند

قول المصنف واما تعبيره بالشروط الى اخره وفي هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للمفعول عند المفعول ونحوه فان قوله ان
تكرمني اكرمك بمنزلة قوله اكرمك وقت اكرمك ايما
ولا يخرج الكلام بتقيده بهذا القيد مما كان عليه من الخبرية
والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو اذا جئتني
اكرمك بمعني اكرمك وقت مجيئك وان كان انشياء فالجملة
انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمته اي اكرمته وقت مجيئه الي
اخر ما قرر في هذا البحث الى ان قال في اخره وتحقيق هذا
المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث انتهى فان قيل قولهم
انه خبر بمعنى الامر واكد من الامر وامر معناه الخبر وبما افاده
انها تصير انشائية لان الامر منها قلت لا يغيره لما ذكره مولانا سعد
في حاشيته على الكشف في قوله والوالدات يرضعن ان هذا
الخبر لا يعطى له حكم الامر في جعله جملة انشائية حتى
لا يكون خبرا مبتدأ الا بتقدير القول لان ذلك لا يبقى معه
ما اريد في هذا المقام من التاكيد وفي حاشية القاضي للشيخ
جلال الدين الاسيوطي ان يكون الخبر بمعنى الامر كثير في
عبارات العلماء حتى كادوا يجمعون عليه انتهى فان قيل ان
الحاكم قرره غير الولد حين ما بتا بوه فصيح تقريره
فلم ينقض بعد ذلك قلنا الحكم اذا خالفه شرط

الواقف فقد خالف الشارع فلم يصح تقريره قال العمادى
ابن بنت صاحب الهداية في فصوله وفي فوائده على شيخ الاسلام
نظام الدين زجل وقف مكانا وجعل له متوليا وشرط ان يكون
المتولى من اولاد او اولاد او لادى هل للقاضى ان يجعل غيره
متوليا وهل يصير متوليا لو فعل القاضى ذلك قال اجاب والذى
روح لا انتهى فقد افاد بقوله لا شيشى يطابق السؤال
احدهما انه لا يحل له تقرير غير التولى الثانى لو قرر غير التولى
لا يكون متوليا ولا زمه انه لا يصح تقريره اذ لو صح لكان متوليا
وفي الذخيرة معزيا الى فتاوى ابي الليث لو نصب القاضى
خادما للمسجد وجعل له معلوما كل سنة ان كان الواقف شرط
ذلك في الوقف حل له الاجرو ان لم يشترط الواقف لا يحل له
لانه اذا لم يشترطه لا يحل للقاضى نصبه بالاجر فلا يحل للخادم
القبض انتهى مع احتياج المسجد للخادم للاستغناء عن تقريره
باسيجارة وفي منتج القدير ولو اخرج الحاكم قيما وعزل فتقدم
المخرج الى القاضى الثانى بان ذلك القاضى اخرج به بلا حجة
لا يدخله لان امر الاول محمول على السداد ولكن يكفيه ان
يثبت عنده انه اهل وموضع في الوقف فان فعل اعاده انتهى
فقد افاد ان للقاضى الثانى اذا ثبت عنده ان عزل الاول للنظر
وتقريره بغيره بغير سبب شرعى ابطله واعاد الاول فان قيل

ان المو اقف شرط في الشيخ ان يكون من اكا برا لعلماء فهل
 يشترط ذلك في ا لولد قلنا لا لانه انما شرط ان يكون نجيبا
 متاً فلا لو وظيفة ابيه ولم يشترط ان يكون الولد متصفا
 بجميع صفات ابيه وحيث كان نجيبا قادرا على القراءة
 من الحروف صالح لها وكان اقتصاره على هذا الشرط
 في الولد دون ان يقول متصفا بصفات ابيه رجوعا عن اشتراط
 كون الشيخ من اكابر العلماء حيث كان ولد الشيخ ملتوقا وكان
 اشتراط الوظيفة مبادرا عن شرط الشيخ قال في الاسعاف في احكام
 الوقف ولو كتب في اول كتاب وقفه لا يباع ولا يوهب
 ولا يملك ثم قال في آخره على ان لقلان بيعه والاستبدال به
 جازو يكون الثاني ناسخا للاول ولو عكس على ان لقلان بيعه
 والاستبدال به ثم قال في آخره لا يباع ولا يوهب لا يجوز بيعه
 لانه رجوع عما شرطه اولا انتهى وفي القاموس النجيب الكريم
 والجمع انجاب ونجباء انتهى وفي الصحاح رجل نجيب اي
 كريم بين النجابة ^{مما} في صورة وقفية اختلفت الاجوبة فيها

*** بسم الله الرحمن الرحيم ***

الحمد لله وعلام على عبادة الدين اصفى وبعد فقد كنت
 اجبت على هو الرفع الى ^{من سنة} ثم بعد مدة احضر لي
 ورقة فيها جواب لبعض من بنسب الى الحنفية وبعض منها

من ذريتهما إلا أمر آة هي بنت ولد أحدهما و أولاد أخويهما
و ابنتهما فهل تكون هذه المرآة أحق بالوقف لكونها طبقه عليا
إلى أخوة و صورة الجواب نعم المرآة أحق به منهم أما كونها أحق
من بنتها فظاهر و أما رتبتهما أحق من أولاد أخويهما فشرطه صوت
الأخوين بعد دخولهما في هذا الوقف و أما إذا ماتا قبل دخولهما
قام ولد كل منهما مائة مائة مائة بالشرع أن يكون رفيقهما الله سبحانه
اعلم و عليه جواب الشيخ أمين الدين بن عبد العال كذلك
و الشيخ نور الدين المتناسي و الشيخ محمد المسيري بالموافقة
و صورة جواب المتنازع لا اختصام لشمس النصحي بكامل الربع
أن تمسكه كنت بقول الرافض ثم على أولاد أولادهما و من مات
منهم قبل دخوله إلى أخوة ولي له أخيهما حينئذ
مشاركته في الربع حتى أبيهما الأخير إليهما من الثابت لهما
أيضا بقول الرافض ثم على أولاد أولادهما و بقوله قام
ولده أو ولد ولده متتامه و أن يغفل فإن قوله ثم أولاد أولاد
أولادهما دليل مثبت لمشاركة ولي الأخ كما نرى ذلك إليه
عبارة المحيط البرهاني قال لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على
أولادى تدخل فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يكون
الكل للبطن الأول مادام باقيهم في قيد الحياة يكون للشا ئي
فإذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس تنزل هذه البطون

في القسمة الاقرب والابعد فيه سواء لان الامر ادب هذا الرق فصوله
 او لاده وبرهم والانسان في العادة يقصد صلة ولده خلقة ما
 تحبته اياه او لقربه منه واحب اليه نفسه كانت صلة استحقاقهم
 ارجح فكان الصرف اليهم احق ثم البطن الشاسي او لى بعد
 انتزاع البطن الاول واما ما عدا هذا بين البطنين فقل ما يدرك
 الرجل منهم جده فكان قصده بالوقوف عليهم برهم وصلتهم لاجل
 انتسابهم اليه على السواء فاستروا في الاستحقاق انتهى وقراه
 قد جعل الترتيب واقعا في البطنين خاصا ومن عداهما صرح
 بمساواة الابعد فيه الاقرب معللا كل رتبة بعلتها المنة
 فيها وهذه الصورة المستول عنها فيها شمس الضحى ومن اسفل
 منها كانت من الذرية بعد البطن الثالث الذي ينفلك منه
 الترتيب كما تقر فيثبت للولدين المشاركة معها كما قلنا
 ولا يذهب عليك ما ذكره هلال في او قافه حيث قال اذا ذكر
 ثلاث بطون الوقف عليهم وعلى من انتقل منهم الاقرب والابعد
 فيه سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول
 على ولدى ثم من بعدهم على ولدى او يقول بطن ابعد
 بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف انتهى فان الاستثناء في
 كلام هلال وان افاد اختصارا في شمس الضحى بالربع باعتبار
 الترتيب بشم ظاهر الا ان الواقف قد نفى هذا الترتيب والغاء

بالشروط الذى اُعتبر عاملاً فى كل من البطون اعنى قوله على
 ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد الى اخره فكان العمل
 على ما استقر عليه رأى الوراق اخر اوقد استقرر ايه على
 الاشارة بكتيبين الابناء و اعماهم او عماتهم ونحوهم دون ابناً
 الا يشاء كما هو نص قوله تحجب الطبقة العليا منهم ابداً الطبقة
 السفلى لان الحجب ههنا انما هو حجب الاصل فرع نفسه لا
 فرع غيره كما صرح به العلماء فى غير موضع وقوله من نفسها
 ليس الا للتنصيص على ان الحجب ثابت للاصل مع فرعه وان
 لا يتعداه الى فرع غيره والا فالحجب مستفاد بدون هذا التقييد
 فيكون ذكر القيد فيه لغوا وعبارة العقلاء تصان عن اللغو ما
 امكن ثم فى تقرير عبارة المحيط وتعليقه ما يرفع عنك الابهام و
 الايهام فى كلام هلال ان تعلق شمس الضحى بنديل استثنائه
 وانت خبير بان التقييد بالظرف اعنى قوله قبل دخوله
 فى هذا الوقف ليس الاحتراز عما قابله كما صرح به السائل
 اخرافان الا مستحق اذا كان منجر الولد من لم يدخل فى الوقف
 نظراً الى حيلولة دخول اصله فكيف لا ينجر الى ولد من دخل و
 جلس على ذلك السماع واكل هذا ونص عبارة المحيط تفيد ان
 قول الوراق ثم على اولاد اولادهم ليس مقتضياً لعدم دخول
 الوالد مع وجود من هو اعلى منه رتبة كما ذكر فى السؤال فاما صرح

بأن لفظ الاو لا دعاء في البطون وادخلها كلها في الاستحقاق من
 هذا اللفظ و جعل لترتيب في البطنين بطريق الحمل على
 العادة لا بطريق نغاذ اللفظاني اقتضاء في اللفظ لعدم الدخول
 والاقتضاء كما قدمنا جعل في المنطوق منطوقا ومنطوق
 لفظ الاو لا صادق بالبطون قريباً وبعيداً فلم كان مقتضياً لعدم
 دخول الاو لا دلالة تبقى صدقه بالتناول لهم وقد ثبت صدقه
 بتناول لهم فينعكس الحال في مواد هفتأمل على ان السائل قد صرح
 في الشق الثاني بذلك فقال لا نطابق قوله ثم على اولاد اولادهما
 دلالة اللفظ على استحقاق الابداء بعد (لا باء ثم قوله بدلالة
 ظاهر العبارة بعد ان صرح باقتضاء اللفظ لعدم الدخول وفيه
 ما فيه فان دلالة الظاهر غير دلالة الاقتضاء كما لا يخفى الى
 ان قال وهذا هو مؤدى العبارة عند فرسانها ومضى ركض
 البراعة في ميدانها وقد حصرنا نقاب السنة عن وجوه السؤال
 وبرزنا اثار الجواب في سطر المقال كالهلال اذا عرى عن كسفه و
 هذا صادرة بادي النظر في السرا مع اشتغال البالد بالامثال
 واشتغال الذهن بحكمال الكلال وهو مردود ككله ما قوله او لا
 الثابت له قوله ثم على اولاد او لا دهنها كذب افتراه وباطل
 اخترعه على الواقف وكذا قوله قام ولده انما ذكره الواقف في
 ولد من مات قبل دخوله ثقله عن الحيط البرهاني كذب لان

المحيط البرهاني فقود كما صرح به بن امير الحاج الحلبي في شرح
 منية المصلي وعلى تقدير انه ظفر به دون اهل مصر لم يجز
 الافتاء منه ولا النقل عنه كما صرح به في فتح القدير من كتاب
 القضاء وانما هذه العبارة المنقولة بعينها عبارة المحيط الرضوي
 وقوله ان شهن النحى ومن معها من النورية بعد البطن الثالث
 كذب نشاء من عدم التأمل في السؤال حمله عليه التعصب
 ومحبة الابداء كما هو شأنه وانما المرأة المذكورة من البطن
 الثاني كقولها في قوله وال انها بنت ولدا احدا هما فاصلا البطن
 الاول وهي الناني واما اولاد اخويهما فمن البطن الثالث قوله
 ولا ينسب عليك ما ذكره هلال كلامهم تمجده الاسماع لانه استدلال
 بما في المحيط ولم يكن بين المسئلة ولا نظيرها لانه انما قال فيها
 وقف على اولاد ولم يذكر بطننا بعد بطن ولا ما يفيد الترتيب
 والمذكور في السراي ذرية مرتبة وانما الفلحة الحال هي ما ذكر
 هلال كما عزا اليه قاضي خان في فتاواه وفي السؤال الترتيب
 بين البطون من وجوه الأول التمييز بشم المفيدة له الثاني قوله
 بطننا بعد بطن الثالث قوله نسلا بعد نسل الرابع قوله تحجب
 الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى وقوله على ان الواقف قد
 نقض هذا الترتيب والغاية بقوله على ان من مات وترك ولدا
 او ولدا الى اخره باطل لان السؤال ليس فيه هذا الشرط

قالت رتيب باق لم ينقض و قوله ان التقييد بالظرف اعني قوله
 قبل دخوله في هذا الوقف ليس الاحتراز قول باطل لان الاصل
 في التقييد ان يكون للاحتراز وقوله فكيف لا يتجر الى قوله
 من دخل وجلس على ذلك السماط واكل معارض بل من
 جلس واكل احد حظه وانتفع بقصد الوقف عدم مشاركة فرعه
 لا على منه الى ان يصير من طبعته واما من لم ياكل
 شيئا وقد قصد اقامته فرعه مقامه كانه حي مشارك
 لا خوته وهذا هو مقصود الواقفين من هذا الشرط وقوله
 ان نص عبارة المحيط تفيد لآخره باطل لان كلام الجريد فيها
 اذا وقف على الاول فقط وليست مسئلة السؤال في قوله وهذا
 مؤدى العبارة عند فرسانها كلام تعجده الاسماع وتنفرد الجوامع
 اذا عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم فلم يندم منه
 ولم يعلم مؤداه ولقد فسر كلام الواقف بما لا يدل عليه بما لا ية
 ولا تضمن ولا التزام وهو بسبب اختلاطه باهل المارستان اختلاط
 عقله فصارتكم بما ليس له مفهوم كلمات المجرى غير منطوق
 يماسكين قد ادخلت عنقلك في ربة الكذب اتق الله فان ادنى
 انواع الكذب صغيرة والاصرار عليه كبيرة والمعاصي تجر الى
 الكفر قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوء ان كذبوا وادبنا
 الله وقوله قد كشفنا الى اخره قد ظهر لك ايها الناظر ان كلامه

خسراب بقلعة بحسبته الظمان ماء وحاصله انه جعل ما في المحيط
 دليلا وليس بدليل لعدم افاذته الترتيب و منع ان يستدل
 بما في اوقاف هلال وهو عين الدليل للمسئلة والغا مفهوم
 التقييد بالظرف وهو معتبر وكذب واقتضى على الواقف بنسبة
 ما لم يشترط اليه ليصل الى مقصوده من عدم حجب او لا الا
 والكذب لا يفيد الا العار ثم التارو الحق الحق بالتباعد ولم
 انكر شيئا من الادلة لاصل جواب المسئلة الا كتنا بما نقله عن
 اوقاف هلال في المتن صدقه فيما نقله عن هلال وانما كتبت
 فوجدت العبارة كذا لك ثم رايت قاضي خان في فتاواه
 ونقلها عنه كذا لك وهو قد اشك الى انه في محل الخطاء
 والغلط مع اشتغال البال باللبال قال في الصحاح المهم
 الرسالة التي استقر الحال عليها ثانيا لابن نجيم * * * * *
 * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * *

الحمد لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة * والصلوة والسلام
 على نبيه المبعوث بالحجج الدامغة انقا هرة بعد ائول
 واعوذ بالله من الخطاء والخلل * واستعفيه عن المعتار والزلزال *
 الكلام على هذا الجواب من وجوه الاول انه كلام تهجد الاسماع
 وتنفر عنه الطباع اذا عرض على من له طبع سليم وذهن مستقيم
 شهد بانفسهم انهم الواقف بما لا يدل عليه بمطابقة ولا يتضمن

ولا التزام الثاني ان قوله ان تمسكت بقول الواقف شرط قوله
لا اختصاص لها وهي لم تتمسك بذلك وانما تمسكت به مجموع
شرط الواقف الثالث ان قوله المنعبر اليهما منه غير صحيح لان
الحق للولد بعد ابيه ليس بطريق الجرم منه اليه وانما هو حق جعله
الواقف للولد كاجعله لابيه لا بطريق الارث عن ابيه فهو
لم يفرق بين الحق في الواقف وبين الارث الرابع قول الثابت
يقول الواقف ثم على او لاد او لادهما غير صحيح لان الواقف
لم يقتصر عليه فهم وان دخلوا ابا وله خرجوا باخيه وهو قوله
بطنا بعد بطن وبقوله تحجب الطبقة العليا الى اخره الخامس
قوله وبقوله قام ولد ههنا كذب على الواقف كما علم من
السؤال وسياتى ايضا وهو السادس قوله كما ترشدك اليه
عبارة المحيط غير صحيح اذ ليس فيها الا الواقف على الاولاد
وليس فيها ما يفيد الترتيب في عبارة الواقف وفي
السؤال ما يفيد الترتيب من وجوه الاول الترتيب بشم
الثاني قوله بطنا بعد بطن الثالث قوله نسل بعد نسل
الرابع قوله تحجب الطبقة العليا الى اخره فكيف ترشد اليه
السابع انه نقلها عن المحيط البرهاني وقد قال ابن امير الحاج في
شرح منية المصلى انه منقول في ديواننا الثامن على تقدير انه
نقله دون اهل عصره لم يحل النقل منه ولا الافتاء منه صرح به

حتى فيج القدير من كتاب القضاء من انه لا يحل الافتاء من الكتب
 الغريبة وقلوب ايت هذه العبارات بعينها وحرر في المحيط
 الرضوي فاخذها بحسنه ونسبها الى البرهان غلنا منه انه لا يطلع
 على كذبه احد ففضحه الله تعالى في الدنيا والعذاب الاخرة اخرى
 التاسع ان قوله وهذه الصورة المستول عنها في شمس الضحى
 ومن اسفل منها كائن من الدورية بعد البطن الثالث الذي
 ينفك منه الترتيب خطأ محض وانما شمس الضحى من
 البطن الثاني لقوله في السؤال انها بنت ولد واحد يهما وقد
 اتفقت العبارات كلها على ان البطن الاول او لاد الصلب
 و البطن الثاني او لاد او لاد الصلب كما صرح به الامام
 الطوسي ولعله ظن بفهمه السقيم ان الواقفين بطنوا ان
 ولدا واحد هما بطن ثالث وان شمس الضحى بطن رابع وهذا
 الفهم ايسر ببعيد على المختلط باهل المارستان ولقد اقر على
 نفسه بانه لم يتامل وانه في محل الخطاء والغلط لقوله مع اشتغال
 البال بالبلبال قال في القاموس البلبال شدة الهم والوسواس
 والاسم البلبال بالفتح والحاصل ان شمس الضحى البطن الثاني
 وان اولاد اخويها البطن الثالث فعلى تقدير زعمه الباطل من
 ان عبارة المحيط تدل على المسئلة تختص شمس الضحى لانها
 من البطن الثاني لعاشر ان قوله ولا يذهب عليك

ماذا كره هلال كلام غير صحيح ولم ار فيما عندي من مكنتها
 اللغة من القاموس والاصحاح والمصباح والمغرب
 وضياء الحكم مختصر شمس العلوم تعدني هذه الصيغة اعني
 ذهب بعلى فال في القاموس ذهب كمنع ذهابا وذهو با وذهبا
 فهو ذهب وذهب سارا ومرونة ان له كاذبة انتهى الحادي
 عشر كانه اراد النهي عن التثنية والاستدلال بما ذكره وهو نهى
 عن شيى واجب فكان قبيل حافان ماذا كره هلال هو دليل التثنية
 فان التثنية منه افاد التر تيب من وجوه او جوه ~~كثيرة~~ قد هتأ
 و افاد قد لتر تيب في هذه الوجوه مستفادة من قول هلال
 ولا خصوصية لهلال بل انما كلام الاصحاب مفيدة له وهو في
 فتاوى قاضي خان والخلصة والظهيرية والذخيرة وتثمة
 الفتاوى والفتاوى الصغرى الحسامية وخرانة الاكمل و افادة
 الامام الخفاف في كلام طويل له في القنية وقف ارضاعلى اولاده
 وهم فلان و فلان ثم من بعدهم على او لادهم او لاد او لادهم
 ما تنو الدوا بظنا بعد بطن فلومات واحد منهم عن اولاده فلا شيى
 لهم مادام في البطن الاول احد انتهى الثاني عشر ان قوله وان
 افاد لتر تيب بضم ظاهر غير صحيح و افادة ثم لتر تيب قطعى
 ولذا قال الطرسوسى ان افادتها لتر تيب لا خلاف فية وكذا اللفظ
 الاقرب فالاقرب الثالث عشر ان قوله ان الو وقف قد نقض هذا

الترتيب بقوله على ان مات وترك ولدا او ولدا ولدا قام ولدا
 مقامه كذب افتراء على الواقف لان الواقف لم يشترط ذلك
 كما يعرفه الناظر في السؤال فالترتيب المستفاد من ثم ومن قوله
 يطنا بعد بطن و من قوله يحجب الطبقة العليا منهم الطبقة
 السفلى معناه ترتيب مجموع اهل البطن الثاني على انقراض
 مجموع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بابيه
 خاصة بل بابيه وعمه وعمته توضيحه لو كان اولاد الصلب مثلا
 ثلاثة فمات منهم شخص واحد من ولد لا ينتقل نصيبه الى ولده بل
 ينتقل الى اخويه الباقين فان امانا انتقل وهذا صريح كلام
 الخصاص في ثم فانه قال رجل وقف على ولديه فلان و فلان ثم
 على اولادهما من بعدهما مات واحد من ولد لا يصرفه اليه
 شيء مادام الاول باقيا لانه شرط انتقال النصيبين اليه هو وفاة
 ابيه وعمه انتهى وقد الحقوا بطنا بعد بطن يتم كما قد مناه الرابع
 عشر ان قوله من نفسها وان افاد ان الاصل يحجب فرع نفسه
 لكن حجب فرع الغير مستفاد من قوله قبله بطنا بعد بطن
 ومن التعبير يتم كما قد مناه الخامس عشر قوله وان لا يتعداه
 معناه ان قوله من نفسها ليس الا لتخصيص على انه لا يتعداه
 وهو غير صحيح لان منطوقه ان الاصل يحجب فرع نفسه واما
 كونه لا يتعداه فليس بالتخصيص ولا بالمنطوق وانما هو بمفهوم

المخالف وهو ليس بحجة عندنا وكأنه لم يفرق بين استفادة
 الشيء بالمنطوق واستفادته بالمفهوم السادس عشر ان قوله
 فيكون ذكر القيد لغو الان التاكيد وان لم يفك حكمه اخر لا يقال
 انه لغو ويرد عليه ان الترتيب في كلام الواقف مستفاد من
 كلمة ثم وهي المذكورة او لا فعلى قوله يكون قوله بطن بعد بطن
 ونسلا بعد نسل وقوله **تستوجب** **الطبقة** الى اخره لغو او هو لم
 يتكلم به عاقل قال العلماء لا حرج على المتكلم في كلامه والكلام تارة
 يفيد معنى بنفسه وتارة يؤيد غيره على هذا استعملت الناس
 وقد وقع التاكيد كثيرا في القرآن ومنه قوله تع تلك
 عشرة كما ملة **السا** بعشر قوله ثم في تقرير عبارة المحيط
 لم تكن المسئلة المستول عنها وانما مطابق معين المسئلة ما
 ذكره هلال الثامن عشر ان قوله وانت خبير الى اخره غير
 صحيح لان الاصل في التقييد ان يكون للاحتراز والدليل على
 انه للاحتراز ان الواقف على رغبته شرط او لا ان من مات واه
 ولد قام ولده مقامه وهذا اعم من كون الاصل مات قبل
 الاستعاق او بعده فلو كان التقييد بالظرف في الشرط الثاني
 اعنى قوله من مات قبل دخوله قام ولده مكانه عين الاول وهذا ان
 الشرطان يذكران غالبا في كتب اوقاف المذرية فعلم ان الثاني
 اخذ من الاول ولا يستحق الولد الا اذا كان اصله قد مات قبل

دَخَرُ لَهُ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَالتَّحْقِيقِ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِمَنْطِقِهِ وَهُوَ
 اسْتِحْقَاقُ الْفُرْعِ نَصِيبَ أَبِيهِ بِشَرْطِ أَنْ يَمُوتَ أَبُوهُ قَبْلَ دَخْوِ لَهُ
 فِي الْوَقْفِ وَهَذِهِ الصُّورَةُ مَخْصُوصَةٌ مِنَ التَّرْتِيبِ السَّابِقِ
 وَلَا يَكُونُ مِنْهُوَ مِنْ حُجَّةٍ مَا قَدْ مَنَّا مِنْ أَنْ مِنْهُوَ مِنَ الْمُخَالَفِ
 لَيْسَ بِحُجَّةٍ فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ دَخْوِ لَهُ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَهُوَ لَهُ أَخٌ وَوَلَدٌ
 كَانَ الْوَلَدُ حَاجِجًا بِأَعْمَالِ الشَّرْطِ السَّابِقِ الْمَفِيدِ لِلتَّرْتِيبِ
 الْحَاصِلِ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ مَعْنَى الْحُجْبِ الْمَطْلُوقِ الصُّورَةُ وَاحِدَةٌ
 وَهِيَ إِذَا مَاتَ الْأَصْلُ قَبْلَ الدَّخْوِ لِتَاثَعِ عَشْرَ قَوْلِهِ فَإِنْ
 اسْتَحْقَاقُ إِذَا كَانَ مُنْجَرًا إِلَى قَوْلِهِ وَلِكُلِّ كَلَامٍ مِنْ لَا يَفْهَمُ فَهَمُّ لَهُ
 بَغَرَضِ الْوَاقْنِيِّينَ الْإِشَارَةِ طِينٍ لِهَذَا الشَّرْطِ فَإِنْ مَقْصُودُهُمْ إِقَامَةُ
 وَلَدٍ مِنْ لَمْ يَدْخُلْ مَقَامَ أَصْلِهِ كَأَنَّهُ حَيٌّ جَبَرُ الْمَافَاتِهِ فَإِنْ نَفَعَ
 الْوَاصِلُ إِلَى الْوَلَدِ كَالوَاصِلِ إِلَى أَبِيهِ وَأَمَّا مَنْ دَخَلَ وَانْتَفَعَ فَلَا
 يَقِيهِمْ فَرَعُهُ مَقَامَ أَصْلِهِ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ الْعُيُوبَةُ إِلَيْهِ مَعَ أَهْلِ طَبَقَةِ
 وَهِيَ الْقَصْدُ نَفْعُ الْوَلَدِ إِذَا وَصَلَ إِلَى بَطْنِهِ وَدُرْجَتِهِ
 الْعَشْرُونَ قَوْلُهُ وَنَصَّ عِبَارَةَ الْمَحِيطِ تَفِيدُكَ بِأَطْلٍ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ
 أَنْ مَا فِي الْمَحِيطِ أَنَّمَا هُوَ فِي لَفْظِ الْأَوَّلِ لَا يَكُونُ هُوَ عَيْنَ مَسْئَلَةٍ
 السُّوَالِ وَالْعَجَبُ أَنَّهُ جَعَلَ الْأَسْتِفَادَةَ مِنَ النَّصِّ وَالْحَالِ أَنَّهُ
 لَا يَسْتَفَادُ مِنْهُ ذَلِكَ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَوَاحٍ مِنْ وَجْهِ الدَّلَالَاتِ
 وَالْحَاصِلُ أَنْ جَعَلَ مَا فِي الْمَحِيطِ لِيُحْلِلَ وَلَا يَكُونُ بِدَلِيلٍ وَمَنْعُ أَنْ

يحتدل بكلام هلال وهو الدليل والقائم المتقييد بالظرف وهو
معتبر وكذب افتراء على الواقف والكذب لا يفيد إلا العار
ثم انما خصوصاً علم الفتوى لا يدرك بالتمنى ولا ينال بسوى
ولعل ولو انى ولا يشاله الا من كشف عن ساعد الحكمة وشمر
اعتزل اهله وشدة الميزر وخاض في البحر وخالط العجاج سد اب في
التكرار والمطالعة بكرة ^{وغيرها} وينصب نفسه للمقابلين
التحريير بياناً ومقيلاً ليس له مهمة الا بعضلة يحلها او تحريمه
عزيزت على القاصرين فيرتقى اليها ويحلها على ان ذلك
بتوفيق الله تعالى واما من هنالك اخر كلامه بكلام يحسبه الظمان
ما احتى اذا تأمله وجاهل ما ليس له مفهوم كلمات المرسوم
غير منظوم وليس لذا القول من دواء ولا لمرض الجهل
المركب من شفاء ولو كان له عقل لم يخالف ما اجمع عليه اهل
الفتوى في هذا العصر ولو جعل نفسه بذلك سخرة للمساخرين
وضحكة للباحثين وعرضاً لسهام الراشقين فيها انا قول لك
الحق الذي ياتي في غير نفس ابيه ولا يضرنى منه هوى ولا
مصيبة فاقبل النصيحة واتق القضيحة ولا ترجع بعد الى مثل
هذا فانه عار عليك في الاعتقاد ونار يوم الحساب فان كنت
نظرت في العقد برهة من الزمان لم تشتغل به حق الاشتغال فان
بحور من اخرق وراضة ناضرة ونجومه راهرة واصوله ثابتة

وغيره ثابتة لا يفتنى بكثرة كثرة ولا يبلى على طول الزمان
 اما سمعت قول من قال * لو كان هذا العلم قد ولع بالمنى * ما كان
 يبقنى فما البرية جاهل * وقول الاخر * لا تحسب المجد مران
 اكمله * لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبر * ثم استغفر الله العظيم
 و اتوب اليه ولم اقصد بذلك الا الحق والذب عن هذا المذهب
 الحنفى فلا يظن غان انى محقر لمذوا لشيطان قد ينزع دين
 الاحياء والاخوة وار حرم الله تعالى ان تتجاوزنا جميع
 ما زلت الله اعداءم رغى به القلم وان تجعلنا من قال في حقهم
 ونز عنا في صد و رهم من غل، خو انا على سر و متقابلين
 ***** والحمد لله رب العالمين *****

*** رسالة في نكاح الفصولى هل يصح او لا ابن نجيم ***
 * بسم الله الرحمن الرحيم *
 الحمد لله و سلام على عباده الذين اصطفى و بعد فقد وقعت
 حادثة بالقاهرة و تكررت وكثير السوال عنها هى لو علق رجل
 بصورة متى تزوجت على امراتى زوجة اخرى بنفسى او
 بوجه كىلى او بفصولى او بطريق من الطرق كانت طالقاً و حكم
 بالتعليق قاض مالكى فزوج فصولى و اجاز المعلق نكاحه
 بالفعل فهل يقع الطلاق و اذا قلتم بعدمه فهل للحنفى الحكم
 بعدمه او يكون حكم المالكى مانعاً فاجبت عنه مراراً بان لا يقع

لا يمنع واجاب بعض حنفية العصر بالوقوع فستلت في ايضاح
ما اجبت به فالفت هذه الرسالة لك فقلت مستعينا بالله
تعقد نقل اصحابنا من حلف لا يتزوج فزوج ففصولي فان
اجاز نكاحه بالفعل كبعث المهر اليها والوطى والتقبيل
وان كرها تحريمهم يحث بالقبول يحث واختاره الامام
السنفي في الوافي والكنز قاضي غفر له قال في فتاواه ان عليه
اكثر المشائخ والفتوى عليه وجزم به في الفتاوى البيرونية
وقال في الخلاصة وعليه اكثر المشائخ ومزاه آتى صلاته الشهيد
في الفتاوى ولا حاجة الى الاطالة في كثرة النقل في هذا فانه ما
اشتهروا لانزاع فيه الا وافتى بعض مشائخنا بعدم الحث
بالاجازة قولاً وفعلاً وهو مروي عن محمد ونقل في جامع
الفصولين انه الاصح انتهى والمعمد في المذهب الاول لان
عليه اكثر المشائخ والفتوى عليه وصرح الزيلعي شارح الكنز
بانه المختار قال لان المحلوف عليه التزوج وهو عبارة عن
العقد والعقد يختص بالقول ولا يكون بالفعل وانما ينفذ
عليه ببعض الافعال لدلالة على الرضا بالعقد لانه عقد وليس
القول بجناس العقد فامكن الحاقه به بخلاف الفعل انتهى
وفي نعمة الدهر في فتاوى اهل العصر انه لا يحث بالاجازة قولاً
او فعلاً وبه كان يفتي محمد بن سلامة راجح وجهه ان اجازته

رخصي منه بحكم العقد وليست بمباشرة للعقد حتى لا يشترط
 فيها الشهود والعقد حين وجوده يمكن العاقد نائباً عنه لكونه غير
 مأثور من جهة وهو قول قد مضى فلا يتصور ان يصير في ذلك
 القول نائباً عنه وبعد ذلك انما يصير هو اذ نائباً هو قائم في الحال
 وهو حكم العقد فلم يصح له عاقد الا انه ليس من ضرورة ثبوت
 العقد انه عاقد كما لا يخفى على المشتري فلا يثبت جماعته من
 ائمة يبلغ كانوا يتولون ان اجازة بالقول حثت وبالفعل لا وبه كان
 ينشئ القصة الا تمام الوعاء صرح كان بقول العقد قول والاجازة
 بالقول من جنسه فيصير به عاقد احكاماً فاما الفعل فليس
 من جنس القول الا ترى انه لا يصير بالفعل عاقد النكاح ابتداءً
 فكذلك بالاجازة بالفعل لا يصير عاقد الا ترى اذا جعل الاجازة
 في الانتهاء كالتركيل في الابتداء ثم التوكيل في الابتداء بالفعل
 لا يحصل في النكاح وانما يحصل بالقول فيه يمكن ان تجعل
 الاجازة بالقول كالتركيل في الابتداء بخلاف الاجازة بالفعل
 انتهى فقد علمت الاتفاق على انه لا يثبت بالاجازة بالفعل
 بعد وجود الشرط وهو التزوج فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشرط
 هو وجود في مسئلتنا وهو التزوج ولا يعارضه قوله او بفضولي لان
 او خرف عطف والمعطوف قوله بفضولي والمعطوف عليه قوله
 بنفسه والعامل في الكل الفعل المذكور اعني فعل الشرط

وقد علمناهم اذ هم حقيقه في القول والمو جود منه فعل و المتصوره
من التجار و التجرو و ما عطف عليه من قوله او بوكيل الى او
بفضولي او بطريق من الطرق التاكيد في نفى التزوج عليه
لان ذكره وعدمه سواء لان من حلف لا يتزوج ولا يزده الى ذلك
يحتث اذا تزوج بنفسه او بوكيله او بفضولي واجازة بالقول وهذا
التعليق بالصيغة المذكورة غلط في حق موضوعات العلماء
وانما احداثه العوام ولم ارفيدها عندي من الكتب الفقهيّة
تعليقا على هذه الصور و يمكن ان يحتث في قوله
او بوكيله فائدة لانه لو لم يذكر التزوج بوكيله ورفع الحادثة
الى حاكم لا يرى الوقوع بتزويجه بوكيله فتتصور المرأة المعلق لها
وكذلك في قوله او بفضولي على تقدير اجازة نكاحه بالقول واما
قوله او بطريق من الطرق فلا فائدة له اصلا الا التاكيد والتاكيد
بعد التاكيد جائز لمقاصد فمن افتى بالوقوع في هذه الحادثة
بتزويج فضولي اجيز بالفعل نظر الى قوله او بفضولي ولم
يستظر الى العامل فيه الذي هو التزوج الواقع شرطا فان قلت
هل هناك حيلة تسد باب التزوج عليه دفعا للضرر من امانه
قلت ان كان المعلق طلاق الثانية فالامر صعب لانه يرمع الامر
الى شا فعي بعد تزوجه فيقتضى بفسخ اليمين المضافة بعده
وعوى صحيحة من خصم على خصم فيرفع الخلاف وان كان

اسبابا كثيرة انتهى وعلل الاول في عمدة الفتاوى بان الدخول
 في بيع ابيس الى الاسبب واحد هو العقد فلا فرق بين ان
 يتأخر او لا انتهى ويدل عليه ايضا ما ذكره في كتاب الشهادة
 انه لو ادعى انه زوجته فشهد بالفعل او عكسه فانها تقبل ولا
 يكون ذلك من باب مخالفة الشهادة لادعوى بخلاف ما اذا
 ادعى الملك فشهد له بالشراء والشرق ^{بشر} من كلام الخلاصة واما
 الجواب عن الثاني وهران حكم المالك لا يمنع فقد في
 العمادة وجامع الفصول بين الفتاوى الجزازية ان شرط نفاذ
 التصديق المجتهدات ان يكون في حادثة ودعوى فان فقد هذا
 الشرط لم ينفذ وان افتاد وزاد العلامة قاسم في فتاواه ان الاجماع
 عليه والقضاة عاقلون عنه انتهى فان كان حكم المالكى
 بلا حادثة ودعوى فلا اعتبار به وان كان بعد حادثة سمع به
 بالتعليق ونفذ فليس لتنا فعى بنقضه وليس هو حكما
 به واجبه المعلوم الآن وحادثة الفصولى لم تكن وجودة
 عند المالكى الحكم بالتعليق فلا يتناول احكامه وله نظائر
 كثيرة صرح بها ^{بشر} والوحكم شافعى بوجوب بيع وقار لا يكون
 حكما بان لا شفعة للجار والحنفى الحكم بهاله واول حكم حنفى
 ببيع عاقل لا يكون حكما ان الشفعة للجار وللشافعى الحكم
 بعدمها ويكفيك هذا القدر ان كنت عاقلا والله اعلم *****

*****رسالة فيها تسع فيه الشهادة حسبة*****

*****بسم الله الرحمن الرحيم*****

الحمد لله و سلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد وقعت
 حادثه اشترى رجل جارية تركية ومكثت عنده اياما ثم طلبت
 البيع فاتى بها الى السوق فتكلم معها بعض الاروام ثم قال لسيدها
 انا اشهد بانها حرة الا ~~على ان~~ انا ومن معي ثم تركوا الشهادة مدة
 عشر ايام ثم ناعها السيد فجاء افشها واعليه عند القاضي
 فتمتفتيت عنها فاجبت بانهم ان اخرجوا الشهادة بغير عنده
 وفكروا لا تقبل شهادتهم ثم بلزمني توقف بعض الحنفية في
 ذلك فسالني بعض اصحابنا في بيان النقل في المسئلة فالتفت
 هذه الرسالة المشتملة على المواضع التي تقبل فيها الشهادة
 تحسبة بلا دعوى ثم بيان تاخير شاهد ها وفيها بيان هل يشترط
 حضور المرأة والا مة والزوج والولي وقت الشهادة وبيان هل
 يحلف الخصم في دعوى الحسبة وفي اخرها مسئلة الحيلولة بين
 السبع وامته والزوج وامراته بلا دعوى الحرمه فاقول مستعينا
 بالله تعالى ذكره وهبان في شرح المنظومة في كتاب الوقف ان
 الشهادة بدون الدعوى تجوز في ثمان مسائل ويقضى بها في
 الوتغى والنسب و طلاق الزوجة وتعاقدهم الخاع وعتق الامه
 ونكاح بغيرها وهلال رمضان انتهى وزدت عليه اخذا

من كلامهم حد الزنا و حد الشرب و الايلاء و الطهار و جريمة
 المصاهرة فهي ثلاثة عشر موضعاً و اما عتق العبد فلا تقبل فيه
 حسبة عند الامام خلافاً لله و لا فرق عتق بين العتق العادي و غيره
 و الحربة الاصلية على الصحيح كذا في فصول العباد و خيرة
 و الشهادة على دعوى الاولى نسب عتق لا تقبل من مرد عرى كما
 في الغنية و في جامع الفصولين و لا يشترط حضور المرأة و ائمة
 و لكن يشترط حضور الزوج و المراء و او شهداء ان ائمة
 فلانة فقالت لم بطلتني فالقاضي يفرق بينهما و كذا لو شهدا
 بانه حر و ما فأنكرت الامة فالقاضي يحكم بعتقها الى ان يظن و
 في عتق الامتد و الطلاق بدون الدعوى قيل يحلف و قيل
 لا فليتنامل عند الفتوى انتهى و اما مسألة التاخير و هي
 المقصودة فقال في الهداية من باب الشهادة على الزنا و ان
 الشهود و احد من ادم لم يمنعهم عن اقامته بعدهم عن الامام
 لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة و الاصل ان الحدود
 الخالصة حقاؤه نزع تبطل بالانقضاء خلافاً للنشافعي و
 يعتبرها بسعة روق العباد و بالافراد الذي هو احدى الحجتين و ان
 ان الشاهد مخير بين الشيعتين الحسبتين اداء الشهادة و السترة
 قالتاخير ان كان لا اختيار السترة فالاقدام على الاداء بعد ذلك
 لضغنة هيبة او لعدواه حر كته فيتهم فيها و ان كان التاخير

لنستريح بصير فاستقنا ثم انتيقنا بالمانع بخلاف الاقرار لان الانسان
لا يعادي نفسه و بخلاف حقوق العباد لان الدعوى فيها شرط
في حمل تاخيرهم على ان يعد امرها فلا يوجب تفسيقهم انتهى
وفي نعمة الدهر في فتاوى اهل العصر سئل ابو سفيان بن محمد
عن شهود دينهم ان فلانا طلق امرأته ثلاثا ولم يشهدوا عند
القاضي فلو شهدوا ابنه لك بعد منى ستة اشهر هل تقبل
بشهادتهم فقال ان كان تاخيرهم لعذر تنقل شهادتهم انتهى وفي
الطهيريّة وعن ابني قاسم الصفا راجد اشهدا ثنان على امرأه ان
زوجها طلقها ثلاثا وعلى عتق امة وقال لا كان ذلك في العام
الماضي جازت شهادتهما و تاخيرهما لا يوهن شهادتهما قيل
وينبغي ان يكون ذلك وهنا في شهادتهما اذا علما انه يمسكها
امنت . . . جئت و الاماء لان الدعوى ليست بشرط لقبول
هذه الشهادة فاذا اخرجوها صاروا فسقة انتهى وفي القنية اجاب
المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة الغليظة بعد ما اخرجوا وشهادتهم
حسنة ايام من غير مذر انهما لا تقبل ان كانوا عاملين انهما
بميشان عيش الازواج وعلا الحامى والخطيب الانماطى وكمال
امّة البياعى شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق
لا تثبت لا تقبل ان كانوا عاملين عيشهم عيش الازواج وكثير
في المشايخ اجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تاخيرهم

لعذر تقبل رجل مات عن امرأة وورثة فشهدوا بالشهود انه كان اقر
بحرماتها حال صحته ولم يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل اذا
كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا وشهادتهم
الفاسق لا تقبل اقر بعض الورثة باعتناق المورث جاريته
وانكر البعض ثم شهد الشهود ان المورث في اعتناقها خيرا لاشهادته
لا يكون طعنا وان كان لعذر وناويل ~~تقبل~~ في اعتناق الجارية كالطلاق
وانه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضعين وعنده ولا
تسقط عدالة الشاهد في تاخير شهادة الاعتناق اذا كان وحده
يحول بينهما يفسق بالتأخير ويعلم انه لا يلتفت
الى قوله وحده وان علم انه لو اخبر القاضي وحده يحول بينهما
يفسق بالتأخير وهكذا بالطلاق انتهى فظاهر ان كل شاهد
حسبه اخرها بلا عذر وناويل لم تقبل شهادته ومقتضاها ان
الشاهد بالوقف كذا لك ومن الاعذار في الكل البعد عن الحاكم
ومرض الشاهد وخوفه وفي خزائنة المفتين اذا ادعت الامة
انها حرة الاصل واعتقها ذو اليد واقامت البينة فانه يضعها
على عدل يحفظها وان لم تسال وكذا في الطلاق الثلث فيجوز
بينهما الى التزكية لكن في الامة نخرج من بيت الولي للعدل
وفي المرأة لا نخرج من بيت الزوج ويحتمل بامرأة عدلة ويا نفع
زوجها عنها الى المسئلة عن الشهود فان لم تعدل وقالت لى

شهوداً خرفاء. فذكرتهم فشهدوا وتركت على حالها إلى أن يعدلوا
 ولو ادعت إلا حجة الحسنية والزوجة البينونة ولا بينة لهما
 وشانتا الحيلولة التي هي محذور الشهود ولا يلتفت إلى ذلك وإذا
 شهدوا أحد عدل وقالت لي شاهد آخر في المصراة في به في المجلس
 الثاني ليحول بيدهما وإذا قالت لا شاهد لا يجوز وتمامه في
 كبريائيت المفتين والله اعلم ^{بالحق} ودالة في متروك التسمية عمدا
 ***** لا بن نجيم رح *****
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * * *
 الحمد لله على ما أنعم * والصلوة والسلام على أفضل من علم * وبعد
 فهذه رسالة في متروك التسمية اذكر فيها الاختلاف بين ائمة
 وجمهور على وجه الاختصار والفتها في أول سنة سبعين و
 تسعمائة حين اقراء الهداية بألصق غشائية من قوله وإذا
 يرفع إليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع
 إلى آخره فقلت مستغيثا بالله عز وجل قال عطا كل ما لم يذكر
 بسم الله عليه من طعام وشراب فهو حرام تمسك بعموم الآية كما
 له كبره الفخر الرازي وقال مالك متروك التسمية من
 التنبأ بحمد الله وسبحوا احترام وقال الشافعي متروكها من
 التنبأ بحمد الله وسبحوا وقال أبو حنيفة ^{رحمهم} ان تركتها سبوا
 فهي حلال وان كانت عمدا فهو حرام واصله قوله تع ولا تأكلوا

مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق وإن الشياطين ليسوا
 إلى أو ليعادهم ليجادوا لو كم وإن اطعمتموهم أنكم ملشركون فعمل
 عطا بعموم ما وخصها غير ذلك ببيضة ^{التي} بريق الآية وخصها
 الشافعي رح بالميتة وذبيحة المشركين بناء على أن الواو في قوله
 تع وأنه لفسق للحال وهو مجمل فسرفي آية أخرى بقوله أو فسقا
 أهل لغبر الله به و آخر الآية فإن المجادلة إنما كانت في الميتة
 فإن المشركين قالوا كيف تأكلون ما قتله الصقر والسرور
 ولا تأكلوا ما قتله أبوه وقد أخبر الله تع أن من أطاعهم كان من
 المشركين ومن حجة الشافعي علينا أنا وأطلقنا الفسق للزم
 مخالفة الجماعة وهو إن من أكل ميتة أو التسوية عاملة
 لا يحكم بفسقه شرعا كما ذكره الفخر الرازي وأما ابننا وح. أعلموا
 الواو للعطف وفي المثلث لا بن هشام في الكتلث الرابع
 في العطف ذكره الرازي قال إن ^{الجماعة} جمعوه وجماعة من
 الخيفية وإنهم زعموا أن قول الشافعي رح يحل أكل ميتة
 التسمية مردود بقوله تع ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 وأنه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي
 وذلك لأن الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين
 الاسمية والفعلية والاستيفان لأن أصل الواو أن تربط
 ما بعد ما قبلها فبقي أن تكون للحال فتكون

بجمله الحال مقيدة للنفى والمعنى لا تأكلوا منه في حال كونه
فسقا ومفهوما جوازا ~~ال~~ اذالم يكن فسقا والعشق قد فسره
الله نفع بقوله او فسقا اهل لغير الله به فالعنى لا تأكلوا منه اذا
سمى عليه غير الله او مفهوما ككلوا منه اذالم ينسب عليه غير
الله انتهى ~~م~~ لخصاصه واو ابطال العطف يتخالف الجمليتين
بالا نشاء والخبر لكان صوابه انتهى وفي حاشيته للذم ما مبنى قوله
~~ولا~~ الاستيناف لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها اقول
الذى نقله عن السراج الهندي في شرح البديع انه قال وحده
الاستدلال ان الواو هنا يجب ان تكون للعطف او الحال نقليلا
للاشتراك الذى هو على خلاف الاصل فيدل على الحصر فيهما
ثم لا يجوز كونه للعطف لان قوله وانه لفسق جملة اسمية
مؤكدة بان وما قبلها وقوله لا تأكلوا جملة فعلية الثانية
جملة اسمية وعطف الجملة الاسمية على الفعلية قبيح
لا يصار اليه الا للضرورة كما في اية الفرق والاضل عدمها فلما بطل
تكونه للعطف تعين كونه للحال قوله فتكون جملة الحال مقيدة
للنفى اقول اعترض على هذا بان التاكيد بان واللام ينفى
كهن الجملة الحالية لانه انما يحسن فيها قصد الاعلام بتحقيقه
التي ورد على منكرة فسقيقا او تنكر على ما بين في العلم
المعاني والحال الراقع من الامر والذى مبناه على التقيد بغير كانه

قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن ان يفسق بل وهو فسق ولو
 سلم كونه حاوية فلا نسلم انها قيد للنهي بمعنى انه يكون للنهي
 من اكله في هذه الحالة دون غير هابل يكون اشارة الى المعنى
 الموجب للنهي كما يقال لا تمن زيدا او هو اخوك ولا تؤذ فلانا
 وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون
 قيد للنهي لانه حينئذ لا يكون له ثبوت لان كونه متهيئا عنه
 حال كونه فسقا معلوما لا حاجة الى بيانه قوله والفسق قد فسق
 الله الى اخره اقول ادعى الامام ان المراد من كونه فسقا تبر
 منك ورفك ان مجملنا محتاجا الى البيان الا انه حصل بيانه في
 اية اخرى وهو قوله او فسقا اهل لغير الله به واعترض عليه لان
 نسام الاجمال لان معنى الفسق مشهور في الشرع بفهمه الكل
 وهو الخروج عن الطاعة وان سلم انه مجمل فلا نسلم ان بيانه
 بقوله تع او فسقا اهل لغير الله به فلا بد لذلك من دليل قوله
 فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله اقول اعترض على
 هذا ايضا بان ما قدرة اخص مما لم يذكر اسم الله عليه وانما
 لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المجملين
 اولى لانه اهم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا
 ولا يخص التحريم بما اهل به لغير الله تع وايضا والتحريم انما هو
 الاعراض عن تسمية الخالق الرازي والجلال لتعظيمه لا لغيره

هنا مصيب وهو معنى عام يشتمل مشرولك التسمية عمدا أو إهملا به
لغير الله وهذا أولى من أن يجعل اللفظ سبب تسمية غير الله لأنها
كالا شتر الك إذا هذا مناسبت خاص ببعض الصور والاولى عام
مشارك بين الصور فكأنه إغمافة المحكم إليه أولى
من إضا فته إلى المناسبت العام قوله ولو أبطل العطف
تخالف الجمليتين بالإنشاء والخبر لكان صوابا أقول
قد عرفت أن المسئلة خلافية فلا يخفى أن يلتزم جواز
العطف في ذلك مصير إلى قول من ذهب إليه انتهى
مادخر الدماميني وحاصله أن الشافعي لا يتبدل بوجوه الأول أن
الواو للحال فإبطاله الخنفي بانه لا يحسن للتاكيد بان واللام
فردة الشافعي بانه يحسن تأكيدا للرد على المشركين
المستكرهين قال الخنفي سلمنا أنها للحال لكن لا نسلم أنه قيد
للمنهي لعدم المناسبة كما قدمناه والثاني أن الفسق مجمل بعين
في أخرى فإبطاله الخنفي بان آخرها يدل على أنها في الميمنة كما
قدمناه فقال الخنفي أنها للعطف فإبطاله الشافعي يلزم وعطف
الجملة الاسمية على الفعلية وهو قبيح فثبت الضرورة كما
قدمناه ولا للاستيناف لعدم الربط فيه كما قدمناه وقلت أيضا
بأنه يقع الاتفاق على منع جواز حذف الاسمية على الفعلية فقد
ذكر ابن هشام في المغني ثلاثة أقوال ورجع الجواز قال وهو المفهوم

من ظلم النحويين في باب الاشتغال فقال الشافعي رحمه الله
عطف الخبرية على الانشائية وهو غير صحيح فردّه الحنفى بان
في الجواز اختلافا قال الشافعي انك اذا اطلقت القسوق لمزم ان
أكل متروك التسمية عهدا فسق وهو خلاف الاجماع وردّه
الحنفى بان الضمير وان جاز مودة الى الاكل المستفاد من
الفعل ولكن اجعله عائطا التي ما كانت جعلت مالم يندكر اسم الله
عليه فسقامبالغة لان اكله فسق ولا اكله فاسقا انتهى *****
رسالة في تعليق طلاق المراتبين بتطبيق الاخرى لابن نجيم
بسم الله الرحمن الرحيم *****

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه رسالة في
مسئلة تعليق طلاق المراتبين بتطبيق الاخرى المنقولة في كتب
الفتاوى طلب مني بيانها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام تاج
القضاة عبد الرحمن بن ابراهيم علي الرومي فاضل مصر
اسبغ الله تعالىه نعمه في الدارين بعد ما استشكلها بابدأ تناقض
وقع من المؤلفين والله اسأل ان ينتج عاينا ما يزيل الاشكال
بعنه وكرمه فا قول ولا حول قوة الاباء العاين اعنايم ذكر
مولانا ائمة الشهد في العدة والواقعات الحسامية رحل له
ثلاث نسوة فقال لواحدة ان طلقك فالاخرى بان طالقان ثم قال
للتانية كذلك والثالثة كذلك ثم طلق الاولى واحدة طلقت

من واحدة من الآخرين واحدة لأنه جعل طلاق الأولى شرطا
 لوقوع الطلاق في كل واحدة منهما وقد وجد أكثر ما في الباب
 أنه جعل طلاق الثانية واثالثته كذلك وقد صار مطلقا للثانية
 واثالثته لكن إنما جعل طلاق الثانية شرطا بعد ما عقد اليمين
 على الأولى فيشترط وقوع الطلاق على الثانية واثالثته بكلام
 يوجد بعد هذه اليمين ولم يوجد لأنه إنما صار مطلقا للثانية
 واثالثته باليمين على الأولى فإن لم يطلق الأولى ولكن طلق
 الوسطى تقع على الأولى طلاقا لأنه وجد شرط الجنت في
 اليمين بالطلاق الأولى وهو تطبيق الوسطى وعلى الوسطى
 الأخيرة على كل واحدة منهما تطبيقان أما على الوسطى
 تطبيقا بإيقاع الزوج عليهما وتطبيقا لوقوع الطلاق على
 الوسطى والأخيرة بكلام يوجد بعد هذه اليمين وقد وجد لأنه
 صار مطلقا لأولى بيمينين يقدم على الوسطى وأما الأخيرة
 فتطبيقا بتطبيق الوسطى بوقوع الطلاق على الأولى
 ولو طلق الأخيرة يقع على الأخيرة ثلاث وعلى الوسطى
 لغتان وعلى الأولى واحدة يخرج على هذا الأصل انتهى
 محذوف في كامل الفتاوى والتجنييس وفي فتاوى قاضي خان ما
 يخالفه في طلاق الأخيرة فإنه قال رجل له ثلاث نسوة فقال
 واحدة إذا طلقك فالأخيرة يان طالقان ثم قال للأخرى مثل

ذلك ثم قال لثالثة مثل ذلك ثم طلق الاولى و احدها يقع
 على الاخرين و احدها واحدة ولو لم يطلق الاولى لكانه
 طلق الوسطى و احدها فانه يقع على الثالثة و الاولى و احدها
 و احدها ثم يعود على الثالثة و على الوسطى كل واحد اخرى
 و لا يقع على الاولى شىء سوى الطلاق الاول و ان لم يطلق الاولى
 و الوسطى و لكن طلق الثانية فانه يقع على الثالثة ثلاث
 قطيقات و على الوسطى و الاولى على كل واحد ثمة و ان
 انتهى فتقوله و على الوسطى و الاولى على كل ثنتان انتهى
 فتقوله مخالفا لقول المصدر الشديد و من تبعه انه يقع
 على الاولى و احدها و هذا هو محل الاشكال اما وجه وقوع الثلاث
 على الاخيرة فهو واحدة بالوقوع على الوسطى بسبب تعليل
 الاخيرة و واحدة بالوقوع على الاولى بسبب تعليق الاخيرة
 و وجه وقوع اثنتين على الوسطى فواحدة بالايقاع على
 الاخيرة و واحدة بالوقوع على الاولى بسبب تعليق الاخيرة
 و اما الوقوع على الاولى فالظاهر وقوع اثنتين كما قلنا في
 الوسطى و احدها بسبب الايقاع على الاخيرة و واحدة
 بسبب الوقوع على الوسطى بسبب تعليق الاخيرة و هذا
 هو مذهب اليعاقبة و اما القول بوقوع واحدة فقط
 فهو شك و ذكر الامام هذه المسئلة عن بشر بن الوليد

عن ابي موسى بن جابر كذا ذكرناه عن الواقعات والعدة والتجنييس
 الا انه زاد على هذه الحثبان قل والحاصل انه انعقد في حق
 الاولى يمين واحلتها ووجد شرطها وانعقد في حق الوسطى ايضا
 يمين واحدة وفي حق الثالثة يمينان واما اذا اطلق الثالثة فلانه
 وجد شرط الحث في اليمين المعقودة على الاولى والوسطى فوقع
 على كل واحدة طلقه ولو فوع الطلاق على كل واحدة منهما بقع
 على الثالثة طلقتان ولو فوع الطلاق على الاولى يقع على
 الوسطى طلقه واحدة انتهى ولم يوجها الى واحدة على الاولى
 وتطبيق الاخيرة وقد ظهر لي التوفيق بين كلامهم بان قول
 الجماعة بانه اذا اطلق الاخيرة يقع على الاولى واحدة بسبب
 الايقاع على الاخيرة لا مطلقا وقول القاضى بقع على الاولى
 ثنتان بيان لمحصل الواقعة علمه سبب الايقاع على الاخيرة
 واحدة وسبب الوقوع على الوسطى واحدة فهذا بحسب المصير
 اليه توفيقا بين كلامهم وانما اقتصر الجماعة على وقوع واحدة
 بسبب الايقاع على الاخيرة لكونه متفقا عليه وانما وقوع
 الثانية على الاولى بسبب الوقوع على الوسطى فمختلف فيه
 قال جميع الوقوع على نسخ ابي ساهمان واما على نسخ ابي
 حفص فما وقع على الوسطى بسبب الايقاع على الاخيرة فلا
 يعود على الارأى نظرا الى انه لم يطلق الوسطى وانما وقع الطلاق
 عليها لانا لتطبيق وبدل عليه ما في شرح الجامع الكبير للامام
 الحصري معزبا الى المبسوط ورجل له امرتان فقال لزينب انت
 طالق اذا طلقت عمرة ثم قل لعمرة انت طالق اذا طلقت زينب ثم

كذلك

قال لزینب انت طالق فانه يقع على زینب بالا یقع تطليقة
ويقع على عمة ايضا تطليقة لان كلامه الاول كان يميناً بطلاق
زینب وكلامه الثاني كان يميناً بطلاق عمة وان الجزاء فيه طلاق عمة
والشرط طلاق زینب في كلامه الثاني وقد وجد الشرط بايقاعه على
زینب فلما اتقع على عمة تطليقة باليمين وتعود الى زینب لان
عمة طلقت بيمين ^{ببريد} يمينه بطلاق زینب فلما اتقع عليها
تطليقة اخرى هكذا ذكر في نسخ ابي سليمان وهو الصحيح وفي
نسخ ابي حفص قال ولا يكره ود على زینب وهو غلط ولولم يطلق
زینب تطليقة باليمين فلم وقعت اخرى على عمة باليمين
لان زینب انما طلقت باليمين السابقة على اليمين بطلاق عمة
فلا يكون ذلك شرطاً للمحنت في اليمين بطلاق عمة قال الا نرى
انه لو قال لزینب اذا طلقت عمة فانت طالق ثم قال لعمة
اذا دخلت الدار فانت طالق فدخلت عمة الدار تطلق باليد دخول
وتطلق زینب ايضاً لكن عمة انما طلقت بكلام بعد اليمين بطلاق
زینب ولو كان قال لعمة اولا اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال
لزینب اذا طلقت عمة فانت طالق ثم دخلت عمة الدار طلقت
ولم يقع الطلاق على زینب لان عمة انما طلقت بيمين
قبل اليمين بطلاق زینب فلا يعلم ان يكون ذلك شرطاً للمحنت
في اليمين بطلاق زینب وبهذا الاستشهاد تبين ان المصواب
ما ذكر في نسخ ابي سليمان وان الجواب في نسخ ابي حفص وقع
على القلب انتهى والحاصل ان هو لا نا الصدر الشهيد في العدة
والوافعات ابقى المسئلة كما في اصل الرواية عن بشر عن

لم ينظر الى نظيرها فغاضى خبان نظر اليها و الى
 نظيرها المروى عن محمد بن جريح فجمع بينهما كلفتي بوقوع طلقتين
 على الاولى واحدة بسبب الايقاع على الاخيرة و واحدة بسبب
 الوقوع على الوسطى بسبب الايقاع على الاخيرة مع ان المذكور
 في اصل رو اية بشر عن ابي يوسف لا يخالفه لانه قال ولو طاق
 الاخيرة فانه يقع على الاخيرة ثلاث وعلى الوسطى ثنتان و
 على الاولى واحدة قابل للثناو يدل بان يقال بسبب الايقاع على
 الاخيرة لا مطلقا فهو ساكت عن الوقوع عليها بسبب الوقوع
 على الوسطى بسبب الايقاع على الاخيرة والمروى عن محمد
 في مسألة عمرة و زينب يفيد ما فقال به قاضي خان و الصدور
 الشهيد جرح لم يتصرف في المروى عن ابي يوسف الا ان في آخر
 كلامه ما يبينه على ما ذكرنا فانه قال بعد قوله على الاولى
 واحدة يخرج على هذا الاصل يعنى ارجع الى ما اصلناه و في
 فتاوى الولوالجي بالفاء فخرج على هذا الاصل يعنى ارجع
 الى ما اصلناه من ان الوقوع اذا كان بكلام يوجد بعد اليهين فانه
 كالايقاع ولا شك ان الوقوع على الوسطى بسبب الايقاع على
 الاخيرة و جد بكلام بعد الاولى فوقه و لم يذكر قاضي خان
 هذه المسئلة اعنى يخرج على هذا الاصل بالامر كما في الولو
 الجية الاستغناء عنها بقوله بوقوع اثنتين فكان فيه اشارة

لما قلنا والله اعلم بالصواب صورة المكتوب بجواب بالقاض ~~عليه السلام~~
عبد الرحمن الحمد لله او لا و آخر او الصلوة والسلام على من
كملت محاسنه باطنا و ظاهرا و بعد تشرف الفقير بالخطرفي
مسئلة النساء الثلاث المأمورة به من سيدنا و مولانا شيخ الاسلام
و المسلمين و اريد علوم سيد المرسلين من خصه الله باو فرحظ
من العلى و اوتى من الفضائل العلمية و العملية بالقدر حين
الرقم و المولى و لم يترك في جواز المكارم السنية مكانا الا
و حقه قول من قال * لقد ذلت له سبل المعانى * وفاق الخلق
طرا بالبيان * من كان له الفقه طبعيا لا وضعيا حقيقيا لا اضافيا
فام تلك تصلح الا له و لم يك يصلح الا لها و لو رايها احد غيره *
لزلزلت الارض زلزالها * و لو لم تطعه نجايت القلوب * لما قبل الله
اعمالها * و انى لا اسطيع كنه صفاته * و لو ان اعضائي جميعا
تكلم * ادا ما الله تع نفع العالمين بوجوه راجى من صاحب النعمان
بجواده مع انى لست اهلا لذلك ولكن سألت الله تع ببركته و لقد
استبشرت بالفتح بمجر دمناوله الكتاب لى فبدأ الى ذلك
ان بفتح على بما هذا لك فاقول مستعينا و متوكلا حاصل الاشكال
ان المشائخ المتأخرين اختلفوا في نقل الحكم في مسئلة ما
اذا طلق الاخير فقط ماذا يقع على الاولى فذا كر الصدر الشهيد
في العدة و الواقعات انه يقع عليه او واحدة و تبعه الولوالجى في

في كتاب الهداية في التجنيس وذكر قاضي خان في فتاواه
 انه يقع على الاولى ثنتان كما لو سطر وتقرير ما فتح الله به
 ان هذه المسئلة من رواية بشر عن ابي يوسف شرح كما ذكره
 الامام الحصري في شرح الجامع الكبير فنقلها الصلح الشهيد
 كما هي في اصل الرواية ولم يتصرف فيها بشيء واما قاضي خان
 فانه نظر الى المروى عن محمد في نظيره في مسئلة عمرة
 وزينب فجمع بين المرويين فافتى بوقوع ثنتين على الاولى
 كما يصح قال في المبسوط الى اخرها كتبناه سابقا في الورقة
 الثالثة فمن قال في مسئلة النساء الثلاث تقع على الاولى واحدة
 ثمعناه بسبب الايقاع على الاخيرة وسكت عن وقوع ثانية
 عليهما بسبب الوقوع على الوسطى لا يققاع على الاخيرة ولهذا
 لم يقولوا لا يقع على الاولى واحدة وانما قالوا يقع على الاولى
 واحدة وانما سكتوا عن الثانية اتباعا للمروى عن بشر عن
 ابي يوسف روى في اضطراب الرواية عن محمد
 في مسئلة امرأتين ولم يصح عند هم ما صححه في المبسوط
 من نسخ ابي سليمان في مسئلة عمرة وزينب ونظروا الى ما
 ينافي نسخ ابي حفص فلم يكن في المروى عن ابي يوسف من غير
 تصرف وقاضي خان رأى ما صححه في المبسوط واعتمده من نسخ
 ابي سليمان من ان الوقوع كالايقاع فجمع بين المرويين وقال

بوقوع الثنتين مع ان في كلام الصدر الشهيد من تبين ~~الاصول~~
 على ما ذكره قاضي خان فانه بعد ما ذكر المروى عن ابي يوسف
 بتمامه قال في الواقعات والعدة يخرج على هذا الاصل وقل في
 التجنيس يخرج على الاصل وقال الوالوالجى في فتاواه يخرج
 على الاصل فهذه الزيادة على اصل مروى بشر عن ابي يوسف
 ازيلت الشبهة واضحت كل تخمين واحد من ونبهت على ان
 المراد ما ذكرنا كانهم يقولون تقع على الاولى واحدة في اصل
 الرواية لا تقتصر عليها بل واذا خرجت على الاصل السابق من
 ان الوقوع على امرأة اذا كان بكلام وجد بعد يمين الاولى فانه
 يقع به اخرى لان الوقوع حثيثا كالايقاع فيقع ثانية فهذه
 الزيادة من مولانا الصدر الشهيد هي انبهة لقاضي خان على
 ما فهم التنبيه فقيل قولهم يقع على الاولى واحدة اى بسبب
 الايقاع على الاخيرة ولا ينافيه وقوع اخرى مع سبب آخر
 خصوصاً مع الاولى المذكور ولكن بقي سؤال ما يحكمه في اصل
 المروى عن ابي يوسف من انه اعتبر الايقاع دون الوقوع في
 الوسطى واعتبر الوقوع فيهما فا وقع عليهما ننتين واحدة
 بالايقاع على الاخيرة واحدة بالوقوع على الاولى
 فكأن ينبغي اما اعتبار الوقوع فيهما وعدم اعتبار
 فيهما فلم اعتبر في الوسطى دون الاولى مع انه

أيقاع النثر على الأخيرة لم يكن إلا باعتبار الوقوع على الوسطى
 والأولى أن شاء الله تعالى حصل التوفيق بين كلامهم هذا وجهه المقل
 وهو هو الله أعلم * بسم الله الرحمن الرحيم *
 من ارسلنا في المرثبات في الاوقاف واقفهم تسبوظائف لذريته
 من جهته امد من حنفى وطلبته وشرط في المراس ان يكون حنفياً
 اصيلاً لا منتقلاً وتقرر منه بحنفية الاصليون خلفاء من سلف على
 وفاق شرط الواقف من زمانه الى اخر وقته ثم تقرر في تدريس
 الحنفى المذكور شخص ما لكي تكتف لکن بمجرد تقليد
 من غير تحصيل ومع ذلك لم يباشرة من غير افراز ولا من شرعية
 بل استتاب به بعض المدة المشروطة للعمل على المراس
 فهل يكون تقريرة والحوال ما ذكر وهل يكفر او يخشى عليه الكفر
 او لا وهل يصير المفسر من اقطاعه او ارصاد بعد موت من قرر فيه
 حتى لا يقرر فيه والى الامر او نائبه من شاء من هوليس من اهل
 الاستحقاق من بيت المال سواء كانت الدرية والمرصد عليه احدهم
 او غيرهم ولا يجوز ان يقررو منهم احد حيث لم يكن من مستحقى
 بيت المال فان قرر فيه لم يصح التقرير ويجب على ولاية الامور نقضه
 او لا وهل اذا وقعوا الى الامر او نائبه على مصالح مسجد وضريح
 وسبيل وطلبة علم وجهات بروقرات شيئا من الوظائف المذكورة
 ثم جاء توقيع منقطع مشروح سابقا وشرح لاحق اشهد للدريّة او

بالارصاد لنحو زاوية بعد وفاة كل من المقررو واليه نقل و
 انقطاع التوقيع حكم ما شرح يكون لولى الامر او نائبه
 ومن بعده نقضه و انفاذه للذرية او نحو الزاوية مثلاً ولا
 و اذا قلتم بصحة الورق فساد عدم جواز نقضه و بطلان اخرجه
 من الموقوف عليهم غابوا او غيرهم من مخلول طين الاحباس
 و قرروا انه من نائب و لى الامر يستحقون كلام من البديل
 و البديل و يجب على ولاية الامور تمكينهم من ذلك و رفع بند
 عند ذلك و قرر فيه ابشراء بهذه الامادة و التقرير الباطمين
 و يثابون على ذلك الثواب الجزيل او لا و ما الحكم في ذلك
 افتونا و بسطوا النالجواب لا يباح الصواب مزيد الثواب
 ما جورين فاجاب لا يصح ولا يجوز على القول المفتى به قال
 هو لا ناقضى خان في فتاواه الناظر اذا جعل الخراج لمصاحب
 الارض وتركه عليه جاز وهو قول ابى يوسف و ارحم خلافة محمد و
 و الفتوى على قول ابى يوسف و ارحم اذا كان صاحب الارض من
 اهل الخراج و على هذا التشريع للقضاة و الفقهاء انتهى ثم قال
 السلطان اذا وهب لرجل خراج ارضه ذكر في السير انه لا ينبغي
 له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصر فاما كان له ان يقبل
 و تصرف خراج الاراضى و الجزية و ما يوخذ من نصارى بنى
 تغلب الى ملقاتين و ذراريهم و كل ما تعود منفعته الى عامة

المسلمين نحو الكراخ والسلاح والعدة للعدو وعمارة الجسور
والقناطر وحفر الانهار العامة وبناء المساجد والسفينة
عليها والقضاة والفقهاء انتهى ^{بـ} و ^{بـ} المقتطع والمرصد
انما هو خراج الارض واما الراتبه فباقيته لببيت المال
ولا تكون ملكا للمقتطع والمرصد عليه كما افاده الامام
الخصاف في احكام الاوقاف ولا يجوز العمل بالتوقييع المذكور
ولا اعتماد المدفتر المذكور عند وجود منازع لما فيه قال مولانا
قاضي خان في الفتاوى رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها
وقفوا حضرة صكافيه خطو ط العدول والقضاة بذلك الماضية
وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قال لو ليس للقاضي
ان يقضى بذلك الصك لان القاضي انما يقضى بحجة والسجة
هي البينة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط
انتهى ومن قال يعمل بالصك ولا يعمل بالشرع فقد استخف
بالشرع ومن استخف بالشرع فقد كفر وصار مرتدا ان سبق منه
ايمان صحيح فتجربى عليه احكام المرتدين واذ امات المقرر
بالمطين فقد صار مجنونا ولا يورث لما قد منان المقتطع له ينتفع به
وهو باق على املاك بيت المال فللامام ونائبه تقرير من هو من
مصارفه ممن قد مناه قال مولانا الكردي في الفتاوى المشهورة
بالبزازية له عطاء في الديوان ما تن من ابنين فاصطليا على

ان تكتب في رد يو ان اسم احد ههما وياخذ العطاء
والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما
فما لمصلحة باطل ويرد بدل المصلحة والعطاء للذي جعل له الامام
العطاء لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل له لرضا
الغير وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في
قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق في مقامه انتهى
بلفظه واذا قرر فيه من ليس من المصارف وجب على ولي الامر
ايمده الله تع ابطال تقريره وتقريره لمصرفه اذا وقف الامام
او نائبه شيئا على مسجد ونحوه من المصالح العامة صريح وبشأن
على ذلك كما صرح به العلامة ابن وهبان في المخطوطة وشرحها
ونقله العلامة ابن شحنة في شرحها بن غير ايضا وحينئذ فلا
اعتبار بالتوقيع المذكور والسابق ولا يجوز لولي الامر نقض
الوقفية المذكورة بسبب ما ذكر واذا ابدلوه غير من محلول
على طريق الايقاف عليه كان البديل وقفا كالاول ولا يجوز
ابطال واحد منهما او يجب تمكين مافي المسجد او ناظره منهما
ويشادون على ذلك الثواب الجزيل والله تع اعلم بالصواب * * *
* * * * * رسالة في دعوى استبدال عيين لابن نجيم ر ح * * * * *
* * * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * * * *
الحمد لله رب العالمين * و الصلوة والسلام على سيد المرسلين *

بعد السلام التام * و تقبيل الايادي الكرام * ان
 الفقير المحب المخلص اطلع على هذا المكتوب فوجد
 غير مانع من انتقال والقييل في المستقبل فان اراد مولانا
 سد الابواب كلها على الغير وفتح الباب له كما تصف
 به سد الابواب الا باب ابي بكر فليجد مكتوب بالآخر
 يصدرهما اللفظة ادعى فلان بن فلان ابن فلان الوكيل عن فلانة
 بنت فلان بن فلان الناظرة على وقف فلان بن فلان بن فلان
 من قبله او من قبل القاضي فلان بن فلان بن فلان الماذون له في
 نصب القوام والاوصيا قاضي مصر الثابت نظرها عليه بشهادة فلان
 وفلان الثابت وكالته منها ما يذكرفيه من الدعوى المخصوصة
 الاتية فيه بحضور الخصم الا في ذكره بشهادة فلان وفلان على
 وكيل سيدنا فلان بن فلان بن فلان الثابت وكالته عنده في
 المخصوصة والدعوى بشهادة فلان وفلان وفلان بن فلان
 بن فلان بان موكله المذكور واطع يده على المكان بخطه كذا في
 محلة كذا او محله او محله او محله او محله في هذا المحل الجاري
 بوقف فلان المذكور وقفه وهو يملكه وقفا صحيحا مسلما الى
 المتولى على جهة كذا او تحت نظر الموكل المذكور بغير طريق
 شرعى ويطالبه برفع يده عنه واقام فلانا وفلانا شهدا بان موكله
 المذكور واطع يده عليه الان فيجيب المدعى عليه بان موكله

انا واضع يده عليه بطريق شرعى وهو الشراء الشرعى على وجه
 الاستبدال من ابن فلان بن فلان الوكيل عن فلانة بنت فلانة
 بن فلان الناظر على الوقف المذكور والثابت توكيله عندها فى البيع
 بشهادة فلان وفلان المأمور ببيعه من القاضى فلان فى تاريخ كذا
 حين رأى المصلحة فى ذلك بجهة الوقف بعد ان ارسل نائبه
 فلانا للكشف عليه فوجد على صفة كذا او كذا الثابت امره له
 بشهادة فلان وفلان الثابت ببيع الوكيل المذكور للموكل
 المذكور فى تاريخ كذا الشهادة فلان وفلان بشه من كذا حال مقبوض
 بيد الوكيل فيجب المدعى وهو الوكيل الثانى من الناظر
 بان البيع الصادق من وكيل موكلتى لئلا ارفع جميع
 اكون البيت لم يخرب كله وانما خرب بعضه ولم يتعذر
 الا انتفاع به فى اركلية قيد فعه وكيل المشتري بان
 البيع صحيح لضعف غلته و يقيم البينة الشاهدة بخراب بعضه
 وان لم يستدل لجهة الوقف مدعوا يلبو ويكتب اسماءهم
 فحينئذ يستكم القاضى المدعى عنده بان البيع على هذا الوجه
 صحيح شرعى معتمدا على ما ذكره مولانا قاضى خان فى فتاواه قال
 اما بدون الشرط اشأ فى السير الكبير انه لا يملك الاستبدال
 الا القاضى اذ ارأى المصلحة فى ذلك انتهى وعلى ما نقله فى شرح
 الوقاية ان ابا يوسف يجوز الاستبدال فى الوقف من غير شرط

اذا ضعفه الارض عن الزرع انتهى وعلى ما في جامع الفصولين
ان التقييم لو باع الوقف بامر القاضى ورايه جاز كذا روى عن
ابى يوسف ارح انتهى وهو مروي عن الامام محمد ايضا كما
في الذخيرة وتكتب هذه المنقولات ههنا فان قال من لا خبرة
له ولا دراية بالمدى ههنا روايات ضعيفة فحجوا به على تقدير
ضعفها ينفذ بالقضاء بها ولا يجوز لاحد نقضه اتفاقا كما في
العمادية وجامع الفصولين والعمدة والواقعات الحسامية ولو كان
القاضى غير مجتهد كما صرح به الاولان وغيرهما فلم يمكن نقضه
فجواز الاستبداد الاصل ولا رواية عندنا فقد صادف قضاء فصل
مجتهد افيه فينفذوا ان كان مخالفا لمذهبه فان مذهب الامام
واحد جواز بيع الوقف الغامر ويشترى بشئ منه ما هو خير منه
كما نقله عنه كما في معراج الدراية شرح الهداية وحمل المحقق
ابن الهمام كلامهم على ما اذا كان القاضى مجتهدا فهو مردود
بصريح المنقول من الكتب المعتمدة في دفع المدعى بعد هذا
كله بدفع اخر فان المدفع كما يصح قبل القضاء يصح بعده كما صرح
به في الفتاوى البزازية وغيرها وهو ان البيع المذکور ليس
بصحیح من وجه اخر وهو الغبن الفاحش فانه بيع بما يقوستان
وقيمته وقت البيع ما يتان فيجب المدعى عليه بانه وقع بمثل
التقيمة وزيادة شدة دنائير وله بيعة بذلك فيبطلها القاضى

فتأتى فتشهد بان البيت المذكور بخط كذا بمحلة كذا المحدود
 محدود اربعة قيمته كذا ويزكيان بسر وعلانية فيقول
 القاضى للمدعى الك جرح مانع من قبول شهادتهما فيقول
 لا جرح لى فيهما وهما من اهل الخبرة بالقيم فيحكم القاضى
 بصحة بيعه بهذا الثمن حكما اخر ومنع المدعى من المعارضة
 وبكونه صا رملكا من املاك الموكل وهو المشتري
 وبانتقال الوقفية عن الدار الى بدلها فحنيئذ لا مقال لاحد
 لا مدخل ولا منازعة فيما ذكرناه يظهر الخلل في المكتوب الموجود
 الآن وبضدها تتبين الاشياء وكان السلف الصالح من القضاة
 لا يعتمدون على الموثقين فاذا كتبوا مكتوبا ارسله القاضى
 الى مفت حاذق خبير بالماذهب قبل وضع علامته فان كتب
 المفتى عليه صحيح او صحيح وضع القاضى علامته اعلاه الامر فيه
 رسالة في صورة دعوى فسخ الاجارة الطويلة اذا وقعت لابن نجيم
 *** بسم الله الرحمن الرحيم ***

صورة دعوى فسخ الاجارة الطويلة ادعى فلان بن فلان الفلانى
 على هذا الذى احضره فلان بن فلان انه وضع يده على الدار
 الفلانية المحدودة بحدود اربعة بمكان كذا بغير طريق
 شرعى والحال انها جارية فى استيجارة وقد استاجرة وقد
 استاجرتهما من فلان بن فلان المتولى على وقف كذا لمدة كذا

باجرة كذا او اقام بينة كذا اشهدت بانه واضع يده عليها و يطالبه
بقصر يده عنها وتسليمها له لينتفع بها المدة المذكورة فيسئل
المدعى عليه فاجاب بانه وضع يده عليها بطريق شرعى وهو
الاستبدال الصحيح المأذون به من قبل فلان قاضى القضاة
بالشراء من فلان بن فلان المتولى على الوقف شراءه صحيحا
ثابتا محكوما به من قبل فلان وانها صارت ملكا من املاكه وان
يكتب ما يدعيه من الاجارة لها على الوجه المذكور فيثبت
المدعى الاجارة المذكورة فيجيب المدعى عليه بان الاجارة
الطويلة في الوقف واجبة الفسخ اما لفسادها كما اختاره
مولانا قاضى خان او نظر الوقف وان كانت صحيحة
كما صرح به في الذخيرة قال وعليه الفتوى فحنيئذ يقول
القاضى الحنفى حكمت بنفسها نظر الوقف و منع معارضة
المستاجر للمشتري المذكور وانما صححت خصوصية المستاجر
لكونه صاحب يد صحيحة فله الدعى للاسترداد وان لم يكن
مالكا حتى صرحوا بان السارق من المستاجر تقطع يده عندنا
لخصوصية المستاجر وان لم يحضر المالك كما فى الهداية وغيرها
وفى القاسمية رجل آجر داره وسلم فتقبضها انسان من يد المستاجر
تسمع دوى المستاجر على الغاصب بعير حمرة المالك لان
ملك المنفعة له بعقد الاجارة فيملك المالك المصلحة

المالك انتهى فان قيل اذا فسخت الاجارة الآن هل يحتاج
 المشتري الى تجديد العقد فالجواب قال في جامع الفصولين
 فلو اسقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد
 وهو الصحيح ❖ حواب السؤال عن فسخ الاجارة الطويلة ❖ الحمد لله
 رب العالمين بعد السلام التمام ونقيل الايادي الكرام لازلنا
 ممدودة بالاحسان والانعام بان الفقير قد اطلع
 على مکتوب الاجارة فقرأها مستحقة للفسخ اما لفسادها
 كما اختاره القاضي للزيادة على ثلاث سنين او لان القاضي
 يفسخها وان كانت صحيحة ابتداء نظر الموقوف كما في الاخيرة
 وحكي القولين في الظهيرية فاذا رفعت الى القاضي الحنفى
 فسخها على كل من القولين ولا يمنعه حكم الحنبلى لانه لم يحكم
 بصحتها ولا بلزومها وانما حكم بموجبها وموجبها مستحقاق
 الفسخ فان قيل ان ظاهرا لسياق والسباق يدل على
 انه اراد به الصحة لا ما ذكرته قلنا لم يقع نزاع عند في صحة العقد
 حتى يحكم بها ولا بد من تقدم الدعوى للصحة لصحة الحكم
 قال العمادى في فصوله قال شمس الائمة وههنا شرط اخر لنفاذ
 القضاء في المجتهد فيه وهو ان يصير الحكم حادثة فتجرى فيه
 خصوصية صحة صحة بين يدي القاضي من خصم على خصم لو فات
 هذا الشرط لا ينفذوه هكذا في البزازية وجامع الفصولين وفي

القاسمية اما كون الحكم حادثة فاحترز عمالم ليحدث بعد كما
لو حكم به وجب بيع عقار لا يكون حكما باستحقاق شفعة النجوار
لا نه لم يجز فيه خصومة واما الخصومة للصحة فهي
الدعوى المشتملة على شرائط الصحة إنتهى فان قلت ان ما
نقلته كلام الحنفية والكلام الآن مع القاضى الحنبلى قلت ذكر
في فتاوى القاسمية ان اشترط تقدم الدعوى والحادثة مجمع
عليه واغرب من ذلك انه ذكر نقل من ذهبهم فقال قد حكى
الاتفاق على ان الحكم بالحس والتخمين غير نافذة ولا يعرف
ان احدا من الائمة الحنابلة سمى هذا موقفا وقد قال الشيخ
الامام العالم العلامة محب الدين احمد ابن نصر الله البغدادي
قاضي قضاة الحنابلة في رسالته في هذا اما الحكم بالموجب
بفتح الجيم فمعناه الحكم به وجب الدعوى الثابتة بالبينّة
او غير هاهنا هو معنى الموجب ولا معنى له غير ذلك فينظر
في الدعوى فان كانت مشتملة على ما يقتضى صحة عقد
المدعى به كان الحكم به وجبها حكما بالصحة وان لم يشتمل على
ما يقتضى صحة عقد المدعى به كان الحكم به وجبها حكما
بالصحة وان لم يشتمل على ما يقتضى صحة عقد المدعى به
لم يكن الحكم به وجبها حكما بصحة العقد والحكم بالموجب حكم
على العاقد بما ثبت عليه من العقد لا حكم بالعاقد هذا

نصه لحر وفه الى اخر ما في القاسمية وهذا اظهر ان قول القاضى
الجنبلى ومن موجهه عدم قبول الزيادة وعدم انفساخها بموت
احدهما وانتقال النظر على قاعدة مذهبه خارج عن مذهبه
لان حادثة الزيادة والانفساخ لم تكن موجودة ولم تقع دعوى
بذلك وكذلك جميع ما ذكره قبل الحكم من اقامة البينة على
انها معطلة وان الضرورة داعية الى ايجارها هذه المدة وعلى
ان لقد را ملك كورا جرا مثل وان له لا غبن ولا شطط
ولم يكن بعد دعوى وخصومة مع ان كل قضية معها تحتاج
الى ذلك فهو مجازفة من القاضى الا ان يكون ذلك من الموثق
ولقد انصف من قال من مشأأ ثنا بعدم قبول شهادة الموثقين
والصكاكين فاز ماننا لانهم يكتبون ما لم يقع وكذا افتوا
برد الصك على اتهم لقولهم حكما ~~تستامستو~~ فياشر ائطه
الشرعية وكذا اقولهم بعد دعوى شرعية لا يقبل حتى تبين
صور تها والله سبحانه وتعالى اعلم رسالة في بيع الوقف لا على
***** وجه الاستبدال اذا وقع كيف يعمل *****

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *
الحمد لله رب العالمين اما مسئلة كون بيع الوقف لا على وجه
الاستبدال فاسد او باطلا فقال الزيلعى والمحقق ابن الهمام اذا
جمع بين وقف وملك وباعها ففیه روايتان في رواية يفسد

في الملك والاصح انه يجوز في الملك لان الوقف مال واحد
 ينتفع به انتفاع الاموال غير انه لا يباع لاجل حق تعلق به
 وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضم اليه كالمدير ونحوه انتهى
 واما مسألة نفوذ الاستبدال الى القاضي فقال في الاسعاف
 في احكام الاوقاف واما اذا لم يشترط الوقف الاستبدال فقد
 اشار في السير الى انه لا يملكه الا القاضي اذا راي المصلحة
 في ذلك انتهى وقد اخذ من فتاوى قاضي خان بحروقه
 وعجب من ذلك ان الوقف لو شرط ان لا يستبدل وقفه قال
 الامام الطرسوسي ان الشرط باطل لكونه مخالفا للشرع كما لو شرط
 ان ليس للقاضي تكلم في اوقفه كان الشرط باطلا وقره على ذلك
 في شرح المنظومة واما مسألة ان القضاء بالوقف لا يكون على
 الكافة بخلاف القضاء بالحرية فقال قاضي خان في فتاواه
 في يد رجل ادعي انه اوقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي
 بالوقف ثم جاء اخر وادعى انه ملكه قالوا تقبل بينة المدعي
 لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتحريم
 الا يرى انه لو جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة
 لا يجوز بيع الوقف وجاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد
 وباعهما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقف
 بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على المقضى

عليه وعلى من تلقى الملك منه انتهى واما مسئلة هبة
المستبدل البائع للوقف الشمن فقال قاضي خان في فتاواه لو باع
الوقف وذهب الشمن صحت الهبة ويضمن الشمن في قول
الحنيفة وقال ابو يوسف لا تصح الهبة انتهى وتبعه على ذلك
في الا معاف واما مسئلة بيعه بغبن فاحش فقال مولانا
قاضي خان في فتاواه ولو باع ارض الوقف بشمن فيه غبن فاحش
لا يجوز بيعه في قول ابي يوسف وهلا لرح لان القيم بمترلة
والى اليتيم فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان ابو حنيفة رح
يجيز الوقف بشرط الاستبدال لجاز بيع القيم اذا كان بغبن
فاحش كوكيل بالبيع انتهى ويمكن ان يؤخذ صحة الاستبدال
من قول ابي يوسف رح وصحة البيع بغبن فاحش بقول
ابى حنيفة رح بناء على جواز التلفيق في الحكم بين القولين
قال في 'فتاوى البرازنية من كتاب الصلوة من فصل زلة القارى
ومن علماء خوارزم من اختار عدم الفساد بالخطاء في القراءة اخذوا
بمذهب الامام الشافعي رح فقال له البا قوجى مذهب
من غير الفاتحة فقال البا قوجى اخذت من مذهب الاطلاق
وتركت القيد لما تقررو في كلام محمد ان المجتهد
يتبع الدليل لا القائل حتى صح القضاء بصحة النكاح بعبارة
لنساء على الغائب انتهى وما وقع في آخر تحرير ابن الهمام من

منع التلقيق فانما عزاه الى بعض المتأخرين وليس هذا المذهب
واما مسئلة ما اذا شهدت بينة ان البيع وقع بخمسين الف درهم
وشهدت اخرى انفوق بعشرين الف فقد تعارض في قدره فقال في
الهداية من باب التحالف تقدم المثبت للزيادة واما مسئلة ان
قضاء القاضى المتصف بالعلم والعمل يصلح من الابطال فقال
اشن الفرس في الفوائد الفقهية قالوا قضاء العدل العالم لا يتعقب
ويحمل بحاله على السداد بخلاف قضاء غيره انتهى فكيف
يتعقب شيخ الاسلام الطرابلسي المتصف بهما اجماعا واما مسئلة
البينتين اذا تعارضتا في الصحة والفساد فقال الامام الزاهد
في فتاواه ان بينة الصحة او لى من بينة الفساد فان الاصل ان
كل بينتين لو اجتمعتا في حالة واحدة سقطتا لوجود الكذب
في احدهما واما ان ابدأكما بالحكم في احد هما لا يتعين
الكذب في الاخرى انتهى وقال قول الموثق في مكتوب ابطال
الاستجدال انه بيع بثمن بخس فا لبخس من الالفاظ المشتركة
يو جب خلا في المكتوب يمتنع قبوله والعمل بما فيه قال
لقاضي في تفسير قوله تعالى وشروء بثمن بخس اى مبخوس
زيغه او لنقصانه انتهى قال الامام فخر الدين الرازي في
التفسير الكبير وقال ابن عباس رضى الله عنهما ان ثمن
الحرام وقال وكل بخس في كتاب الله تع نقصان الا انه

الحرام وقال الواحدى ويسمى الحرام بخساً لانه ناقص البركة و
قال قتادة البخنس الظلم والظلم نقصان يقال ظلمه اى نقصه وقال
عكرمة و الشعبي البخنس القليل و قيل ناقص عن القيمة
نقصاً ظاهراً او قيل كانت الدراهم زينة فانقصت العيار قال
الواحدى و على الاقوال كلها البخنس مصدر و وضع موضع الاسم
و المعنى بشمن مبخوس انتهى كلام الامام و قال الجوهرى فى
الصحيح البخنس الناقص و قد بخسه حقه ببخسه بخساً اذ انقصه
يقال الببيع اذا كان قصداً لا بخس فيه ولا شطط و فى المثل تحسبها
نحمتاء و هى باخس قال ثعلب و ان شئت قلت باخسة و البخنس
ايضاً رضى تنبت من غير سقى انتهى و قال فى المصباح المنير
بخست بخساً من باب منع نقصه او عابه و يتعدى الى مفعولين
و فى التنزيل ولا تبخنسوا الناس اشياء هم و بخست الكيل بخساً
نقصه و ثمن بخس ناقص و يقال بخست العين بخساً فقوتها
انتهى و قال فى القاموس البخنس النقص والظلم بخسه كمنعه
و فتاً العين بالاصبع و نحوها و ارض تنبت من غير سقى
و المكس و تحسبها حمتاً و هى باخس او باخسة يضرب مثلاً
من يتبأله انتهى فقد ظهر ان للبخنس معانئ كثيرة فصار من
الالفاظ المبهمة قال فى خلاصة الفتاوى من كتاب المحاضر
و السجلات الاصل فى المحاضر و السجلات ان يبالغ فى الذكر

و البيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في
المحاضر ان يكتب حضر فلان و احضر معه فلان ادعى هذا
الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي
احضره معه و كذا يكتب عند المدعى عليه لفظة المدعى هذا
و المدعى عليه هذا و ينبغي ان يكتب في السجل حكم القاضي
و لفظة الشهادة بتما مها و ما لم يذكر علي وجه لا يفتى
بصحة السجل و كذا لا يكتفى بقوله و شهد الشهود
على موافقة الدعوى الى اخر ما ذكره في الفتاوى الصيرفية
و لما استفتى ببخارى قاضى عينية و كان اماما كاملا كان يكتب
المحاضر و يستفتى عن صحتها امام المحلواتى فكان يكتب في
جميعها لا و الله اعلم فجاءه لقاضى يوم ما و قال ما بال الشيخ
يكتب في جميع محاضر بلا فقال لان كلها فاسدة قال و فيما ذا
فسادها قال يجب ان تتعلم لتعلم قال جئت لك له قال فاعلم ان
الخلل في ترك تفسير الشهادة و لا بد من تفسيرها لتنظر فيها
الصحة ام لا قال فانى نظرت في المحاضر التى عندى من
القضاة الذى كانوا قبل وليس فيها تفسير لشهادة و عليها جوابك
و جواب اقرانك و خلفك بالصحة ما بالى وحدى تشترب
على ما لم تشترب على غيرى فقال شمس الائمة المحلواتى انما
كان الامر على ذلك لان القاضى قبلك كان القاضى الامام على

السعداني وكان يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة ولا يخفى
 عليه ذلك وكان قبله الشيخ ابو علي النسفي وكان يعلم ذلك
 ولا يخفى عليه فاذا راينا ههما اطلقا في النسخة / انهم شهدوا
 شهادة موافقة للدعوى اكتبنا به وافتينا بالصحة فاما انت
 وامثالك فلا يثق بالوقوف منهم على حقيقة ذلك فلا بد من
 التفسير انتهى وفي الخلاصة من الفصل الثاني من نصيب
 الوصي وفي فتاوى اهل سمرقند اذا كتبك الوصاية او
 التولية ولم يذكر جهة وصايته لا يصح ولو كتب انه وصي من جهة
 الحكم او متولى من جهة الحكم ولم يسمى القاضي الذي نصبه
 والى ولا جاز وقيدة في كتاب الوقف بان يبين تاريخ نصبه
 انتهى وعلى تقدير ان يكون المراد بالبخس النقصان لسياق
 الكلام وقرينة الحال ففيه خلل ايضا لو صرح بالنقصان لانه
 *** لا بد من بيان انه بنقصان يسير او فاحش وحكمه ***
 *** رساله في بيان المعاصي بكبائرها وصغائرها مفصلة ***
 * * * * * بسم الله الرحمن الرحيم * * * * *
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه رساله في
 بيان الكبائر والصغائر من الذنوب وفي اخرها بيان حدها
 وحد العداة وبيان المروءة وما ينحل بالمروءة مع تنبيهات شريفة و
 في اخرها بيان التوبة وركنها وشرائطها على وجه الاختصار طابا

من الله القبول انه خير مأمول ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم اما الكبائر اسأل الله تع العفو عنها والعافية منها
 فقالوا صي بعد الكفر الزنا واللواط وشرب الخمر وان قل ولم
 يسكروا النبيذ واعتقد تحريمه لان اعتقده حله الا اذا دام مدا
 وا عليه والحضور مع اهل الفسق وبخلافه ا لمقلد حكم مقلد هو
 كالسرفه والسندف والقتل وكنتم الشهادة عند تعيين الايذاء وشهادة
 الزور واليمين الغموس والغصب بمقدار نصاب المعركة من
 غنى وفقير مطلقا والفرار من الزحف بلا عذر واكل الربوا
 واكل مال اليتيم والرشوة وعقوق الوالدين وقطع الرحم
 والكذب على رسول الله صلعم عداو الافطار فخر مفضل عدا
 بلا عذر وبخس كيل او وزن و تقديم مكتوبة على
 وقتها ونا خير ما عنه وترك الزكوة والصوم عن وقته
 والحج اذا مات وصرب المسلم ظلما وسب واحد من الصحابة
 والوقعة في الصلحاء او حملة القرآن والسعاية عند ظالم والديانة
 والقيادة وترك قادرا امر ابمعروف او نهيا عن حرام وكالسحر
 تعلما او تعليما او عملا ونسيان القرآن واحراق حيوان ميتا
 وامتناع امرأة من زوجها ظلما والياس من رحمة الله والامن
 من مكر الله واكل لحم ميتة او خنزير لغير اضطرار والنميمة
 والغيبة لمن لا يتظاهر بنفسه والتمار والسرف والسعي في

الارض بالفساد في المال والدين وعدول الجاهل عن الحق
 والظهار وقطع الطريق وادمان الصغير والاعانة على المعاصي
 والحث عليها والتفنى للناس وتغنى المرأة مطلقاً وكشف
 العور وفي الحمايم اي تحضرة الناس والبخل عن اداء واجب
 واليمين المموسة وتفضيل على الشيوخين رض و قتل
 نفسه او اتلاف عضو من اعضائه وهو اعظم وزراً من قتل غيره
 وعدم استنزاه البول والامن والاذى في الصدقة والتكديت
 بالقبور والغدر باميرة وتصديق كاهن او منجم والطعن
 في الانساب والذبح لمخلوق واسبال الازار ولفها الى الغلالة
 و سن سنة سيئة والاشارة الى اخيه بحديد او الجداول والبرأ
 وخصاً العبد وقطع شئ من اعضائه وتعد يبه وكفران نعمة
 الحسن ومنع فضل الماء والاحاذ في الحرم والتجسس
 والسب بالشر والطالب والانتقله وكل لهو مجمع على تحريمه
 وعدا العلاني في منظر مته اكل الحشيش من الكبائر
 وقول المسلم يا كافر وعدم العدل بين النساء في القسم
 وناكح الكفء رسي الحائض والسرور بالغلاء للمسلمين واتيان
 البهيمة وعدم علم العالم بعلمه وعيب الطعام والرقص بالرباب
 ومحبة الدنيا وانظر الى وجه الامر والحسن والى داخل
 بيت غيره ودخوله بيته بغير اذنه واما الصغائر فتاليه

انظر الى محرمات تقبيل والاستمناء بقصد الشهوة لا لتسكينها
 واللمس وخطوة الاجنبية والقذف ولولبهية وكتاب لا تحل
 فيه ولا ضرار و هجو مسلم ولو تعريضاً و صدقا و الاشراف
 على نيوت الناس و هجر المسلم فوق ثلاثة ايام بلا عذر وكثرة
 المخاصمة بلا علم كوكلاء القاضى او يعلم ان لم يراع حق الشرع
 وضحك مصل اختيار او التوح ونحوه للمصيبة وليس الرجل
 ثوب خريف وتختار الماشى والجلوس مع فاسق لا يناسبه والصاروة
 وقت كراهة الصوم في يوم منهي عنه وادخال مسجد نجاسة
 او مجنونا او صبيا يغلب تخميسه وتلطيفه ثوبه و بدنه
 نجاسة واستقبال القبلة واستدبارها ببول او غائط وكشف
 العورة بحمام بغير مراى الناس او خلوة هبثا وصال صائم
 ووطى مظاهرته قبل التكفير ومسافرة امرأة غير مهاجرة
 بغير زوج او محرم والبخس والاحتكار والبيع والصوم
 والخطبة على بيع او صوم او خطبة غير وبيع الحاضر للمبادى
 وتلقى الركبان والتصرية والبيع عند اذان الجمعة وتفريق
 صغير وكبير محرم منه لغير ضرورة وكتمان عيب
 السلعة عند بيعها واقتناء كلب لغير صيد او ماشية
 وامساك خمر لا تخليها والسعب بالمشطرنج وبيع الخمر
 بغيرائها وسرقة لقمة واشترائط الاجرة على الحديث والبول قائما

وَفِي الْمَغْتَسِلِ وَالْمَوَاردِ وَالسَّيْلِ فِي الصَّلَاةِ وَالْإِذَا بَيْنَ جَنْبَاوَدْخُولِ
الْمَسْجِدِ كَذَلِكَ إِلَّا مِنْ عَذْرِوَالاختصار فِي الصَّلَاةِ شَتَمَالِ
الصَّحَابِ فِيهَا وَالْعَبَثِ فِيهَا وَاسْتَقْبَالِ الْمُصَلِّي بِوَجْهِهِ وَالْاَلْتَقَاتِ
فِيهَا وَالتَّكَلُّمِ فِي الْمَسْجِدِ بِكَلَامِ النَّاسِ وَثَقْلِ مَا لَيْسَ عِبَادَةً فِيهِ
وَمُشَاشَرَةُ الصَّائِمِ وَتَقْبِيلُهُ إِذَا لَمْ يَأْمِنْ وَدَفْعِ الزَّكَاةِ مِنْ أَرْدَى الْمَالِ
وَالنَّخَعِ فِي الْمَذْبَحِ وَآكُلِ السَّمَكِ الطَّافِي وَالْمُنْتَنِ وَالْمَيْتَةِ مِنْ غَيْرِ
اضْطِرَارٍ وَمِنْ اللَّحْمِ الْمُثَانَةِ وَالْغَدَةِ وَالْحَيَا وَالذَّكْرَ وَالتَّسْعِيرَ
لِلْحَاكِمِ عِنْدَ عَدَمِ تَعْدِي الْأَرْبَابِ وَانْكَاحِ الْمَرْأَةِ الْمَكْفُوفَةِ نَفْسَهَا بِغَيْرِ
إِذْنٍ وَلِيَّهَا عِنْدَ عَدَمِ الْفَصْلِ وَنِكَاحِ الشَّغَارِ وَتَطْلِيقِ الزَّوْجَةِ
أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ وَبِائْتِنَا عَلَى أَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ بِغَيْرِ هَذِهِ
وَتَطْلِيقِهَا فِي الْحَيْضِ إِلَّا فِي الْخُلْعِ وَفِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ وَالرَّجْعَةِ
بِالْفِعْلِ وَالْمَضَارِعِ فِيهَا وَفِي الْأَنْفَاقِ وَالْإِيْلَاءِ وَالتَّفْضِيلِ بَيْنَ
أَوْلَادِهِ فِي الْعَطِيَّةِ إِلَّا لِعِلْمٍ أَوْ صِلَاحٍ وَتَرْكِ الْقَاضِيِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ
الْخَصَمَيْنِ مَجْلِسًا وَاقْبَالًا إِلَّا بِالْقَلْبِ وَقَبُولِ جَائِزَةِ السُّلْطَانِ وَمِنْ
غُلْبِ الْحَرَامِ عَلَى مَالِهِ وَالْأَكْلِ مِنْ طَعَامِهِ وَاجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِغَيْرِ
عَذْرِوَالاكْلِ مِنْ طَعَامِ أَرْضِ مَغْصُوبَةٍ وَدُخُولِهَا وَلَوْ لِلصَّلَاةِ
وَالْمَشْيِ فِي أَرْضِ غَيْرَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَالْمِثْلَةُ بِحَيَوَانٍ وَلَوْ بِهَيْمَةٍ وَقَتْلُ
حَرْبِيٍّ وَهَرْتِدْقَبْلِ الْأَسْتِنَابَةِ وَقَتْلُ أَمْرَتَدَةٍ وَتَاخِيرِ السَّجْدَةِ
الصَّلَوْتِيَّةِ وَتَرْكِهَا مَطْلَقًا وَتَعْيِينِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْمَصْلُوفَةِ وَحَمَلِ

اسجنازة بين يدي السريرود فن اثنين في قبر ابي
 ضرورة والصلوة على ميت في مسجد على رواية التحريم
 والمسجد على صورة صلواته وهي بين يديه وبخداثة او امامه
 وشدا الا شأن بالذهب واستعمال انية لذهب الفضة
 وتقبييل فم الرجل ومعاينته وجعل الراية في عنق العبد
 وابتداء الكافر بالسلام الا حاجة عند بيع السلاح من اهل
 الفتنة واستخدام الحصى وتملكه وكسبه والباس الصبي
 ما لا يجوز لبسه للبالغ وتغيب الرجل لنفسه على المعتمد
 وابطال عبادة لغيره ووطى الزوجة والامة بحضرة من
 يعقل ولو نائم او الخروج لقلوم امير لا يستحق التعظيم
 او يستحقه وضيق على المارة وانتظار الاقامة في بيته بعد سماع
 الاذان والاكل فوق الشبع لغير صوم والاكل لغير جوع
 وضيف وتقبييل يد غير عالم و ابو السلام باليد وقيام القارى
 لغير ابيه ومعلمه ووطى الحائض والامة قبل استبرائها وذكر
 ابو الليث السمرقندي ان منها ظن السوء بالمسلم والحسد
 والكبر والعجب وسماع الله و جلوس الجنب في المسجد بلا منور
 والسكوت عند سماع غيبة مسلم والبكاء عند المصيبة و لطم
 الخدود و امامته لقوم وهم له كارهون بلا عيب به والكلام وقت
 الخطبة وتخطى رقاب الناس في المسجد والقاء نجاسة على

مطحده او على الطريق ونومه مع ولده وعصمة ^{بكتن} من سبع سنين
 و قرأة القرآن جنباً او حائضاً ومنها الخوض في البساط
 كذا كر تنعم الملوك والافنياء والتكلم بما لا يعينه والزيادة
 فيه على ما يعينه والا فراط في الملاحق ومنها التمتع
 في الكلام بالتشديد والتكفف السجع والفصاحة
 والتصنع فيه والفحش والسب وبتدادة اللسان والافراط في المزاح
 وافشاء السر والتهاون بحق المعارف والاصدقاء وخلف
 الوعد قاصداً له وقتها والغضب لغير انتهاك حرمة الدين
 وضعف الحمية كالتهاون بترك التعرض لحرمة عروضة
 وتأخير الزكوة والجحج من اول سنه الامكان ولكن المنقول في
 الفتاوى الكبرى ان الفتوى على حقوق العدل به فدل على
 انه من الكبائر وتروك الجماعة استخفافاً لامتناء ولاو شغل
 الطريق بوقوف او بيع او شراء والتعصيب والمداينة وقول
 المسلم لدمي يا كافر اذا كان يتاذى به والدعاء بمقعد العز من
 مرشك وبحق فلان واما احد هما فاذا علم احد الكبير علم حد
 الصغير اختلف العلماء في حد الكبير فقال استاذي ابو اسحاق
 الاسفرائني وتبعه السبكي كل ذنب نفي للصغائر نظراً
 الى عظمة الله تعالى وشدة عقابه وضعف بآية
 ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه فكثر عنكم سيئاتكم و

قيل ما فيه حد وهو ما عليه كثير من المعاصي نص الشارع على
 كونها من الكبائر وليس فيها حد ككل الربوا ومال اليتيم والفرار
 من الزحف وعقوق الوالدین وبهت المؤمن والقتل بشاء على أنه
 ليس فيه حد وعقوبته مقدرة لله تع فخرج القصاص لأنه للعبد ولهذا
 قال في الخلاصة أصحابنا لم يباحذوا به وقيل ما فيه حد أو قتل
 ويرد عليه كما قبله إلا القتل وقال أكثر الفقهاء هي ما
 توعد عليه بخصوصه في الكتاب والسنة ووجه بعض المحققين
 بأنه إلا وفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر ويرد عليه أنهم
 عدوا النياحة للمصيبة من الصغائر مع ورود وعيد فيها
 وهكذا كثيرون في جمع الجوامع والمختار وفاقا لما
 الحرمين كل جريمة تؤذن بقلبة أكثر من تركها
 بالدين ورقة الديانة انتهى ويرد عليه أنه شامل للصغائر
 الخمسة نعم هو شامل مما قبله وقيل ما أصر عليه العبد من
 المعاصي فهو كبيرة وما استغفر عنه فهو صغيرة وحاصله إن
 الكبيرة كل ذنب لم يتب عنه والصغيرة كل ذنب تاب عنه
 ويرد عليه أنه يقتضي أنه إذا فعل صغيرة ولم يتب عنها
 ثم يعتادها أن تكون كبيرة وإيس كذلك وقيل ما كانت مفسدة
 مثل مفسدة شيء من المنصوص عليه في الحد يث فهو كبيرة
 واختاره ابن عبد السلام ولا يخفى ما فيه من الإيهام قال

في الكفاية والحق انه ^{من} ايمان اضافيان لا يصح ^{من} ان يثبتا ^{من} اتيهما فكل
 معصية اضيفت الى ما فوقها فهي صغيرة وان ^{من} اضيفت الى ما
 دونها فهي كبيرة انتهى وقال العيني والزيلعي انه الاوجه
 ويرد عليه انه ^{من} هذا القول تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون
 عنه نكفر عنكم سيئاتكم فانيها فاهوت كبائر و صغائر وان
 كانت كلها كبائر فما الذي يكفر وان كانت كلها صغائر فما الكبائر
 التي تجتنب فان قيل المراد بالكبائر فيها جزئيات الكفر كما
 قاله التفتازاني في شرح العقائد قلت لا يصح لانه يلزم عليه انه
 اجتنب انواع كفر كفر عنه ما عداها فيلزم عليه ان المؤمن يكفر
 منه القتل والزنا باجتناب الكفر ولا قائل به وفي العناية عن
 بعضهم الكبيرة ما كان حراما بعينه انتهى ويرد عليه كثير مما
 حرم لغيره كجهت المؤمن والفرار من الزحف لكسر شوكة
 المسلمين والزنا لصيانة الانساب وشرب الخمر لصيانة العقول
 وقيل ما ثبت حرمة بنص القرآن كذا في نتج القدير ويرد
 عليه خروج كثير مما ثبت المنع بالسنة ونقله عن خواهر زاده
 انها ما كان حراما ^{من} حضام يسمى في الشرع فاحشة كالمواطاة او
 شرع عليه مقوبة ^{من} حضة في الدنيا بالحد او الوعيد بالنار في
 الاخرة انتهى وذ كر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية ان
 الاصح ان الكبيرة ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة

انتهت والدين ~~من~~ بقول عن الحلواني انتهى وأما أحد أعدائه
 فقال في التحريم ~~من~~ حجة تحميل على ملازمة التقوى والمروءة
 والشرط أدناها وهو ترك الكبائر والأصرار على الصفات وما يخل
 بالمروءة انتهى وقال المحقق فيفتح القدير وما في الفتاوى
 الصغرى العدل من يجتنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب
 كبيرة سقطت عدالة وفي الصفات العبرة للغلبة لتصير كبيرة
 حسن ونقله عن أدب القاضي للخصاف وعليه المعلوم انتهى
 وفيه والحاصل أن ترك المروءة مستقط للعدالة وقيل في تعريف
 المروءة أن لا يأنى إلا نسيان ما يعتذر منه مما يبشبهه من مرتبته
 عند أهل الفضل وقيل السمت الحسن وحفظ اللسان وتجنب
 السخف والارتفاع عن كل خلق ذنب والمجون والسخرقة
 العقل من قولهم ثوب سخيف إذا كان قليل الغزل انتهى
 ومن العجيب ما في الخلاصة في تعريف العكسيرة أن صاحبنا بنوا
 ذلك على ثلاثة معان أحدها ما كان شيعيا بين المسلمين وفمه
 هتك حرمة الله تعالى الثاني أن يكون فيه منابذة المروءة والكرم
 فكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون
 مصرا على المعاصي والفجور انتهى فإنه جعل ما يخل بالمروءة
 كبيرة وليس بصحيح فإن بعض ما يخل بها مباح وبعضها صغيرة
 وبعضها كبيرة والثالث ليس بهما دلهما في التحريم

وما يدخل بالمرودة كبيرة وليس بصحيح فان ~~بعضهم~~ يدخل بها مباح
وبعضها صغيرة وبعضها كبيرة والثالث ليس بمرادهم انتهى وفي
التحرير وما يدخل بالمرودة صفائر الدالة على خسة كسرقة لقمة
واشتراط الاجرة على الحديث وبعض مباحات مثلها كالاكل في
السوق والبول في الطريق والافراط في المأكل والمقضى للاستخفاف
وصحة الارذال والاستخفاف بالناس وفي اباحة هذا النظر
وتعاطي الحرف الدنية كالحياكة والصباغة والجنس الفقير قباء
ونحوه والملعب بالحمام انتهى وفي جعل البول في الطريق من
المباحات نظرا لان المراد منه كشف عورته بمرأى من الناس
كما صرح به في فتح القدير الا ان يزيد البول على الطريق مع
التستر وذكر فيه ~~في المأكل~~ بالمرودة المشى بسراويل فقط ومدرجه
عند الناس وكشف راسه في موضع يعد فعله خفيفة وسوادب
ومصارعة الشيخ للاحداث في المجمع قال ولا تقبل شهادة الطفل
والرقاصي والمجازف في كلامه والمسخرة بلا خلاف انتهى وقد ذكر
في العباب جملة منه فقال واما المارودة فهي ترك الزى مثله
زمانا ومكانا فتروا شهادة تاركها كلبس فقيه قباء وقلنسوة وترده
فيها حيث لم يعتد مثله ذلك او لبس تاجر ثوب جمال
او لبس جمال ثوب زى عالم وركوبه بغلة نفيسة وطوفه في
السوق وجعل نفسه ضحكة او مشى من لا يليق به في السوق

مكشوف الرأس ^{والشعر} واللبس واكل غير سوقي في السوق وشربه من
 سقاية بلا غلبة ^{بوجوع} وعطش والاكل والبول على الطريق
 واعتياد البول قائما بلا ضرورة او في الماء ومدا الرجل عند الناس
 بلا عذرو وتقنيل مستمتعة عندهم ونقف ^{للسجية} عيشا
 وذكر ما يجري من ^{امور} في الخلوة ومهازلتها بحيث يسمع غيره
 واكثر حكايات مضحكة ^{وتسمى} العشرة مع الاهل او الجيران
 او المعاصلين والمضائق في التافة وتكرار حضور وليمة غير نحو
 سلطان بلا طلب ولا ضرورة ولا استئجال صاحبها لا لتقاط النثار
 وكابتدال رجل معتبر نفسه بنقله الماء والطعام الى بيته
 سيما لا تواضعوا اقتداء بالسلف من ترك التكلف وكذا البس
 ما وجدوا اكل حيث وجدوا تقلا وطرحا ^{للتكلف} ويعرف بامارة
 صدقه فيه انتهى وذكر شيخ الاسلام ^{العيني} في البداية ان
 العلماء اجمعوا على ان من فعل ما يخل بالمرورة لم تقبل شهادته
 انتهى وهذا شيعي ^{يختلف باختلاف} الناس وباختلاف الزمان
 والكان في الشخص الواحد وفي العتادية لا تقبل شهادة من يكثر
 الصياح في الامور ^{لن} تنبيهات الاول في تفسير بعض ما سبق
 وبيان المراد منه قالوا ^{المراد} بنسيان القرآن الذي هو كبيرة ان
 لا يقدر على القراءة من المصحف لا ان ينسى حفظه عن ظهر قلب
 القفا ^{انما} ان كان عهدا او اما الخطاء فلا وينبغي

ان يكون صغيرة لقولهم بانه يوجب الاثم ^{بالتصريح} اذا ثبت واذا
وجب الكفارة فيه ستر الذنب والقتل ^{ككيفية} الصغيرة الا قد
صغيرة ومملوكة وحررة متهمكة فصغيرة وجرح الزاوي
والشاهد بالزنا اذا علم به واجب و قدف زوجته اذا اتست بولد
يعلم انه ليس منه مباح وقيل ^{بما} يجب و النسيئة نقل
الكلام على وجه الا فساد ^{المراد} بقصد النصيحة فوجب
واختنفوا في قطيعة الرحم فقيل هي بالاساءة اليه وقيل
بترك الاحسان واختلف الترجيح والموافق لمذهبنا
الثاني لقولهم بوجوب نفقة القرىب واختلف في القرابة
التي يجب وصلها فقيل لكل ذي رحم محرم وقيل بشرط
المحرمية والاقرب ^{الى} مذهبنا الثاني لاشتراطهم المحرمية فيه
يعتقه اذا ملكه ووجوب نفقته واختلف في دخول الخالقة في
الام والعم في الاب فخر العقوق والمعتمد لا فيهما والحيانة في
الكيل والوزن انما يكون كبيرة في غير التافه اما في التافه
فصغيرة والديانة استحسان الرجل على اهله والقيادة
استحسان الرجل على غير اهله والمراد الاعتراض على كلام الغير
بأظهار خلل فيه في لفظه او في معناه وهو من موم ان لم يكن في
الدين والمجادلة قصد اقحام الغير وتعجيزه وتنقيصه بالقدح
في كلامه والمداينة بيع الدين بالدين والادارة المنسوبة

الداني والمدني في الثاني قد ذكر الفقهاء من الكبائر الا من من
مكر الله تعالى واليه من رحمته وفي العقائد والياس من
رحمة الله كفر والامن من مكر الله تعالى كفر فيحتاج الى التوفيق
والجواب ان المراد بالكفر من الياس انكار سعة الرحمة للمذنبين
ومن الا من الامن من اعتقاد المكرومراد الفقهاء من الياس
الياس لا استعظام ذنوبه واستبعاد العفو عنها ومن الا من
غلبة الرجاء عليه بحيث دخل في حد الامن والافق بالسنة
طريق الفقهاء لحديث الدارقطني عن ابن عباس مرفوعا حيث
عدهما من الكبائر وعطفهما على الاشرار بالله تعالى ثلث شرط
اصحابنا السقوط العدالة بشرب الخمر الا دمان مع انه كبيرة وهي
تسقطها بمرة وجوابه انها شرطية لبيانها عند القاضي والا
فالاثم لا يسقطها الرابع شرطها ايضا لسقوطها باكل الربوا
ان يكون مشهورا به مع انه كبيرة وجوابه كما مر في شرطها
لسقوطها بترك الجماعة ان يتركها ثلاثا متتالا ويقتل مع ان ترك
الفرض مرة كبيرة وجوابه كما مر السادس سقوطها بالاكل فوق
الشبع مع انه صغيرة فينبغي الاصرار عليه وجوابه ان المسقط لها
به بناء على ان كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا اذمان
كما افاده في المحيط البرهاني فليس بمعتمد السابع
اسقوطها بركوب بحر الهند والظاهر انه لكونه يخل بالمرور

اول كونه كبيرة لقوامه انه مخاطر بنفسه ودينه لاجل الدنيا
 الثامن الحقو ابشهادة الزور وكل شهادة كانت على باطل
 كالشهادة على مقاطعة سوق النحاسيين وقالوا من شهد عليها
 حلت به لعنة التماسع اسقطوا عنه الة بائع الاكفان لكونه
 يترصد الموت فهو كبيرة العاشر في الفتاوى الصغرى لا تقبل
 شهادة من وقف على الطريق لانه شغل الطريق انتهى وهو
 يقتضى انه كبيرة اصاب نفسه او بالادمان عليه الحادى عشر رد
 شد ادشهادة شيخ معروف به تحاسبه ابنه في النفقة في طريق مكة
 انتهى ولانه لا خلا له بالمرودة الثالثة عشر شرطوا في الصغيرة
 الادمان لسقوطها ولم يشترطوا في فعل ما يخل بالمرودة وان كان
 مباحا وعلى هذا ففعل المخل بها ليس بعدل ولا فاسق الرابع
 عشر اتفق العلماء على ان العدد المذكور في حديث الكبراء من
 السبع والاربعين بتقد يم السبعين او التاء لا مفهوم له ولذا قال
 ابن عباس رضي الله عنهما الى السبعين اقرب وقال سعيد ابن جبير
 وهى السبع مائة اقرب اى باعتبار اصناف انواعها الخامسة
 عشر عد ابو الليث السعدي في فعل القلب انه موم
 من الصغائر كالحسد وسكت عنه كثير من الفقهاء في كتاب
 الشهادات والمعتمد عندنا انه لا هو اخذة عليه بمجرد الان
 صم وعزم عليه فصغيرة او تعدى منه اضرار للغير بقول او فعل

فكبيره روى الديلمي في الفردوس شهادة المسلمين بعضهم
 على بعض جائزة ولا يجوز شهادة العلماء بعضهم على بعض لانهم
 حسب ما انتهى السادس عشر ان الصغائر التي قد منها انما
 تكون صغيرة اذا كان مستعظما لفعالها خائفا من عقابها ما اذا
 فعلها متها و ثابها فانها تكبر كبيرة كما ذكره الغزالي في
 الاحياء السابعة عشر ان الاستحفاف بالصغيرة كفر اذا ثبت المنع
 عنها بدليل قطعي الثامن عشر في حد الاصرار على الصغيرة
 فالجمهور انها غلبة المعاصي على الطاعات وهو المعتمد كما
 قد منها في حد العدل والقيل المواظبة على الصغيرة من نوع او انواع
 وقيل تكرارها منه تكرار يشعر بقلته مبالاة به بدنيته اشعارا
 بارتكاب الكبيرة وكذا اذا وجدت منه انواع من الصغائر يشعر
 بمجتهوعها به يشعر به ادنى الكبائر ورجحه بعضهم وقيل ان
 يفعلها ومن عزمه ان يعود اليها التاسع عشر ان من قل كل
 ذنب فهو كبيرة نفس الصغائر كما قد منا لا يقول بان كل ذنب
 يسقط العدالة وانما الخلاف في الاطلاق والتسمية كذا في دور
 اللوائع العشرون كل ما كرر عندنا تحريمها فهو من الصغائر كما
 استفيد ذلك من تعدادها الحادي والعشرون ذكر في الاصلاح
 ولايضاح ان شرب الخمر ليس بكبيرة وهو سبق قلم لانه
 معد ومنه في حديث الصحيح وروى الديلمي في الفردوس

شرب الخمر رأس الكبائر وهي أم الخبسات وفتح
 كل شر انتهى الثاني والعشرون في التوبة وهي الندم على
 المصيبة من حيث إنها معصية والعزم على عدم العود إلى مثله
 بتحقيق الاطلاع عليها ورد المظالم إلى أهلها عند الامكان وقضاء
 ما اقصر في فعله من العبادات وانما يقيها بآداب الحيشية المذكورة
 لان الندم على فعلها من حيث أنها صار رتبة لبندانه او متلفة لماله
 ليس بتوبة وفيها مسائل الاولى تصح التوبة من بعض الذنوب
 مع الزم امر او على ذنوب اخرى الثانية التوبة فريضة على الفور
 صغيرة كان او كبيرة الثالثة والعشرون تصح التوبة عنه ولو بعد
 نقضها امر او الرابعة الكبيرة لا يكفرها الا التوبة واما
 الصغيرة فلهما مكفرات كثيرة ورد بها السنة منها الصلوة الخمس
 والجمعة وصوم رمضان والاستغفار واجتناب الكبائر على
 احد القولين الخامسة قبول التوبة من الكفر قطعي اتفاقا ومن
 المعاصي كذلك عندنا لقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن
 عباده وعند الشافعي ظني وتماه في مناسك الحج للكرمانى
 فنبهه اختلف العلماء في تكفير الحج المبرور والكبائر والصحيح
 انه لا يكفرها وليس مراد القائل بانه يكفرها انه يسقط قضاء
 ما لزمه من العبادات والمظالم والديون وانما مراده انه يكفر اثم
 تاخير ذلك فاذا فرغ منه طو لب بالفعل فان يفعل مع قدرته

فقد ار تكب الان الكبير ة هكذا نبيه عليه بعض العلماء وهذا امر
 يجب حفظه روى الندي يلى في الفردوس عن انس مرفوعا
 الذ ذنب شوم على غير فاعله وان غير ة ابتلى به وان اغتأبه اثم
 وان رضى به شاركه وعن جابر بن عبد الله التلياسب عند الله عبد الله
 ينصير ذنب وعن ابن عباس التلياسب من الذ ذنب كهن لا ذنب له
 والمستغفر من الذ ذنب وهو متقيم عليه كالمستغفر من ذنبه عز وجل
 وعن ابنى هريرة ثلاث من كن فيه احاسبه الله حسابا يسيرا
 ادخله الجنة تعطى من حرملك ونصل من قطعك وتعفو عمن
 ظلمك وعن ابن عباس رضى ثلاث من كن فيه اواه الله فى كنفه واشهر
 عليه رحمة وادخله فى محبته من اذا اعطى شكر واذا قل رغفر
 واذا غضب صبر وعن انس بن مالك ثلاث مهلكات وثلاث
 منجيات فاما المهلكات فتش مطاع وهوى ومتبع وبعجاب المرء
 بنفسه واما المنجيات فخشية الله فى السر والعانية والصدق فى
 الفقر والغناء والعلى فى الغضب والرضا وعن ابن عباس رضى
 ذنب العالم ذنب و ذنب الجاهل ذنبان العالم يعذب على
 ركوبه الذ ذنب والجاهل يعذب على ركوبه الذ ذنب وتركه العلم
 وعن سلمان و انس رضى ذنب لا يغفر وذنب لا يترك وذنب
 عسى الله ان يغفره فاما الذى لا يترك فمظالم فيما بينهم واما
 الذى لا يغفر فالشرك بالله عز وجل واما الذ ذنب الذى يغفر

فله نيب العباد فيمابينهم وبين الله تع وعن ابني بكر الصدا بقى عليهم السلام
 بلال الاله الا الاستغفار فاكثروا منه وخافوا ان ابليس قال اهلكتم
 الناس الذنوب وبواهلكوني بلال الاله الا الله والاستغفار نهار ايت
 ذلك اهلكتم بالاهو او هم يحسبون انهم مهتدون فلا
 يستغفرون انتهى وانما علم بالصواب *****
 ***** رسالة في الاستصحاب لابن نجيم رح *****
 ***** بسم الله الرحمن الرحيم *****
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فندرس رسالة في
 الاستصحاب وماتفرع عليه من المسائل الفقهية وهو كما في
 التحرير الحكم ببقاء امر محقق لم يظن عدمه والاوى ماى العناية
 من انه الحكم بثبوت امر في وقت بناء على ثبوتها في وقت اخر
 انتهى ليشمل نوعه وفي حجيتة ثلاثة اقوال ليس حجة اصلا
 حجة مطلقة والمختار حجة في الدفع لا في الاستحقاق وعليه
 فرع في الهداية من مسائل شتى من فصل القضاء باحوار يث
 مسئلتين الاولى مات نصرانى فجأت امراته مسلمة وقالت
 اسلمت بعد موته وقالت لورثة قبله فالقول لهم اثباتا نينا
 مات مسلم وله امرأة نصرانية فجأت مسلمة بعد موته
 وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته فالقول
 لهم ايضا لان ظاهر الحديث يشهد لهم وهم دافعون وقالوا

أدعت أن زوجها إبانها في المرض وصار فارا فترث وقالت الورثة
إبانها في الصحة فلا ترث فالقول لها وفي التتمة لو أقر لو ارث
ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت في مرضه فالقول للورثة
وفي البيضة بيضة المقر له انتهى ففيها أضيف الحادث إلى أقرب
أوقاته وهو ظاهر يعتبر للمدفع من ماله منها في الأولى لأنها دافعة
للحرمان وقالوا لو قال القاضي بعد عزله أخذت منك الفاقة قبله
قضيت بها عليك ودفعتها إلى فلان فقال بعناه فالقول للقاضي
على الصحيح لأنه أسند إلى حالة منافية للضمان وقال الزبلي
من القضاء لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد
وقال المقر له وانت حر فالقول للعبد ولو قال لمعتقه أخذت منك
قطة كل شهر كذا أو أنت عبد و قال بعد العتق فالقول
للمولى لما ذكرنا وكذا لو كمل بالبيع إذا دعى
البيع والتسليم قبل العزل وقال الموكل بعدة فالقول
للموكل إن كان المبيع مستهلكا والأفل للموكل كالفلة القائمة القول
فيها للعبد وفي النهاية اعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وانت
امتنى فقالت وانا حرة فالقول لها وكل في كل شيء أخذت منها من
البيضة وبيع يوسف راح انتهى وينبغي حمل مسألة قطع يد
العبد على قول محمد والأفلا فرق بين العبد والتجارة وكذا
قال في المجمع من الأقرار ولو أقر حرى أسلم بأخذ المال قبل

الاسلام او باقلاف خمر بعده او مسلم بهال حربى في الحربين
 او بقطع يد معتقه قبل العتق فكذلك في الاسناد اعنى بعدم
 النسيان في الكل انتهى وقال ايضا في الكل وفي منية المفتى
 من الاقرار مريض او وصى لرجل ومات فقالت الورثة اعتق
 هذا العبد في صحته وقال الموصي له في مرضه فالقول للورثة ولا
 شيء للموصي له الا ان يفضل من الثلث او تقوم له بينة انتهى
 وهذا يخالف القرعيين الاولين وقالوا اذا انكر المشتري ملك
 الشفيع فلا بد من بينة على ملكه لاستحقاق الشفعة لان ظاهر
 اليد يكفي المدفع لا للاستحقاق وفي التعزير للاكمل ان
 الاستصحاب له معنيان احدهما كل حكم عرف وجوبه بدليله في
 الحال ووقع الشك في كونه زائلا في الماضي فبعض الفروع مفرع
 على الاول والبعض على الثاني انتهى وفي النهاية من مسائل
 شتى اذا اختلف الاجرو المستاجر في جريان ماء الطاحونة
 و انقطاعه بعد مضي المدة يجعل الحال حكما في حق الماضي
 بخلاف المفقود فان هناك حكما للاستصحاب تارة يكون
 من الماضي الى الحال كما في المفقود وتارة من الحال الى
 الماضي كما في مسألة الطاحونة انتهى وفي الدخيرة اذا
 برهن المستاجر على انقطاع الماء في الماضي تقبل
 وان كان الماء جاريا للحال وفي الجزازية لو اختلفا

حاسر مدة انقطاعه فالقول للمستأجر ولو لم ارحكم ما اذا ابرهن
 المستأجر على ماء النيل لم يصل الى الارض فهل هو كالشهادة
 بانقطاع ماء الرحى ام لا وفي الميزانية استأجر ارض بالزراعة
 وانقطع الماء وتبقى بشيء من المدة ما يصلح للزراعة ان يزرع عريضا
 ولم يخاصم ولم ينقص حتى تمت المدة لزم تمام الاجر وان خاصم
 له نقص الاجارة ونقص من الاجر لحسابه وان لم يصلح ان يزرع
 عريضا لا يلزمه الاجر فيما مضى وان لم يخاصم انتهى ومن الفصل
 التاسع والثلاثين من جامع الفقيه ليس ما يحكم فيه الحال
 يستدل بالحال على صدق المقل وذكر فروعا منها تكرر دابة
 الى الليل ثم قال بالليل لربها انفلتت منى فلم تستحق اجرها
 الى الليل وكذا بهر بها يحكم الحال ومنها الرجل نهر في ارض
 اخر او ميزاب في دار اخر فاختلفا وانكر رب الدار ثبوت
 حقه صدق وعلى المدعى بينة ان له حق التسييل الا اذا كان الماء
 جاريا زمان الخصومة او علم انه كان يسرى قبل ذلك فحينئذ
 يصدق رب المال ومنها ميزاب الشرع الى الطريق الا عظم
 لا يعرف حاله فادعى انه محدث فيقلع فقال رب الدار هو قد يم
 او كان الماء سائلا يورثها فلا بد من بينة على انه على مثله او كان
 يدايه كذا المك ومات وهو كذا لك موروثه او شراة بذلك
 لمسيل ومنها باع الاب مال ابنه الصغير فادعى بعد بلوغه ان

بيعه وقع بغيره فاحش فان قيمته يوم باعه مائة وقد باعه منك
 بخمسين ورد على ملكي وقال المشتري لابل قيمته كانت خمسين
 يحكم للحال لو لم تكن املكه قد رمايت بدل فيه الا سعار فلوكا نبت
 مدة يتبدل فيها الا سعار صدق المشتري ولو برهننا فبيننا المتبني
 للزيادة اولى ومنها استاجر ارضا ختلفا فبقاا المستاجر
 استاجر نهال وهي فلرعة فتقال رب الارض كانت مشغولة مزروعة
 قيل يصدق رب الارض بغيره انما نبتا يعين لو اختلفا في البيع
 والفساد بكم الشرط صدق مدعى الصحة وقيل يحكم للحال
 بصدق المستاجر لو فارغة في الحال والا يصدق الموجر كما في انقطاع
 ماء المطا حوثة انتهى ما في جامع الفصولين ومنها ما في منية
 المفتى استاجر دارا ودفع رب الدار المفتاح له ثم اختلفا بعد ايام
 فقال المستاجر لم اقدر على فتحها وقال الموجر قد ريت وسكنت
 فاقول للموجر ان كان مفتاح تاج الدار والا فللمستاجر وبه
 سينتهي انتهى وكذا في الظهيرية وزاد ولو ضل المفتاح من يد
 اياما ثم وجد كان عليه اجر ما مضى انتهى ولا يخص وصية لفرغ
 بل اذا اختلف الاجر والمستاجر فيما يسقط الاجرة كمرض
 العبد او ابقاه او غصب العبد منه حكم للحيان فان كان وقت
 الخصومة كما قال المستاجر فالقول له مع بهيمة على البتات
 والا فللموجر على العلم هذا اذا اتفقا على تقديم التسليم من

[illegible]

منه بحجة مطلقة فقالوا ايثبت له الرجوع بالشهر على البائع
 باستصحاب الملك الذي ثبت الآن فيما قبل ذلك لان العينة
 لا توجب الملك ولكن تظهره فيجب ان يكون سادقا على
 اقامتها ومقارنا اليه لحظا لطيفة ومن الممتنع ان يقال الملك
 المشتري الى اليه ^{بما} ~~بما~~ استصحبهم ^{بما} ~~بما~~ مقاولا ^{بما} ~~بما~~ يدوم ^{بما} ~~بما~~ انما
 منه الثانية لوقوع ^{بما} ~~بما~~ المقتوف ^{بما} ~~بما~~ سقط الحد عن القام
 بالرجوع الطاري وروايتهم ^{بما} ~~بما~~ فيما تقدم ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~
 وروايتهم ^{بما} ~~بما~~ السالبة ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~
 لا حتمال ان اقتضاءه ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~
 بان المشهور عدم الرجوع وبانه يستلزم محالا وهو انه
 ياخذ الانتاج والثمرة والزوائد المنفصلة ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~
 البيع ويرجع على البائع بالشهر وهو يقتضي فساد البيع وكون
 البيع ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~
 بتفويضه على الاستصحاب من ان المفقود يورث عند الشافعي
 لا عند ابي حنيفة وهو والمنقول في المذهبين انه يوقف نصيبه
 انتهى ولا خلاف بين العلماء في كون الاستصحاب حجة جازمة
 مطلقا في ثلاثة استصحاب العدم الاصلى واستصحاب العموم
 والنص الى وجوده من مخصص او ناشئ واستصحاب
 مادل الشرع على ثبوته لو وجوده سببه ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~ ^{بما} ~~بما~~

الحمد لله ذي الآلاء **لشاملة لمن في الأغبراء والسمااء والصلوة**
على من أئنا بالحنفية البيضاء * والهو صمد هم نجوم الاهتداء *
و بعد فيقول العبد الضعيف محمد علي * ع' الله الله رابطة
الحنفي والنجاني * اني جئت من بلاد نثار ورمانيها عما
شأنها إلى بلاد الهند فاقمت ببعض البلدان الرهبة من الرهبة
واستفدت بمنائرة العلماء * وتبركت بغير ارادة الله *
فأوصلني الناصر إلى دار الامارة كالمستقر وجئت ذبيحة النور
لغاي تار العلوم العقلي * باركتنا على الله ائله *
تقليد * وكانت الرسائل الزينية في ما نسب الحنفية في
الكتب المتداولة مذكورة * وبين الاساجد والامثال
مشهورة * فلما منحنى الله بنسخته هذا ارجى عذرا من
احسن كما احسن الله إليك طبعها ولكن كنت اقدم رجلا
راوخر اخرى لان الطبع لا بد له من التصحيح * **فمن**
لي المقابلة ليميز القلط من الصحيح * و تلك الامور
لبلد معدومة النظم * ليس لها فردا اخر سوى ما
عترف في كل باب بالتقصير * ومع ذلك دار اساءة
بإلى غوثا على ما فرط يدي الداعي من الخشبة
بإعلى تطبيق ما في ذلك التصحيح في الامور
إزا المنيق من المستيف * حتى انني انقل الاصل

الكامل المميز بين الوحشي والغريبي * ذوالشرف
 النسب * والعلو والمجد في الحسب * مقبول عند العرب
 في علم الأدب * المعظم بحسن خلقه لكل صغير * الخدوم الاعظم
 حاجي الحرم المكرم * لافناء قضا احمد كبير * لآزال مهبطاً
 لفيوض العليم الخبير * الذي هو على كل شيء قدير * وصار
 شريكاً غالباً * فيها كنت له ظالماً * غزال كبدى * وشدة عضدى *
 فاحرمست لطف كعبة المطلب بغير زاد * وما استطعت
 اليه سبيلاً * الاباء عانة الجامع بين العلم والسيادة والهداد *
 المولى الاعظم مفتي الكل محمد مراد * يبلغه الرب الجواد *
 بمنتهى امال العباد * فوفقتني الله للاتمام * ودقي
 بعد تخباتي في نبتة من الكلام * فان عثرا احد على
 ذلك * فلا يكلف الله نفساً الا وسعها معذرة
 مني اليه هنالك * اللهم اهدنا وجمع
 اخواننا سبيل الرشاد *
 صر فناعن طريق

. اللوم

والافساد



ب	س	غ	ص	ص	س	غ	ص
٦	نحشامنا	مشائخنا	٢١	١٢	صلواته	صلواته	ص
١٢	يدل	ويدل	٢٢	١٣	من الشروط	لا يعد	من الشروط
١٧	يمنع						
١	يسرى	تسرى	٢٣	٧	من ترك	فمن ترك	
٨	الرائحة	الرائحة	٢٣	١٢	من	فمن	
١٢	بما لفظه	بلفظه	٢٢	٦	النقى	النقى في	
١٦	لا شك	ولا شك			على	الرد على	
٥	صفة	صفة			المفتري	المفتري	
١١	نحاسة	نحاسة	٢٢	١١	مبنية	منيفة	
٢	بمنزله	فهو بمنزلة	٢٢	١٥	الحنيضة	الحنيضة	
٢	يكون	ويكون	٢٢	١٦	ذرية	ذرية	
١٥	الملتفة	الملتف	٢٥	٦	انتهى	انتهى	
١٢	ينز	ينرح	٢٥	١٦	ظيفة	وظيفة	
٦	كشف	كشفت	٢٥	١٩	التعليم	التعلم	
١	ارضاء	ارضاه	٢٦	٨	السفور	السفور	
١	منقلبة	منقلبه	٢٦	١٦	فلا ينفذ	فيجوز	
٥	يلحق	ويلحق	٢٦	١٧	يفعل	بفعل	

ص	س	غ	ص	ص	س	غ
٢٩	١١	شأفقد	شأ	٣٦	١٠	لغير
		فلوتصرفي فقد		٣٧	١٤	لايملكها لايملكه
٢٩	١٨	الظي	لظي	٣٧	١٧	لايملكها لايملكه
٣٠	١	سمعوا	معروا	٣٧	١٨	هبة هبته
٣٠	٩	وجب	فوجب	٣٧	١٩	ظاهرة
٣٠	١٢	اغراه	اغواه	٣٨	١	اقتصاؤه اقتضاء
٣١	٧	نصبها	نصبهما	٣٨	١	ايفاءه ايفاء
٣١	١٣	الظي	لظي	٣٨	٧	احدى من احداهن
٣٣	٩	هم	نعم	٣٩	١٠	معن ما
٣٣	١٥	خرب	خراب	٣٩	١١	الفقهاء الفتها
٣٣	١٥	وامنع	وامنع	٤٠	٩	واركه اول
٣٤	١٥	لها	له	٤١	٩	اعتمده واعتمده
٣٤	١٥	امانة	امانة	٤١	١٢	حنيفية حنيفية
٣٥	٢	سكانا	سكناهم	٤٥	١٣	لايقضى لاينقضى
٣٥	٥	وبعضها	او بعضها	٤٥	١٢	اختلفت اختلفت
٣٥	٩	الحلاوى	الحلاوى	٤٦	١٣	للين للين
٣٦	٥	سابق	سابق	٤٦	١٣	به به

ص	ص غ	ص	ص	ص غ	ص
تقر	٢	٦٠	الا انه	٣	٢٧ والاولى
في انهما مال	١٦	٦١	والاولى		
يعة	١١	٦٢	مكرر	٧	٢٧ فقال يكفى
تيقن	١٢	٦٢	جبل	٦	٢٨ حنبل
بنى	١٩	٦٢	ابى	١٦	٢٨ ابو
والمعير	١	٦٣	جبل	٦	٢٩ حنبل
فقلة	٣	٦٣	شيخه	٦	٥٠ شخنه
السلطان	٩	٦٣	العبد	٣	٥١ الضعيف
سال	او جبو		الضعيف		
العلماء			المبايعة	٢	٥١ المبايعة
فار جبوا			ورثته	٧	٥٣ ورثة
هو الصاع هو الصاع	١٣٠	٥٦٢	يجب	٨	٥٦ يجيب
ثمانية والصاع			المسئلة الثانية	٩	٥٧ المسئلة
ثمانية			فلاخفاء	١٢	٥٧ فله حقا
وليس	ليس	١٧	ابلى	١٩	٥٧ يامى
وليس	ليس	٥	ان يخرج	٥	٥٨ يخرج
نهما فى	نها	١١	ربعه	١٠	٥٨ ربعه
عن محمد	عن عمر	١١			

ص	س	غ	ص	س	غ
٦٦	١٢	اقرار	١٧	١٧	السرخى السرخى
٦٨	٢	وابراؤه	١٨	١٨	كوفاء كوما تسفيه
٦٨	١٠	لكنه			السقى الرياح
٦٩	١٩	حق	٩٦	٢٠	بقضاء فقضاء
٧٠	٦	وقعت	٩٦	٨	رواية فيرواية
٧١	١	يضرب	٩٩	٢	حرا حر
٧١	٢	البتة	٩٩	٩	استثنا استثناء
٧٢	٦	بطل	١٠٣	١٨	شفع شفعا
٧٢	١٢	بمبلغ ثم	١٠٤	١٩	السرخى السرخى
٧٣	١١	حنيفة	١٠٤	٨	يخرج يخرجه
٧٤	١٢	مطلبة	١٠٤	١٨	وخزة وخزة
٧٥	١٠	حنفى	١٠٤	١٩	من غمرة من الجن غمرة
٧٦	١٠	حنفى	١٠٧	١٨	للعالمين للمومنين
٧٧	١٠	علم	١٠٨	٢	عارف عارفا
٧٨	١٠	الان	١٠٩	٣	رجين رجز
٧٩	٣	اهل	١٠٩	١٨	الزجر الرجز
			١٠٩	١٨	بزجر برز

ص	ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص	ص
١١٣	١٧	الراشي	الرائش	١٣١	٩	بسه	بينه	ص
١١٣	١٨	والمراتشي والمرتشي	١٣٢	١٥	الشحنة	الشحنة	ص	ص
١١٣		في الحكم	مثلة	١٣٣	١٣	ذراوكر	ذكوراو	ص
١١٣	١	ومتها	ومنها	١٣٦	١	حل	وهل	ص
١١٣	٧	الرشوة	الرشوة	١٣٦	٥	البنات	والبنات	ص
١١٦	١٥	المروج	التزوج	١٣٦	١٣	ابنة	ابنته	ص
١١٧	١٢	افادوا	افاد	١٣٢	١	الوصى	الوصى	ص
١١٨	١٥	يرد	يرو	١٣٣	١	القيصري	القيصر	ص
١٢٠	١٨	الكنسية	الكنيسة	١٣٣	٥	يجبا	يجبا	ص
١٢	١٢	علم	عم	١٣٣	١٢	من السواد	من	ص
١٢٥	١	يبتي	يبتي	١٣٣		ارض السواد	ارض السواد	ص
١٢٥	٥	له الارسال	هل له	١٣٣	١	يوافقها	يوافقها	ص
		الارسال	الارسال	١٣٩	١٨	آلا	آلا	ص
١٣٥	١٩	يطلبها	يطلبه	١٥٥	٥	اسحقا	استحقا	ص
١٣٨	١٨	ادبه	ادبه سوطا	١٦١	١٦	يز	ان يز	ص
		او از عجه	او از عجه				لم	ص
١٣٥	١٣	السرا	السرداب					ص

ن	س	غ	ص	ص	س	ص
١٦١	٢	الفاء والحال	بل ثلثة	١٨٦	٣	منه واجب والبطن
			عشر الفاء			الاول اكثر
			الحال			خدمة
١٦٦	١١	لتر	لتر			واقرب منه
١٦٥	١٢	اكتب	مكتب			واحب
١٦٨	٣	بينه	منبينه	١٩٢	٥	يقول يقول
١٦٨	٣	توهمان	التوهم	١٩٣	٢	اخر اخر
١٦٨	٦	عفى	عفا	١٩٥	٧	ضبيحة ضبيحة
١٧٣	٨	حنيفا	حنفيا	١٩٨	٢	الحمد الحمد
١٧٤	١١	العمد	المدّة	١٩٨	١٣	لوجعل لوجعل
١٧٦	١٢	ينشر	وينشر	١٩٨	١٥	ابيه ابية
١٧٦	١٢	مد	مدى	١٩٩	١	يفتى يفتى
١٧٩	٢	او	و	٢٠٢	٣	ما ما
٢٨١	١٠	اواكد	وهواكد	٢٠٢	٣	الطرق طرق
١٨١	١٤	يكون	كون	٢٠٣	٣	و او
١٨٣	١٩	بنسب	ينسب	٢٠٢	٨	ليين لين
١٨٥	١٢	الغبر	المنجر	٢٠٩	١٠	الائمة الائمة

ص	غ	س	ص	ض	غ	ص	ي
فيير	غيرا	٩	٢٣٦	اطعموا	اطعموا	٢	٢١٩
لاينفذ	لاينفذ	١٩	٢٣٢	يتخا	يتخا	٥	٢١٩
القضاء				واشا	الشا	١٢	٢١١
النساء	النسا	١٩	٢٣٦	الاية من	ايت	١٢	٢١١
التجاء	التجا	٢	٢٣٦	بتخا	يتخا	٦	٢١٣
المثبت	المثبت	٢	٢٣٧	ولا قوة	قوة	١٦	٢١٣
المبيع	البيع	٨	٢٣٨	بتطبيق	بتطبيق	١٢	٢١٩
مع	امع	٨	٢٣١	الوسطى	الوسطى	١٢	٢١٩
الى الفلانة اى غلالة		٩	٢٣٢	وتطبيق	بوقوع		
تفجيسه	تفجيسه	٩	٢٣٣	بوقوع			
فتح	فتح	١٢	٢٥٧	واحيى	راجى	١٢	٢٢٠
الحدايش	الحدايش	١٩	٢٥٨	بهقائه	بجواده	١٢	٢٢٠
العموم	العموم	١٧	٢٦٢	لى	الى	١٥	٢٢٠
والاستصحاب	والاستصحاب	١٨	٢٦٢	بهيتضخ	صيصح	٨	٢٢١
واستصحاب				هذه	هذا	٢	٢٢١
سبيه	سبيه	١٩	٢٦٢	المقا	لمقا	١٩	٢٢٢
بغير	بغير	٣	٢٦١	دري	دى	١٨	٢٢

بتاریخ بخت و پشیم شهر و مضام
المبارک سنه ۱۲۲۲ هزار و د و صد و
چهل و چهار هجری بد ار الا مارا
کلیه در مطبع مولوی آفتاب الدین
مستطابشرف صاحبان انطباع یافت

مستطابشرف
۱۲۲۲ سنه ۱۲۲۲
الدینار الله
لیه علی
اطلاقه
فیقال الا



